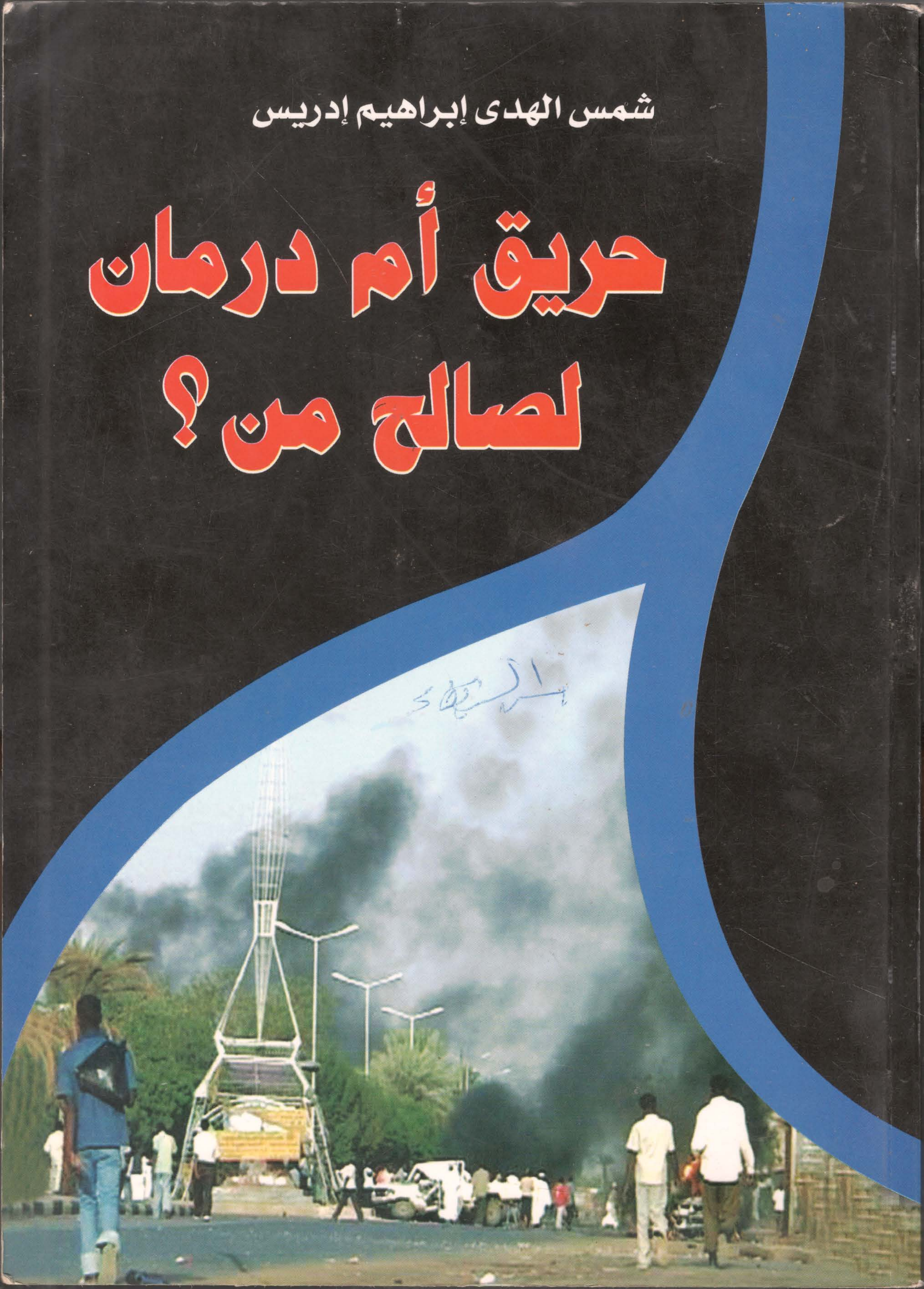
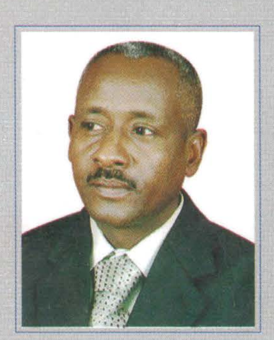

شمس الهدى إبراهيم إدريس
حريق أم درمان
لصالح من ؟

من مؤلفاته

- التدخل الإسرائيلي في السودان كيف ولماذا؟
- رحل قرنق هل يبقى السلام.
- دارفور المؤامرة الكبرى.
- اسطورة الجنجويد.
- المؤبدون في سجن الوهم.
- كرة القدم السودانية أزمات مصنوعة من المسؤول
- له بحوث ومقالات في الدبلوماسية الشعبية.



شمس الهدى إبراهيم إدريس

تناول هذا الكتاب هجوم حركة العدل والمساواه على أم درمان العاصمة الوطنية في العاشر من مايو مخلفاً وراءه استفهامات متعددة تحكي كل علامة سيناريو مختلف عن الآخر ولكن في نهايتها تتحمل إجابة واحدة لسؤال واحد.. لصالح من قام خليل إبراهيم بهذا العمل الذي وصف بأنه انتحاري ، رمى فيه بأغلب قادته مستخدماً أسلحة ذات تكتيك عالٍ وسط زحمة من الأطفال قاطعاً بهم الصحراء من أم جرس في تشاد إلى حواري أم درمان..
حاول الكتاب الإجابة على السؤال الصعب الذي كان عنواناً له وبعد الربط والتحليل تكشفت بعض الخطوط يمكن أن تكون إجابة مقنعة خاصة عند ربطها بطريقة الهجوم ونوع القوات والأسلحة التي استخدمها في المعركة والمستندات التي ضبطت مع تصريحات خليل واجتماعاته مع القيادة التشادية ورفضه لنصائح قادة المعركة من عواقب الهجوم على أم درمان.
تعليمات الرئيس التشادي كانت واضحة ومحددة الهدف أن يُحدث في العاصمة السودانية مثل ما أحدثته المعارضة التشادية في العاصمة أنجمينا، فتجاوز كل الأعراف العسكرية والقانونية لتحقيق ذلك الهدف. وأكسب ذلك المسلك الحركة عداءً وسخطاً من كل الشعب السوداني فتبرأت منه قبيلة الزغاوة التي أعلن مجلس شورتها رفضه لهذا الهجوم الذي لا يخدم دارفور وأهل دارفور ووصفت ما قام به بأنه عملٌ له أغراض خاصة وشخصية ولا يخدم أبناء دارفور بل يخدم أجندة بعيدة عن أخلاقيات السودان وأهل دارفور الكرماء.

ردمك: ISBN:978-99942-918-3-0
شركة مطابع السودان للعملة المحدودة

حريق أم درمان
لصالح من؟

شمس الهدى إبراهيم إدريس

الطبعة الأولى

إبريل ٢٠٠٩م

فهرسة المكتبة الوطنية – السودان

962.45 شمس الهدى إبراهيم إدريس 1966 -

ش.ح

حريق أم درمان لصالح من/ شمس الهدى إبراهيم إدريس.-ط**1**.-

الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، **2009**م.

208 ص: إيض ؛ **24** سم.

ردمك: **978-99942-918-3-0**

1. السودان – تاريخ – العصر الحديث – أحداث 10 مايو.

2. حركة العدل والمساواة.

3. السودان – اتفاقيات السلام.

4. دارفور – التنمية الاقتصادية.

أ. العنوان.

تصميم الغلاف:

عبدالكريم عيسى



الفهرست

الفصل الخامس
الهجوم على أم درمان

الفصل السادس
الآثار الاجتماعية والاقتصادية

الفصل السابع
الرفض الداخلي والخارجي لهجوم الحركة على أم درمان

مقدمة

اختارت حركة العدل والمساواة أم درمان بعناية لكي تحقق الأهداف التي تريدها والتي جاءت من أجلها، ذلكم الهجوم الانتحاري على قلب العاصمة الوطنية وبالشكل الذي تم به من حيث التوقيت وكيفية إدارة المعركة. ووصف الهجوم بأنه عمل عسكري غير ناجح لم يحقق أهدافه رغم أن الحركة أعلنت أن الهجوم على أم درمان حقق أهدافه، لأن أم درمان هي كبرياء وشموخ الشعب السوداني، تجمعت فيها كل القبائل السودانية والأجناس غير السودانية وانصهرت فيما بينها وشكلت مجتمع أم درمان. وأصبح المجتمع كتلة واحدة تجمعها أم درمان. ومن أهم أهداف خليل أن يهز هذا الشموخ والكبرياء في أم درمان رمز الوطنية والسيادة والريادة، حتى تكون الضربة أوجع من حصار المعارضة التشادية لأنجمينا.

هناك النيل – رمز العطاء حيث بدأ النيل في أم درمان، وهناك جبل كرري الذي دارت فيه أشرف المعارك ضد المستعمر وأنبلها فاستشهدت فيه القيادات الوطنية. وكان هدف حركة العدل والمساواة بقيادة خليل، ذلك الرمز. وهناك قبة الإمام المهدي الذي هزم المستعمر وقتل غردون باشا وكون أول حكومة وطنية وكانت عاصمتها أم درمان، فأراد خليل أن يضرب ذلك العمق فنالت القبة نفسها ما نال أهل أم درمان وأحبابها بعدد من القذائف وأراد أن يعيد ما فعله الاستعمار الإنجليزي ضد الرمز الديني وهدم قبته... وأم درمان... مسجد وميدان ومتحف الخليفة فهدت مئذنته – أم درمان الطابية المقابلة النيل وما أدراك ما الطابية.

قصد خليل الأزهري باعتباره أول رئيس لجمهورية السودان، وأيضاً المحجوب، وعبدالله خليل. الهجوم على أم درمان حقق له هدفاً ذاتياً لأن هؤلاء الزعماء هم من زمرة الرؤساء الذين همشوا دارفور كما جاء في كتابه الأسود.

اختار خليل أم درمان حيث الانسجام والفن والمسرح والهلال والمريخ والموردة فأراد النيل من ذلك التاريخ والأريحية والبساطة. فهز هذا الكيان يحقق له أهدافه ويسدد في الوقت ذاته جزءاً كبيراً من فاتورة النظام التشادي الذي تم حصاره في القصر، وكشف عن تفكك كيانه وعدم مقدرته على حماية نفسه حتى من أقرب قياداته.

أم درمان هي السودان انطلقت منها كل الثورات ضد المستعمر والدخلاء عليه.. ثورة علي عبداللطيف، ونادي الخريجين، وكل حركات التحرر حديثاً التي أعقبت الثورة المهدية.

ففي أم درمان نجد انصهار تام للقبائل السودانية، ونجد الأقباط في المسالمة والشوام.. واليمنيين والأغاريق وغيرهم من الأجناس أو الدول الأخرى. لهذا كله قصد خليل أم درمان وبذلك يكون قد حقق أهدافه لأنه يعلم علم اليقين أنه لن يستطيع أن يستولى على السلطة، ويعرف تماماً أن قواته بتلك التركيبة من أطفال وصغار السن وقوات غير منظمة ولا تعرف شيئاً عن مداخل المدينة ومخارجها لا يمكن أن تحقق له هدفاً آخر غير الهدف الذي حققه هجوم انتحاري غير منظم، معركة فاقده للتكتيك العسكري، عمل شبيه بما تفعله الحركة في هجومها على القرى والفرقان في دارفور وما زاد عن ذلك إلا الأسلحة ذات التقنية العالية وزائداً معركة خاسرة ولعمري مثل هذا الغزو مقوماته ليست الأسلحة الثقيلة والحشد

الكبير للعربات، ولكن له استراتيجيات عسكرية معينة لا يعرفها خليل ولا قادته على الرغم من أن قادته حذروه من ذلك ولكنه رفض وتعنت فكانت هزيمة عسكرية في أقل من ثلاث ساعات حُسام.. وانتهت المغامرة وفقد قياداته من أجل إرضاء وفك غبينة من ساندوه ودعموه ونحروه سياسياً وسقط عملياً في نظر أهل السودان عامة ودارفور خاصة، لأن ذلك الهجوم وضع أهله وقبيلته في ظرف حرج اقتصادياً واجتماعياً. ولكن تداركت قبيلة الزغاوة ذلك الخلط ممثلة في مجلس شورى الزغاوة الذي بادر بالإعلان بأن هجوم حركة العدل والمساواة شأن يخص خليل وحده ومن معه ولا دخل للزغاوة فيه ولا يمثل قبيلتهم.. ولكن يمثل من قاموا به فكان مدخل الكتاب يتناول هذا الجانب حريق أم درمان لصالح من؟ جاء الكتاب متسلسلاً في فصوله السبع التي تعالج ذلك الهجوم الانتحاري على أم درمان.



الفصل الأول

لماذا السودان .. دارفور .. أم درمان

- تقويض النظام القائم
- حركة التمرد وإسرائيل
- العدل والمساواة والأجندة الخفية

كانت القارة الإفريقية جنوب أسوان قبل العام ١٨٨٤م تتكون من قبائل وسلطات ممتدة من ساحل البحر الأحمر إلى ساحل المحيط عرفت بالحزام السوداني. وكانت سلطنة الفور تقع في الأطراف الشرقية للسودان الأوسط، ومعظم قبائل سلطنة دارفور، قبائل رحل تعتمد في معيشتها على الرعي، وهي في حالة ترحال مستمر في زمن لم تعرف فيه الحدود السياسية.. ودخلت تلك القبائل والسلطنات في مواجهات مع الوجود الأجنبي في مناطق نفوذها، ومن أبرزها مقاومة المساليت للوجود الفرنسي الذي تمكنت من هزيمته وانضمت للسودان.

شهدت هذه المنطقة بعد مؤتمر برلين ١٨٨٤م تسابقاً محموماً من قبل الدول الأوروبية حيث تحركت فرنسا عبر ثلاثة محاور[1]، الأول من إفريقيا الاستوائية الفرنسية (تشاد وإفريقيا الوسطى) عبر أراضي دارفور بقيادة مارشان الذي وصل فشودة في العام ١٨٩٨م، المحور الثاني من القرن الإفريقي في الصومال الفرنسي حتى الضفة الشرقية للنيل الأبيض، والمحور الثالث من الكنغو الفرنسي بعد أن تم تعيين ليونار حاكماً فرنسياً على إقليم أعالي النيل، وهذا ما يؤكد اهتمام فرنسا بالمنطقة. كما وصلت بلجيكا إلى حفرة النحاس في جنوب دارفور.

ظلت مقاومة الوجود الأجنبي في السودان مستمرة، وكانت منطقة دارفور جزءاً من تلك المقاومة، ففي تشاد الحالية بدأت فرنسا أول عملياتها العسكرية عام ١٨٧٢م إلاّ أنها لم تتمكن من السيطرة على المنطقة إلاّ في العام ١٩٠٠م بعد استشهاد قائد المقاومة رابح فضل الله الملقب برابح الزبير في معركة كري التي قتل فيها الجنرال لامي قائد الحملة الفرنسية.

([1]) قضية دارفور: الأبعاد المحلية والدولية وآفاق الحل – مركز الراصد للدراسات ٢٠٠٥م، ص٤٣

تقويض النظام القائم في السودان

ظل السودان محط أنظار واهتمام العالم وخاصة العالم الغربي وذلك لما يتمتع به من موقع استراتيجي كرابط بين العالم الإفريقي والعالم العربي وأيضاً لما لديه من ثروات طبيعية هائلة ممثلة في البترول والمعادن والثروة الحيوانية بمراعيها الطبيعية الواسعة والثروة الغابية وكل ذلك على أرضٍ خصبة شاسعة تتخللها الوديان والأمطار الغزيرة. هذا الوضع جعل الدول الاستعمارية تضع له استراتيجيات طويلة المدى تتخللها استراتيجيات قصيرة المدى وفق تكتيكات معينة لاستغلال تلك الثروات.

نجحت تلك الاستراتيجيات في ما خططت له، حيث لم يكن للسودان دور يذكر وأصبح بفعل مخدرات السياسة في نوم وثبات عميق منذ الاستقلال، حتى جاءت ثورة الإنقاذ الوطني في العام ١٩٨٩م وكانت قد اعتبرت في بادئ الأمر مثل أي إنقلاب عسكري يحدث في السودان، لأن المجتمع السوداني والإقليمي وحتى العالمي تعود زوال الحكومات الديمقراطية عندما تكثر المشاكل والمناكفات السياسية وتتدهور الحالة المعيشية وتتردى البنية التحتية وتقف التمية. وغالباً ما يحدث انقلاب عسكري يطيح بتلك الحكومة الديمقراطية، ثم يثور الشعب على الحكومة العسكرية وبمساعدة العالم الخارجي تسقط هي الأخرى.. ولكن يبدو أن ثورة الإنقاذ الوطني لم تكن على هذه الشاكلة. فهي تدرك كيف تخطط ومتى تنفذ وهنا شعر الغرب بخطورة الموقف فاشتد العداء والاستهداف وساعد على ذلك انهيار الاتحاد السوفيتي حيث أصبح العالم تحت قبضة الحلف الآخر (الحلف الأطلسي) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الراعي الأول لإسرائيل.

بدأ السودان في استغلال موارده الذاتية، وتفجير طاقات أبنائه وظهرت عليه معالم الجد. وما كان للغرب إلاّ أن يضع خططاً لمواجهة تلك الحكومة الجديدة التي أتت بكل عجيب وغير مألوف في المنطقة. وتأكد للغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية أن هذا النظام إذا استمر سيكون خطراً عليه، ويمكن أن يقدم نموذجاً للدول الإفريقية المجاورة وأيضاً العربية. ومن هنا تحرك اللوبي الإسرائيلي في المنطقة بدعم أمريكي محكم.. كما مارست الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية ضغوطاً عليه اقتصادية وسياسية عبر العمل العسكري المباشر وعبر دعم الحركات المتمردة في السودان، وكان على رأسها الحركة الشعبية، وكان الهدف الأساسي هو إسقاط نظام الإنقاذ وليس شيئاً آخر، وكان ذلك معلناً وأصبح ثابتاً في أي لقاء يجمع المعارضة السياسية والعسكرية لنظام الإنقاذ. فرأينا كيف كان يعمل التجمع الديمقراطي وما هو هدفه الأساسي بدعم من قبل الغرب عن طريق دول الجوار وجماعات الضغط. وفي سبيل ذلك وضع السودان ضمن الدول التي ترعى الإرهاب وتكالب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عليه وأصدر في حقه قرارات، الهدف الأساسي منها هو إضعاف تلك الثورة حتى ينتفض عليها الشعب ويسقطها كما كان يحدث في السابق. ولكن صمدت الإنقاذ في وجه تلك المؤامرة واستمرت في برنامجها المعلن وهو تحقيق السلام في السودان وإيقاف نزيف الحرب، وكلل جهدها وعزيمتها بتوقيع الاتفاق الشامل الذي جاء بعد أن تم استخراج البترول في السودان. وتسارعت خطى عجلة التنمية في البلاد، وبالتالي تسارعت خطى المفاوضات، وتم توقيع السلام الشامل مع الحركة الشعبية بقيادة الدكتور جون قرنق. تلك الحرب التي أشعلها الغرب وغذاها بالدعم والمساندة المادية والمعنوية عبر حملات سياسية وإعلامية لعبت فيها منظمات دولية ومنظمة الأمم المتحدة دوراً بارزاً..

إن استغلال السودان لموارده الذاتية والطفرة التي حققها كانت حافزاً لتوقيع سلام شامل في السودان، ذلك الاتفاق الذي أوقف نزيف حرب ضروس بدأت قبيل الاستقلال واستمرت حتى اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢م والذي لم يكتب له الاستمرار لأسباب معلومة ومعروفة للجميع حتى جاء العام ١٩٨٣م فاندلعت الحرب مرة أخرى.. نجحت الإنقاذ في أن تصل للاتفاق في العام ٢٠٠٥م.. فما كان من الدول الغربية والامبريالية العالمية واللوبي الصهيوني إلاّ الوقوف في وجه التقدم الذي حدث في السودان ووضع خطة أخرى قصيرة المدى ليست بعيدة عن الخطة الاستراتيجية العامة للمنطقة بالرغم من أنها ساعدت في إنجاح السلام في السودان ويبرر أن ذلك عمل تتطلبه المرحلة، بعد أن فشلت في إسقاط النظام بالقوة العسكرية، حيث فشلت الحركة الشعبية في ذلك وكذلك التجمع الديمقراطي بعد العمليات العسكرية في شرق السودان عن طريق إريتريا وإثيوبيا والجنوب عن طريق يوغندا، وتحولت استراتيجية إسقاط النظام من العمل العسكري إلى العمل السياسي من الداخل والمحاصرة من الخارج. وكان في حسبان هؤلاء ألا تتم محاصرة النظام سياسياً إلا بإضافة بعض الممارسات والضغوط العسكرية التي يمكن أن تهد كاهل النظام، ثم الانقضاض عليه من الداخل وبالتالي يمكن تحقيق الهدف المنشود. فكانت دارفور حاضرة في أذهان الغرب والامبريالية العالمية التي تكن عداءً للسودان، فأشعلت نيران الفتنة في دارفور، ودعمت الحركات المتمردة في الإقليم بعد أن احتوت أبناء المنطقة الموجودين في الغرب وأملت عليهم ذلك العمل، فكانت دارفور أرضاً خصبة للقيام بهذا الدور فأججت فيها الصراعات. فالإقليم يقع في أقصى غرب السودان وله حدود مشتركة مع ثلاث دول ويعيش حالة من التداخل القبلي،

مع وجود قبائل متحركة بين تلك الدول مما يسهل عملية استغلالها لكي تكون بؤرة توتر في السودان.. فما كان لدول الغرب إلا أن تتحرك وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا في تأليب دول الجوار على السودان وممارسة التطويق والحصار السياسي وأججت نيران الفتنة في دارفور ودفعت بملف دارفور إلى مجلس الأمن الذي أصدر بدوره ستة عشر قراراً دولياً خلال أربعة أعوام بجانب نشر بعثتين (أمميتين دبوتميل ويوناميد). ويرى المراقبون أن ذلك يهدف لتطويق السودان وبالتالي تقويض النظام القائم في الخرطوم. ولكن لماذا يريدون إسقاط ذلك النظام..؟!

الإجابة واضحة أن ذلك التقويض له تداعياته.. أولاً إن الانقلابات في الحكم والتأرجح من حكم مدني إلى حكم عسكري، كان أمراً ميسوراً وسهل المنال وذلك يرجع إلى طبيعة تركيبة النخبة المثقفة وممارستها للعبة (القط والفأر)، فشاهدنا كيف كانت تحدث الانقلابات العسكرية، ثم الانتفاضات عليها. حيث يمثل ضعف الدولة سياسياً واقتصادياً وفقرها وعدم تعاملها مع الأمور برؤى واضحة بنداً مهما في إسقاطها. وهذا البند اسقطته الإنقاذ حيث استغلت موارد البلاد وقوت من اقتصادها وبالتالي أصبحت الانتفاضات والانقلابات غير مجدية في ظل حكومة قوية أمنياً وسياسياً واقتصادياً وتنظيمياً. وأصبحت سلعة الانتفاضة سلعة بائرة ولا يقبلها السوق السياسي.. وكان إنتاج البترول بمثابة الترياق للمواطن السوداني الذي شعر بالأمان الاقتصادي، حيث توفرت السلع التي تساعده في حياته اليومية وفارق صفوف الخبز والبنزين وانعكس ذلك على الوضع السياسي.. وأردفت الإنقاذ ذلك بتوقيع سلام شامل في جنوب السودان أوقف حرباً دامت أعواماً كُثُر واتبعت ذلك بالانفتاح الزراعي، وشعر المواطن

بالاستقرار. وهذا الوضع قاد إلى رفض السودانيين كل الأشكال التي تقود لإحداث زعزعة للاستقرار مما أفشل البند الثاني أو الخطة الثانية أو البديلة بعد أن فشلت الخطة الأساسية، فاتجه الغرب والإمبريالية العالمية لخطط وبدائل أقل ما توصف بها أنها تخبط ومراهنات خاسرة.

حركة التمرد.. وإسرائيل

يتساءل كثيرون عن السبب الذي دفع الغرب للاهتمام بقضية دارفور مع أن النزاع هناك كان يتعلق بخلافات حول المرعى والزراعة وذلك بتوفير المال والعتاد والسند المعنوي والمادي للحرب هناك دعماً للحركات المسلحة بمساعدة دول الجوار، بالرغم من أن جل سكان إقليم دارفور أو معظمهم مسلمون.. والإجابة على تلك التساؤلات المنطقية أن الأطماع في ثروات هذا الإقليم، والدور الإسرائيلي الذي يهدف إلى تقسيم السودان باتباع سياسة شد الأطراف ثم بترها هي التي تعمل من أجلها الصهيونية العالمية وبالتالي محاصرة العالم العربي، وبالتالي الإسلامي من الجنوب.. فكان الهجوم على أم درمان أحد حلقات تقويض النظام وهذا بتآمر إسرائيلي خفي مع منظومة دول الغرب، خاصة إذا تابعنا التصريحات والأقوال هنا وهناك.. وبدا ذلك فيما قاله الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل في العام ٢٠٠٤م خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب حيث أشار إلى امتلاكه وثائق تؤكد مسئولية إسرائيل في إشعال التمرد في دارفور، كما أكد اعتقال عدد من تجار السلاح الإسرائيليين الذين كانوا يبيعون أسلحة للمتمردين في دارفور.. وقوبل هذا الحديث بالنفي من جهات عديدة ولكن الحديث الذي ذكرته الحكومة الإسرائيلية وإعلانها في ٢٠٠٨/٩/٢٣م موافقتها على منح (٥٠٠) لاجيء من إقليم دارفور السوداني الإقامة بإسرائيل. هذه التصريحات والإعلان دعمت المعلومات السابقة عن تدخل إسرائيل في دارفور. ويبدو أن إسرائيل تهدف من ذلك الإعلان إلى تخريب العلاقات العربية الإفريقية باعتبار أن حكومة السودان تمارس قتل وإبادة القبائل الإفريقية المسلمة والانحياز للقبائل العربية المسلمة في المنطقة..

كشفت صحيفة (هارتس) الإسرائيلية في ١٦ فبراير ٢٠٠٨م عن صفقات أسلحة أبرمتها إسرائيل مع بلد مجاور للسودان يعتبر ساحة لحركات التمرد في دارفور.. ومن جانب آخر أوضح معهد أبحاث قضايا الدفاع والأمن ببروكسل في دراسة له عن تهريب السلاح لإفريقيا.. أن دارفور أصبحت مستورداً للسلاح الإسرائيلي. وأن إسرائيل تغرق الإقليم بالسلاح. وأكد ذلك ما كشفت عنه المخابرات الأردنية أخيراً عن شبكة تهريب أسلحة إسرائيلية لدارفور يديرها نجل داني باقوم، مدير الموساد السابق ومستشار الحكومة الإسرائيلية وذلك بهدف إغراق دارفور بالسلاح ودعم المتمردين كي يظل الإقليم بؤرة توتر وقلاقل مستمرة[1].

اتجهت حركة تحرير السودان نحو إسرائيل، وتأكد تورط إسرائيل في مشكلة دارفور عملياً، حيث أعلنت حركة تحرير السودان جناح عبدالواحد محمد نور عن فتح مكتباً لها في إسرائيل بزعم رعاية مصالح اللاجئين السودانيين لديها قائلة في بيان لها "إن فتح المكتب جاء تقديراً لحكومة إسرائيل لحمايتها لشباب الحركة من الإبادة ومنحهم الحرية التي لم ينالوها مطلقاً من قبل حكومة الخرطوم.." وهذا السياق أكده خليل إبراهيم عندما ذكر أن ما ذهب إليه عبدالواحد ليس فيه شيء غريب لأن إسرائيل دولة من دول العالم وخلقها الله وإذا كان الله لا يريد ذلك لمسحها من الوجود وقال إن حكومة الخرطوم ذهبت إلى إسرائيل سراً..؟.

ويصب ذلك في الاستراتيجية الإسرائيلية التي تقوم على محاور متنوعة ومتعددة أهمها القرب من الأقليات غير العربية وإثارة النزعات العرقية والدينية لإحداث الفوضى والاضطرابات لدعم خطط إسرائيل التوسعية

---

(1) صحيفة الرائد العدد السابع بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٧م.

وهيمنتها على المنطقة العربية.. ويرى السياسيون أن إسرائيل تسعى إلى تأسيس وجود قوى في حوض النيل جنوب مصر للتحكم في مياه النيل التي تريد أن تستعملها كورقة ضغط على الحكومة المصرية لكي توافق على ضخ المياه في ترعة السلام المزمع قيامها لتوصيل المياه لإسرائيل في الفترة المقبلة...

كانت محاولة غزو أم درمان من قبل حركة العدل والمساواة في ١٠ مايو ٢٠٠٨م بمثابة تأكيد لا يقبل الشك، في أن أصابع الغرب وإسرائيل لها يد طولى في صراع دارفور.. خاصة عندما ذكر وزير الدفاع السوداني في ٢٠٠٨/٥/١٥م أن تكلفة العملية تقارب مائة مليون دولار. وهذا المبلغ ليس في مقدرة تشاد التي تدعم المتمردين، والدليل الأول هو نوع الأسلحة التي ضبطتها واستولت عليها القوات النظامية لدى دحرها للقوات الغازية.. والدليل الآخر هو الحركة المنظمة للقوات التي هاجمت أم درمان في حركتها وتوزيعاتها وتفاديها لتمركز القوات المسلحة السودانية بصورة دقيقة مما يؤكد متابعة هذا الأمر عبر الأقمار الاصطناعية التي تمتلكها إسرائيل ودول الغرب[(١)]..

ولطم وزير الأمن الإسرائيلي اللثام عن الذين يستبعدون دور إسرائيل في دعم الحركات المتمردة بدارفور وهجوم أم درمان في مايو العام الماضي بعد خمس سنوات مضت منذ أن فجرت مجموعات مسلحة في دارفور تمرداً عسكرياً كان مفاجأة للمراقبين والمحللين على المستوى المحلي والعالمي.. حيث بدأ التمرد هجمته العسكرية بقوة وعتاد فاق قدرات المتمردين.

---

(1) صحيفة أخبار اليوم بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٨م، العدد ٥١٣٦.

ولم يمض وقتاً طويلاً حتى أصبحت أصابع الاتهام تشير مباشرة إلى دور إسرائيل والمنظمات اليهودية.. ولم يصمد جدار الإنكار طويلاً حتى أعلنت بعض الحركات فتح مكاتب لها في إسرائيل.. وأخيراً كشف وزير الأمن الإسرائيلي مخطط بلاده لتفتيت السودان.. كما جاء في صحيفة أخبار اليوم[١]، إن محاضرة لوزير الأمن الإسرائيلي كشفت عن استراتيجية إسرائيل حول السودان عامة وحول إقليم دارفور خاصة.. في بداية رد الوزير الإسرائيلي على سؤال كان يدور في خلده وخلد الكثيرين من مستمعي محاضرته وهو لماذا التدخل الإسرائيلي في جنوب السودان في الماضي.. والتدخل في دارفور في الوقت الحاضر، رغم أن قدرة السودان على التأثير على الأوضاع في إسرائيل معدومة، ومعدومة كذلك قدرته على المشاركة الفعالة في قضية فلسطين.. أجاب الوزير على سؤاله بقوله إن إسرائيل سبق وأن حددت وبلورت سياساتها واستراتيجياتها تجاه العالم العربي بصورة تتجاوز المدى الحالي والمدى المنظور، ورأى الاستراتيجيون الإسرائيليون وقتها أن السودان بموارده الطبيعية الكبيرة ومساحته الواسعة وعدد سكانه الكبير إذا ترك لحاله، فسوف يصبح أهم من مصر والسعودية والعراق وسوف يصبح قوة هائلة تضاف إلى قوة العالم العربي.. وأوضح الوزير الإسرائيلي لمستمعيه أن السودان في الماضي كانت له إسهامات في المجهود الحربي ضد دولة إسرائيل باعتبار أنه دولة عربية تمثل عمقاً استراتيجياً حربياً للجيش المصري.

وقال إن السودان شارك في حرب الاستنزاف التي شنها الرئيس عبدالناصر ضد إسرائيل بين عامي ٦٨و٧٠ عن طريق إيواء سلاح الجو

(1) صحيفة أخبار اليوم بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٨م، العدد ٥١٣٦.

المصري وتوفير المجال لتدريب القوات البرية المصرية، وحتى لا يتكرر هذا كان على الجهات المختصة الإسرائيلية أن تحاصر السودان في المركز والأطراف بنوع من الأزمات والمعضلات التي يصعب حلها. ومضى الوزير الإسرائيلي إلى القول: كان لزاماً على إسرائيل أن تنزع المبادرة من يد السودان حتى لا يتمكن من بناء دولة قوية ومستقرة، وكان هذا العمل بمثابة التنفيذ الفعلي للاستراتيجية الإسرائيلية التي تبنتها رئيسة الوزراء الإسرائيلية جولدا مائير منذ عام ١٩٦٧م والخاصة بإضعاف الدول العربية واستنزاف طاقتها في إطار المواجهة مع أعدائنا، وكشف الوزير الإسرائيلي عن بؤر ومرتكزات أقامتها إسرائيل حول السودان لكي ينطلق منها المخطط الإسرائيلي تحت إشراف قادة إسرائيل المتعاقبين من بن قوريون وحتى شارون.. ويرى أن المخطط نجح في إعاقة قدرة السودان على إقامة دولة سودانية قادرة على تبؤ موقع الصدارة في المنطقتين العربية والإفريقية..

أما عن أزمة دارفور، قال الوزير الإسرائيلي "إن تدخلنا في دارفور وتصعيد الأوضاع فيها كان حتمياً، فنحن نضع نصب أعيننا دائماً خلق سودان ضعيف ومجزأ، كما نضع في أعيننا كذلك حق سكان دارفور وواجبنا الأدبي والأخلاقي تجاههم" ومضى الوزير يقول إن الموقف الذي يعبر عنه بصفته وزيراً إسرائيلياً تعبر عنه كذلك منظمات المجتمع الإسرائيلي، وقال لهذه الأسباب هم موجودون في دارفور لوقف الفظائع ضد شعبها ولتأكيد حقه في التمتع (بالاستقلال) وإدارة شئونه بنفسه، وقال الوزير إن العالم يتفق معهم في أنه لابد من التدخل في دارفور، وقد ساعد الموقف العالمي في تفعيل الدور الإسرائيلي وإسناده كدور منفصل عن الدورين الأمريكي والأوروبي. وذكر أن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أريل

شارون هو صاحب فكرة تفجير الأوضاع في دارفور مشيراً إلى أن شارون أثبت أنه يمتلك نظراً ثاقباً وأنه يفهم الأوضاع في القارة الإفريقية، وقد تبين ذلك من خلال حديث شارون عن ضرورة التدخل في دارفور - وهذا ما تحقق بالفعل- وبنفس الآلية والوسائل والأهداف التي رمت إليها إسرائيل. وقال الوزير الإسرائيلي إن قدراً كبيراً ومهماً من الأهداف الإسرائيلية تجد فرصتها للتنفيذ في دارفور.

وحديث وزير الأمن الإسرائيلي يؤكد الدعم الخاص لحركة العدل والمساواة في هجومها على أم درمان عبر محاور نجهل كثيراً من تفاصيلها والدليل تلك الآلات والأسلحة المتطورة والتي لم يقدر حاملوها من حركة العدل والمساواة على استعمالها.

ويصب هذا في ما قاله رئيس حركة العدل والمساواة في حواره الذي بثته قناة الجزيرة وأكد فيه أن إسرائيل مثلها مثل دول العالم[1] ولها الحق في العيش الآمن وأن تدافع عن نفسها وتخلق علاقات مع أي كائن كان ومن هذا المنطلق لماذا لم تخلق علاقات معها. وقال إن علاقته بإسرائيل ليست شيئاً مستغرباً لأن الإسرائيليين خلقهم الله ولو كان ما عاوزعهم يعيشوا في هذه الدنيا لما أوجدهم.

---

(1) قناة الجزيرة.

ويرى بعض المؤرخين أن الإنجليز عندما أرادوا فتح دارفور في عام ١٩١٦م لم يكن ذلك بهدف فتح بلاد جديدة بل كانوا يهدفون إلى ضم جزء من السودان لم يكن خاضعاً لهم بعد ثمانية عشر عاماً من استعمار الإنجليز للسودان على يد كتشنر باشا حيث ظلت دارفور جزءاً من السودان النيلي..

ثم يثبت هؤلاء المؤرخون أن محاربة الإنجليز للسلطان علي دينار كانت لأسباب أولها رفض السلطان علي دينار دفع الضرائب العالية التي فرضتها الحكومة المستعمرة في الخرطوم وثانيها الدور الذي تقوم به سلطنة الفور تحت قيادة السلطان علي دينار في تدريس تعاليم الإسلام ونشره وسط أبناء المنطقة بالإضافة لإرساله محملاً سنوياً لمكة المكرمة، وهذا ما لا يرضاه المستعمر ويعتقدون أن ذلك أولى به الحكومة المركزية في الخرطوم، وثالث الأسباب هي الانتقام من علي دينار باعتباره أحد قيادات المهدية في معركة كرري(١).

قدمت قبائل عديدة إلى دارفور من شمال وغرب إفريقيا لوجود البيئة الطبيعية والظروف المناخية الملائمة لتربية الماشية وكان ذلك بداية التمازج الثقافي وكذلك حركة التجارة عبر درب الأربعين. ونظراً للظروف الطبيعية والمناخية امتهنت قبائل الميدوب والزغاوة والبني هلبة وبعض القبائل الأخرى رعي الإبل والأغنام والأبقار كحرفة رئيسية في الجزء الشمالي من دارفور، حيث تقل معدلات الأمطار واعتمدت العديد من قبائل جنوب دارفور كالرزيقات، الهبانية، التعايشة، السلامات، المعاليا، البني هلبة، الفلاتة

---

(1) حاتم إبراهيم علي دينار، كتاب الخرطوم الجديدة، حريق دارفور قصة الصراع الأهلي السياسي – تصدره هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر ص ١١ الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

علـى تربيـة الماشـية. ويحـترف الزراعـة جـزء كـبير مـن الـسكان في الجنـوب والغرب وأواسط دارفور كحرفة رئيسية. ونسبة للجفاف الـذي ضـرب دارفـور جمـع الـسكان بـين حـرفتي الرعـي والزراعـة، وظهـرت حرفـة أخـرى وهـي التجارة بين سكان دارفـور وبعض دول الجـوار الإفريقـي حيـث تجـد ليبيـا في الـشمال الغربـي وتـشاد في الغـرب وإفريقيـا الوسـطى في الجنـوب الغربـي. هـذا الوضع أدى لظهور احتكاكات بين الرعاة والزراع على المرعى كما دخلت ثقافـات أخـرى مـن قبـل التجـار نتيجـة للتـداخل بينهم ودول الجـوار، فظهـرت النزاعـات حـول المـسارات والمراحيـل ممـا أدى لاحتكاكـات بـين الرعـاة والمزارعين حول موارد المياه والأراضـي الزراعيـة، وبالتـالي ظهـرت الـصراعات بين القبائل وتطور الأمر حتى أصبح صـراعاً مـسلحاً[1] فكانـت ثقافـة النهب المسلح الأمر الذي أدى لانتشار السلاح بين المواطنين. وكانت تجارة السلاح سـوقاً رائجـاً زاد مـن انتـشاره الـصراعات المـسلحة في دول الجـوار، المتمثلـة في الصراع التشادي الليبي حـول شـريط أوزو والـصراع الـسوداني الليبي. ونتيجـة لهذه الـصراعات أصبحت دارفـور مـسرحاً للاقتتـال والتنـاحر بـين العديـد مـن الفصائل والقوات الأجنبية التي أخذت من دارفور مخـابيء وملاجـيء. وتـأثرت دارفور بصورة مباشرة بالصراع التشادي.

ولكـن يبـدو أن دارفـور لم تكـن غائبـة عـن أذهـان الطـامعين لأسـباب متفاوتة وإن اجتمعت في أن المنطقة بها مناخات متعددة ومياه طبيعيـة في جبـل مـرة ومـا حولـه أضـف إلى ذلـك غـزارة الأمطـار هنـاك ووجـود أرضٍ صـالحة للزراعة بكل أشكالها البستانية والغذائية، وبها كثير من المعـادن النـادرة (نحـاس – يورانيوم وغيره).

---

(1) حاتم إبراهيم علي دينار، مصدر سبق ذكره.

وما قادنا أن نركز على الأطماع الدولية في المنطقة، تشخيصنا لأزمة دارفور التي اتخذت شقين ليس ثمة خلاف بينهما فهما متلازمان والشق الأخير يمثل أرضية الجزء الأول والدليل على ذلك أن الحركات المسلحة بكل أشكالها في دارفور ذكرت أنها تحارب من أجل إنسان دارفور البسيط الذي همشه المركز وأنها ثورة المهمشين ضد احتكار الثروة والمال في يد أقلية شمالية كما جاء في الكتاب الأسود تحت دعاوى اختلال ميزان الثروة والسلطة في السودان. وتحدث الكتاب بلغة الأرقام عن تهميش مناطق من بينها الغرب، وكان ذلك كما يتداول هو منفستو الحركات المسلحة، وعلى هذا الأساس بدأت المفاوضات بين المركز وتلك الحركات بهدف الوصول إلى حلول مرضية وإزالة الغبن والتهميش واعترفت الحكومة أن هناك مشكلة تحتاج لحل وبدأت المفاوضات بين الطرفين وكانت اتفاقية أبوجا للسلام التي وقع عليها الذين من كانت قضيتهم الأساسية التهميش وعدم التوازن في توزيع الثروة والسلطة. وكان هدف حركاتهم الأول والأخير ماجاء في مطالبهم التي دعتهم للخروج ضد الدولة ومحاربتها، ولكن رفضت حركات معروفة منها حركة عبدالواحد محمد نور وحركة العدل والمساواة بحجة أن الاتفاقية لم تحقق طموحاتهم بالرغم من أن هاتين الحركتين كانتا أقرب للتوقيع من حركة مناوي، كنت وقتها غير متفائل بتوقيع حركة العدل والمساواة على الاتفاقية وحتى حركة عبدالواحد لسبب بسيط هو أن حركة العدل والمساواة حركة مرتبطة بمنهج معين وهدف معين ولها أجندة خاصة وهو إسقاط النظام وليس هدفها ما يحدث في دارفور لارتباطات كثيرة ولعلاقتها الوثيقة بحزب المؤتمر الشعبي الذي يعادي الحكومة وكل قيادات العدل والمساواة هم من مثقفي المؤتمر الشعبي

وأكبر الأقربين لقيادات ذلك الحزب لسنين عديدة ولذلك يحملون فكرته ومنهجه ومبتغاهم إسقاط الحكومة وليس الوضع في دارفور، وأخذت دارفور على حين غرة، وكانت سبباً وجيهاً لتحقيق هدفهم السياسي، عكس حركة مناوي التي وقعت على اتفاق أبوجا لأن مطالبها توزيع الثروة والسلطة. فحقق الاتفاق لها ذلك الهدف وكفى عنها مواجهة الحكومة التي استجابت لمطالبها. وهذا ما قادنا أن نقول إن مشكلة دارفور لها شقان شق التنمية وتوزيع السلطة والذي حسمته الاتفاقية وهنا ثمة ملاحظة إذا كانت ما ذهبت إليه الحركات المسلحة من أسباب خروجها على الحكومة كما أعلن لكانت المشكلة انتهت مع زوال سبب الخروج على الدولة ومحاربتها، ولكن يبدو ما لا يدع مجالاً للشك أن للأزمة أبعاداً أخرى تكشفت أخيراً بعدما تجلت مسائل كثيرة فيما ذهبت إليه حركة العدل والمساواة وارتباطاتها بدول أخرى لها أهداف استراتيجية في المنطقة ليتضح أن حركة العدل والمساواة مطيتها لتحقيق أهدافها واستراتيجياتها. ولعل الهجوم على أم درمان أبلغ دليل لما ذهبنا إليه كذلك ما تقوم به حركة عبدالواحد من ارتباط بالأجندة الإسرائيلية والفرنسية في منطقة دارفور.

ونخلص إلى أن الأسباب الحقيقية لمشكلة دارفور الحالية ليست التنمية وعدم توزيع السلطة والثروة فحسب ولكنها مرتهنة لأجندة السياسة العالمية والصراع العالمي على المنطقة والتخوف من الزحف الصيني على إفريقيا، وكم رأينا من تسارع القرارات الدولية ضد السودان بخصوص دارفور وما يمارسه الغرب ضد السودان.

تحدثت الروايات كثيراً عن دارفور وأقواها أن الداجو هم أقدم سكان دارفور، وأول من أسس دولة في دارفور، وكان ذلك خلال القرنين الثالث

عشر والرابع عشر، إلى أن دانت السيطرة للتنجر، الذين بسطوا نفوذهم على المنطقة. وفي أوائل القرن الخامس عشر وفدت مجموعة عربية مسلمة من جهة الشرق واختلطت بشعبة من شعب جماعة الفور التي تقطن جبل مرة وتمكنت هذه المجموعة عن طريق المصاهرة والاختلاط مع التجار من الاستيلاء على السلطة في دارفور. ونجحت هذه المجموعة في تأسيس سلطنة امتازت بالنظام والاستقرار، حيث كان التأسيس على مراحل حتى تمكن السلطان سليمان صولون ١٤٤٥- ١٤٧٦ من السيطرة على الحكم مؤسساً سلطنة دارفور الإسلامية، وكانت عاصمتها طره على قمة جبل مرة. وقام السلطان سليمان بنشر الإسلام بين الفور والقبائل الوثنية الأخرى المتاخمة لحدود دارفور ووحد كلمتهم. وأصبحت بذلك دارفور سلطنة واحدة تحت إمرته[1] . وظلت سلالة الكيرا تحكم دارفور منذ ذلك التاريخ وبلغ نفوذ عائلة الكيرا أقصاه عندما فتح السلطان تيراب كردفان وضمها إلى دارفور وتفكك هذا الملك عندما غزا الجيش المصري كردفان، حتى قضى عليها الزبير باشا عندما غزا دارفور وقتل السلطان إبراهيم قرض في منواشي في ١٨٧٤م ، إلاّ أن تقاليد الحكم المستقل عند الفور بجبل مرة ظلت تعارض الحكم التركي المصري إلى أن تمكن السلطان علي دينار من استرداد حكمه ١٨٩٩م[2]. وقاد السلطان علي معارك ضارية مع الفرنسيين عندما حاول السلطان التوسع غرباً في السودان الفرنسي، واستمر السلطان علي دينار يحكم دارفور حتى ضمت دارفور للحكم الإنجليزي المصري على يد البريطانيين بعد أن خاضوا معارك ضارية ضد السلطان علي دينار امتدت

---

(1)حاتم إبراهيم علي دينار ، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

(2) د. شهاب سليمان عبدالله ود. مصطفى إبراهيم محمد ، دارفور العدالة الدولية الغائبة ص١٤/٢٠٠٨م.

على مساحة من منطقة التماس في شمال شرق جبل مرة حتى كلبس في الأجزاء الجنوبية الغربية من دارفور الكبرى حالياً.

الفصل الثاني

هل اهتمت الدولة بدارفور

- التنمية ما قبل الإنقاذ.
- العدل والمساواة دعاوى التهميش.
- الإنقاذ والتنمية بالأرقام.

التنمية في دارفور قديماً

لم يبدأ الحكم الاستعماري في البحث عن إمكانية التطور في دارفور إلا في العام ١٩٤٥، فنجد ملف التطور الاقتصادي[1] في دارفور لا يتضمن إلا خمسة مداخل في الفترة بين ١٩١٧ – ١٩٥٠م، وتجمع معظمها على استحالة القيام بأي شيء فيما عدا تشجيع التصدير المتواضع للماشية والصمغ.

في عام ١٩٣٥م كانت بدارفور مدرسة قبلية ابتدائية واحدة ومدرستان تحت المستوى، ومع الاستقلال ١٩٥٦م كان نصيب دارفور عدداً قليلاً من المستشفيات وعند مجيء حكومة عبود وصلت سكة حديد نيالا وتم تعبيد طريق نيالا كأس زالنجي في السبعينيات من القرن الماضي، وأجريت أولى الدراسات الاقتصادية والزراعية في إطار التحضير لوضع مخطط التطوير الريفي (مؤسسة تطوير السافنا الغربية ومركزها نيالا ومشروع التطوير الريفي لجبل مرة ومركزه في زالنجي)، وهذه الاشراقات التنموية وخاصة الطريق المعبد من نيالا حتى زالنجي، لم تحظ بها مناطق أخرى على بعد عشرات الأميال من المركز وكانت دارفور سابقة لغيرها في حظها من التنمية والبنية التحتية. لكن كانت التنمية تسير بصورة بطيئة وغير كافية طوال فترة الحكومات السابقة حتى العام ١٩٨٩م حيث انتشرت مدارس الأساس رغم محدودية الإمكانات فعلى سبيل المثال لا الحصر كان عدد المدارس في العام ١٩٨٩م ستمائة سبعة وعشرين مدرسة ابتدائية بالإضافة لمدرستين ثانويتين، ولا توجد جامعات. وفي مجال الصحة كان عدد المستشفيات ستة عشر مستشفى أغلبها غير مؤهل التأهيل الذي يجعلها تواكب الحالات المرضية وحتى العادية منها الأمر الذي عانى منه أهالي

([1]) الأرشيف الوطني السوداني (النمو الاقتصادي إقليم دارفور ١٩٤٥م).

المنطقة كثيراً واتجهوا للمركز وحتى المعامل الطبية كانت قليلة ولا يزيد عددها عن ستة عشر معملاً وعدد المراكز الصحية المنتشرة في إقليم دارفور كان عشرين مركزاً صحياً، مما أدخل المنطقة في ديمومة المرض والجهل إذا قارناها بعدد السكان والرقعة الجغرافية وعدد المرافق الصحية وخدماتها. يقابل ذلك إنتاج ستة ملايين متر مكعب من المياه بمعنى أن أكثر من ٩٠٪ من السكان كانوا يعانون من شح المياه الصالحة للشرب كما تعاني معظم الأقاليم من الظلام الدامس ما عدا المدن التي تمد بالكهرباء لساعات قليلة ليلاً، حيث بلغ حجم التوليد الكهربائي حتى عام ١٩٨٩م ثلاثمائة كيلوواط. وهذا الوضع يمكن أن يكون مقبولاً إذا نظرنا إلى الولاية الشمالية وولاية نهر النيل وولاية النيل الأبيض والتي تقع على مرمى حجر من المركز. وهذا يؤكد أن دارفور لها وضعية خاصة عند المركز. وحتى عام ١٩٨٩م لم تكن هنالك طرق تذكر في إقليم دارفور سوى طريق نيالا كأس زالنجي. وبالطبع فإن مشكلات التنمية في السودان تعاني منها مختلف الولايات ومن ضمنها دارفور.. وقاد هذا الوضع إلى عدم رضا عام أو التفكير في طرح دعاوى التهميش وغيره.

وكان للتعددية والإثنية في دارفور جذورها كما كان للسودان كله نصيب أكبر فيها وذلك نتيجة للتقسيم العشوائي للقارة الإفريقية في مؤتمر برلين ١٨٨٥م الذي لم يراع الأوضاع الإثنية والتداخل القبلي والعرقي لدول القارة. وقد توطدت في السودان الإثنية بسبب سياسات الحكومات الاستعمارية القائمة على أساس (فرق تسد) من خلال تقريب جماعات وتهميش أخرى بالإضافة للتنمية غير المتوازنة والتي أضافت فوارق جديدة بين الجماعات المختلفة. كذلك الحكومات الوطنية لم تسع لتغيير الواقع الذي فرضه الاستعمار.

كما أن غياب القيادات الأهلية التي كان لها وضع متميز وخلفتها قيادات لم تكن في مستواها الإداري التي وجدت في الصراع على السلطة مدخلاً مناسباً عبر القبائل التي تنتمي إليها من إذكاء الصراع الإثني خاصة في التحولات في النظام الدولي وما أعقبها من ليبرالية وتعددية دعمت بعض الإثنيات في القارة الإفريقية واستغلت بعضها لتنفيذ أجندة خاصة بها ومن بينها السودان..

فكانت أن بدأت حركات دارفور المسلحة نشاطها بعد أن تقدمت التنمية في دارفور أشواطاً بعيدة.

العدل والمساواة ودعاوي التهميش

هل المطالبة بالتنمية سبباً أساسياً في ظهور التمرد في دارفور في عام ٢٠٠٢م أم هي من باب الكسب السياسي لخروج بعض المجموعات العنصرية في دارفور عن الدولة وجعل دارفور مدخلاً لفتيت السودان والنيل من سيادته، وإذا نظرنا إلى الأمر من قرب نجد أن التنمية التي حدثت في دارفور لا تخطيها العين، وما كانت سبباً للتمرد ولا للتهميش كمدخل للتمرد لأن الذين يقودون التمرد وخاصة حركة العدل والمساواة. هم من القيادات البارزة في الساحة السياسية بدءاً بالحركة الإسلامية مروراً بالمؤتمر الشعبي بقيادة دكتور الترابي، ويعد دكتور خليل من القيادات التي أسهمت بصورة فاعلة في العمليات العسكرية في الجنوب، وقاد حملة التصدي للغزو اليوغندي لمناطق فرجوك ومقوي، وكان في طليعة قوات الدفاع الشعبي وعين وزيراً للصحة بإقليم دارفور، وكان الساعد الأيمن للدكتور الطيب إبراهيم محمد خير.

تصدى دكتور خليل لقوات المهندس داوود بولاد وطالب بتقديمه للمحاكمة. بل وكان متشدداً في قتل بولاد بوصفه خارجاً عن القانون وسعى لفتنة عرقية وقبلية[1] عين دكتور خليل مديراً للمشروع التعبوي لمكافحة الفقر بعدما توفرت له امكانات مالية لهذا الغرض، ولكن بعد تلك الجولات بين السودان وهولندا وألمانيا والتي التقى فيها بشريف حرير بدأ بصورة أو أخرى في تكوين حركته.. وترجح بعض المصادر أن حركة العدل والمساواة بدأ تكوينها منذ عام ١٩٩٣ وكان دائماً يميل لحسم الخلافات بين البشير والترابي بالقوة العسكرية باعتباره قائد المجاهدين، وأخيراً

([1]) محمود خالد الحاج وآخرون دارفور الحقيقة الغائبة، اصدار المركز السوداني للخدمات الصحفية – الخرطوم ٢٠٠٤م، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة.

كان رافضاً لفكرة تكوين حزب المؤتمر الشعبي ومطالباً أن يستعاض عنه بعمل عسكري يسقط به حكومة المؤتمر الوطني واعتبر تكوين حزب مضيعة للوقت[١] فغادر إلى ألمانيا وبمساعدة دكتور علي الحاج محمد وجمع دكتور خليل حوله مجموعة من أبناء دارفور من المنتمين لحزب المؤتمر الشعبي وأسس تنظيم حركة العدل والمساواة التي تعتبر الجناح العسكري للمؤتمر الشعبي ومن قيادات حركة العدل والمساواة أحمد حسين آدم رئيس اتحاد جامعة النيلين الذي ابتعثته الجامعة لنيل درجة الماجستير في لندن على حساب حكومة السودان[٢].

المشاركات السابقة لقيادة حركة العدل والمساواة في السلك الدبلوماسي وتولي بعض المناصب السياسية والدعم الذي وجدته من الدولة السودانية والذين هم جزء من تكوينها وكانوا في مواقع اتخاذ القرار ومسئولين عن محاربة الفقر تجعلنا نتساءل ماذا قدموا لدارفور إذا كان همهم أصلاً التنمية والفقر والتهميش في دارفور. إن القول بأن دارفور مهمشة أو يعصف بها الفقر أو لا تجد اهتمام المركز يمكن أن يقبل من أي جهة إلا حركة العدل والمساواة وقياداتها التي استأثرت بالثروة والسلطة في الحكومة ما لم يجد أو يحظى به الكثير من نظرائهم من قيادة الإنقاذ.

وهذا يدل على أنه ليس من أهداف وأجندة حركة العدل والمساواة الأساسية معالجة التهميش أو التنمية أو مساعدة أهلهم في دارفور كما يدعون.. لأن الأمر إذا كان كذلك كانت دارفور في مقدمة الولايات تطوراً ونماءً واستقراراً باعتبار أن الأمر كان في متناول يدهم. ولكن الأمر له

([1]) دارفور الحقيقة الغائبة، ص ٧٦ مصدر سبق ذكره.

([2]) المصدر السابق، ص ٧٧.

أبعاد أخرى وأسباب أخرى غير التي أعلن عنها. إن حركة العدل والمساواة هدفها الأساسي هو إسقاط الحكومة باعتبارها حكومة المؤتمر الوطني الذي يناصبهم العداء منذ فترة ليست بالقصيرة والتي دائماً ما يرى خليل أن حسم الأمر معها يجب أن يكون بقوة السلاح ولا عن طريق الحوار والمساجلة السياسية.

من المعلوم أن التنمية التي حدثت في دارفور في فترة حكم الإنقاذ وحكومة الوحدة الوطنية لم تنالها في الفترات السابقة منذ الاستقلال وحتى قيام الإنقاذ الوطني في ١٩٨٩م. وتؤكد ذلك الاحصاءات الدقيقة التي لا تنكرها عين وموجوده على أرض دارفور ناهيك عن التقارير الرسمية لجهات الاختصاص حيث حدثت في ولايات دارفور الثلاث نهضة كبيرة. ففي مجال التعليم على سبيل المثال كانت مدارس الأساس حتى عام ١٩٨٩م (٦٢٧)، وفي عهد الانقاذ حتى ٢٠٠٦م ارتفع عدد مدارس الأساس إلى (٢٩١٤) مدرسة بنسبة زيادة عالية ويقابل ذلك زيادة في المدارس الثانوية لنفس الفترة من (٦١) مدرسة في عام ١٩٨٩م إلى (٢٣٣) مدرسة ثانوية في عام ٢٠٠٦م، كما بلغ عدد مدارس التعليم الأهلي (٢٥٥) مدرسة للأساس و(١١٧) مدرسة للثانوي.

وأهم حدث في مجال التعليم انشاء ثلاث جامعات بولايات دارفور الثلاث في عهد الانقاذ في حين لم تكن بدارفور أي جامعة أو كلية أو معهد عالي ما قبل ١٩٨٩م.

وفي مجال المياه حدثت زيادة مضطردة في إنتاج المياه في الريف من ١٩٩٨م إلى ٢٠٠٣م وزادت الآبار بولاية جنوب دارفور بنسبة ٥٠٪ والحفائر بنسبة ١٠٠٪ كما زادت الآبار بغرب دارفور بنسبة (٨٪) والحفائر زادت بنسبة ١٦٠٪ أما منطقة شمال دارفور، الآبار ١٠٠٪ والحفائر زادت بنسبة

١٥٠٪ وبصورة عامة قفزت إنتاجية المياه حيث كانت عام ١٩٨٩م خمسة ملايين وأربعمائة ألف متر مكعب ارتفعت إلى تسعة ملايين ومائة وستين ألف متر مكعب في ٢٠٠٣م بزيادة مقدارها ٧٠٪.

في مجال الكهرباء نجد في شمال دارفور مثلاً أن إنتاج الكهرباء كان في عام ١٩٨٩م (٢,٣٠٠) ميقاواط، من ١٩٨٩م إلى٢٠٠٠م ارتفع الإنتاج إلى (٤,٥٠٠) ميقاواط، بزيادة (١٩٥,٦٪) وفي نفس الفترة زادت الكهرباء في جنوب دارفور من (٣) ميقاواط في عام ١٩٨٩م إلى (٧) ميقاواط في عام ٢٠٠٠ بزيادة (١٣٣٪).

بذلت الدولة مجهوداً بيناً في مجال المطارات والمهابط حيث كان بولايات دارفور الكبرى مطار واحد قبل عام ١٩٨٩م وهو مطار الفاشر وتوجد الآن ثلاثة مطارات موزعة على ولايات دارفور الثلاث وهي مطار الفاشر ومطار نيالا ومطار الجنينة وهي مطارات دولية بالاضافة لعدد (١٣) مهبطاً، ساهمت في رفع كفاءة النقل الجوي مما انعكس على تفعيل حركة التنمية بتلك الولايات وزيادة مساحة التواصل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

في سعيها للتنمية في دارفور أنفقت الدولة أموالاً مهولة في التنمية والخدمات وتأسيس البنية التحتية للمرافق الحكومية والصحية والإقليمية في إطار التنمية المتوازنة وأصبحت الفاشر ونيالا والجنينة من المدن الجاذبة لولا الانقلابات الأمنية من حين إلى آخر من قبل حركات التمرد وعلى رأسها حركة العدل والمساواة وما بذلته الدولة في إعمار دارفور قبل التمرد كان كافياً أن يؤسس عملاً تنموياً ونهضوياً لدارفور وكان يمكن أن يكون شافعاً لما جاءت به الإنقاذ من توزيع للثروة بين الولايات المختلفة ولا سيما التي عانت كثيراً في الفترة منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٨٩م. اشارت

وقتها أصابع الاتهام إلى حكومة الانقاذ بأنها أهتمت بدارفور على حساب المناطق الأخرى. وأرجع بعض المراقبين هذا الاهتمام لوجود أبناء دارفور في مفاصل السلطة وهذا يقودنا إلى أن ما وجدته دارفور في عهد الإنقاذ قبل ظهور التمرد لم تناله أي منطقة أخرى ويرجع ذلك على ما يبدو لخصوصية دارفور والتي تلتقي مع ثلاث دول مجاورة للسودان وبعدها من المركز ولذلك كان لا بد من ربطها بباقي القطر وأيضاً للأطماع التاريخية في منطقة دارفور الغنية بمواردها الطبيعية والمعادن المختلفة.

وما شاهدناه في دارفور من تنمية في جميع المجالات يؤكد ما ذهبت إليه حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان لم تكن للتنمية وضعفها سبباً فيه وذلك بشهادة الأمم المتحدة وسكرتيرها العام الذي زار الشمالية ونهر النيل. وكان موقفه سيكون أكثر دهشة إذا زار النيل الأبيض وشرق السودان.

أما إذا كان التمرد يتعلق بالسلطة فان الأمر غير مقبول من حركة العدل والمساواة بدليل أن كل قيادات حركة العدل والمساواة الذين يعملون في الخفاء كانوا من قيادات الدولة في جميع المستويات من الرئاسة وحتى مدراء المكاتب التنفيذية في الوزارات الرسمية والشعبية للدولة. من هم الآن قيادة حركة العدل والمساواة التي تتحدث عن السلطة، تلك السلطة التي فقدتها عند انقسام المؤتمر الوطني وتم تكوين المؤتمر الشعبي من الذين هم قادته ومفكريه إلى وقت قريب. وحاولنا كثيراً أن نجد تفسيراً لوجود نائب الأمين العام لحزب المؤتمر الشعبي في دول الغرب في وقت يعمل حزبه نشاطاً علنياً داخل الخرطوم وله مقر ويمارس نشاطه كما تمارسه الأحزاب الأخرى إذاً ما هو الهدف من وجود علي الحاج في الخارج بحجة إدارة بعض الشئون الخاصة بالحزب؟؟!.

ولكن حركة العدل والمساواة لها أجندة أخرى في محاربتها للحكومة أجندة غير التي تطالب بها في العلن والمتمثلة في تهميش دارفور وأبناء دارفور أو أنها تريد تقسيماً عادلاً للثروة والسلطة تعمل لإنقاذ دارفور من قبضة الشمال وتبني ما جاء في الكتاب الأسود بالرغم من نفي الحركة ارتباطها بالمؤتمر الشعبي إلا من باب المعارضة للنظام.

ويؤكد ما ذهبنا إليه ما جاء في الفقرة الثالثة من البيان التأسيسي لحركة العدل والمساواة والتي جاءت بعنوان: أيها الأهل في أقاليم السودان شمروا عن سواعد الجد واتجهوا نحو الخرطوم ارفعوا رؤوسكم عالية ارنوا إلى الأفق البعيد ثم تقدموا ووجهوا أسلحتكم نحو المستعمرين الجدد ولتكن المعركة حول القصر الجمهوري لا حول المراعي وموارد المياه: هدوه أهدموه لأنه رمز الفساد والاستبداد وقلعة الاستعمار.

وهنا نسأل هل المشكلة هي مباني القصر الجمهوري أم الذين في داخله.؟ وهذا المنفستو لحركة العدل والمساواة يدخل في خانة الهدف الأساسي لحركة العدل والمساواة المتمثل في إسقاط حكومة المؤتمر الوطني التي كانوا جزءاً منها وهم كانوا من ساكني هذا القصر الذي يريدون هدمه.. وهل هدم القصر الجمهوري يدخل في بند تنمية دارفور وتخفيف معاناتهم.. وتوفير العيش الرغيد لهم ومشاركتهم في السلطة والثروة أم أنها المتاجرة باسم أهل دارفور لخدمة مصالح شخصية ضيقة تصب في صالح نخبة معينة؟! ألم يكن قادة حركة العدل والمساواة حماة الوطن وجاهزين للموت من أجله. وهنا يمكن أن ننبه إلى فرضية سابقة بأن حركة العدل والمساواة لها هدف واضح وصريح هو اسقاط حكومة الإنقاذ متفقة في ذلك مع ما يدعو له المؤتمر الشعبي، أو أن خط قادة حركة العدل والمساواة هو

نفسه الخط الذي تبناه نائب الأمين العام للمؤتمر د. خليل الذي كان عضواً فاعلاً في المؤتمر الشعبي.

هذه الفرضية تكشفت بنودها عندما أورد خطاب حركة العدل والمساواة نيتهم نقل الحرب إلى داخل الخرطوم والهجوم الأخير على مدينة أم درمان خير شاهد.

الإنقاذ والتنمية بالأرقام

إليكم أولاً: بيانات دقيقة عن مستوى محور التعليم في دارفور مقارنة بالعام ١٩٨٩م مع الوضع الذي وصل إليه في العام ٢٠٠٥م[1].

العام	عدد المدارس			عدد الطلاب			نسبة الزيادة	
	أساس	متوسط	ثانوي	أساس	متوسط	ثانوي	طلاب	ثانوي
١٩٨٩م	٦٢٧	١١٥	١١	١٢٧٨٦٩	٢٧٨٦٣	٧٣٢١	-	٪١٧
٢٠٠٥م	٨١١	-	١٦١	٤٤٤٢٠٨	-	٥٢٤٢٢	٪٢٠٤	-

في عام ٢٠٠٥م على مستوى مرحلة الأساس بعد دمج الابتدائي والمتوسط بلغت الزيادة في العام ٢٠٠٥م مقارنة بالعام ١٩٨٩م في عدد مدارس الأساس والثانوي ١٧٪ وزاد عدد الطلاب في نفس المدارس بنسبة ٢٠٤٪، مما يعني أن جهداً في الاستقرار ودخول الطلاب للمدارس قد بذل مما يعتبر مؤشراً لتناقص الفاقد التربوي مع ملاحظة زيادة المدارس الفنية في التعليم الثانوي بعد العام ١٩٨٩م.

وبالنظر إلى الإحصائيات التفصيلية للعام ٢٠٠٥م في دارفور نلاحظ الآتي:

- زيادة مطردة في عدد المدارس المختلفة تتبعها زيادة في عدد الطلاب والطالبات.
- تعديل السلم التعليمي في العام ١٩٩٠م حيث دمجت المرحلة المتوسطة في الابتدائي تحت اسم مرحلة الأساس ورغماً عن ذلك زاد عدد مدارس الأساس عن مجموع مدارس التعليم الأولى والاوسط في العام

---

[1] ( ) مجهودات الدولة في مجال التنمية والخدمات بولايات دارفور خلال الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٥م دراسة أعدها مركز الدراسات والتخطيط الاستراتيجي، الخرطوم ٢٠٠٦م.

١٩٨٩/٨٨م وزادت مدارس الطلاب والطالبات من ٦٢٧ في عام ١٩٨٩/٨٨م إلى ٧٨٦ إضافة إلى ١٤٥٥ مدرسة مختلطة ليبلغ عددها جميعاً (٢٢٣١) مدرسة وزادت مدارس الثانوي من ١٦ مدرسة في عام ١٩٨٩/٨٨م إلى ١٩٥ مدرسة في العام ٢٠٠١/٢٠٠٠م على مستوى الولايات الثلاثة.

- نسبة الزيادة خلال الأعوام ١٩٨٩/٨٨م إلى ٢٠٠٥/٢٠٠٠م بلغت في مدارس الأساس (٢٠٦٪) والثانوي (١٦٧٪) وبلغت الزيادة في أعداد الطلاب خلال الأعوام ١٩٨٩/٨٨م- ٢٠٠١/٢٠٠٠م (١٨٥٪) في الثانوي (٦١٦٪).

الجامعة	الكلية/ المعهد	الموقع
جامعة نيالا	١- كلية العلوم البيطرية. ٢- كلية الهندسة. ٣- كلية التربية	نيالا
جامعي زالنجي	١- كلية الزراعة. ٢- كلية التربية. ٣ - كلية المعلمين (أساس)	زالنجي

البنى الأساسية لهذه الجامعات معقولة حيث إنها تضم عدداً مقدراً من قاعات المحاضرات ومنازل الأساتذة والمزارع والمعامل ومباني مراكز الأبحاث.

تطور الخدمات الصحية بدارفور الكبرى ١٩٨٨- ٢٠٠٥م

الخدمات	١٩٨٨	٢٠٠٥م	الزيادة	نسبة الزيادة
المستشفيات	١٦	٢٣	٧	٤٤٪
عدد الأسرة	١٢٧٦	١٣٩٨	١٢٢	١٠٪

مراكز خدمات المتابعة	٣	٦	٣	٥٠٪
مراكز الخدمات التخصصية	١	٢	١	٥٠٪
بنوك الدم	١	٣	٢	٢٠٠٪
وحدات أشعة	٣	٤	١	٣٣٪
مراكز صحية	٢٠	٤٤	٢٤	١٢٠٪
شفخانات	٩١	١٣١	٤٠	٤٤٪
نقاط غيار	٥٥	٣٣	-	-
وحدات صحية	٤٦	٧٠٢	٥٦	٩٪
معامل	١٦	٧٠	٥٤	٢٣٧٪

القوى العاملة في الحقل الصحي لولايات دارفور الكبرى

المهن الصحية	١٩٩٠م	١٩٩٥	٢٠٠٥م
الاخصائيون	١٩	٢٤	٢٧
الأطباء العموميون	٢٧	٧٦	٩٥
أطباء الأسنان	٤	٤	٤
الأطباء الصيادلة	٢	١٢	١٥
الفنيون	٣٣	٨٠	٩٧
المساعدون الطبيون	٤٣٥	٤٨٤	٤٩١
المرضون	٨٩١	١١٢٦	١٥٧٠
الزائرات الصحيات	٥١	٦٨	٧٢
القابلات القانونيات	٦٤٧	٩٨٩	٩٨٥
مستشفى وضباط الصحة	٢٤	٢٥	٢٦

التغطية بالأطباء والاختصاصيين للعام ٢٠٠٥م

المهن – الولاية	عدد السكان لعام ٢٠٠٢م	اختصاصيون	أطباء أسنان	المجموع	المعدل ١٠٠,٠٠٠		
					اخصائيون	أسنان	أطباء
جنوب دارفور	١٥٧٦٠٠٠	١٣	١	٥٠	٠,٤	٠,١	٢,٠
شمال دارفور	١٤٥٥٠٠٠	٨	١	٢٣	٠,٥	٠,٧	١٣,٥
غرب دارفور	١٥٧٧٠٠٠	٣	١	١٧	٠,٢	٠,١	١,٥

التغطية بخدمات الرعاية الصحية الأولية للعام ٢٠٠٥م

عدد السكان	الوحدات الصحية الأولية	المراكز الصحية	المستشفيات الريفية	جملة الوحدات	التغطية الحالية لكل من السكان
١,٥٥٢,٠٠٠	٢٢٢	١٥	١٣	٢٥٠	٦٢٠٨
١,٦٣٥,٠٠٠	١٤٨	٩	٤	١٦١	١٠١٥٥
٢,٩٦٠,٠٠٠	١٧٧	٣٢	١١	٢٢٠	١٣٥٤٥

١- البرنامج الوطني لتخفيف حدة الفقرة لعام ٢٠٠٣م تأهيل مستشفيات الفاشر – نيالا – الجنينة وذلك من حيث المباني.

٢- الدعم المقدم من برنامج الطب الوقائي كالآتي:

الولاية	الدعم
شمال دارفور	٢٠٣٦٥٠٠٠
جنوب دارفور	٢٠٩٧٩٦٠٠
غرب دارفور	٢٠٣٦٥٠٠٠
الجملة	٤٢٨٢٧٩٠٠

- هذه الدعومات تتمثل في معينات تدريب وعمل أمصال.

- غرب دارفور فيما يختص بالجانب الصحي شهدت تطوراً ملحوظاً في الخدمات الصحية من حيث الكوادر والمرافق الصحية والعلاج حيث شمل العلاج المجاني أكثر من ٧٥٪ من سكان الولاية وفي العام ٢٠٠٥م تم إنشاء مستشفى الجنينة العسكري وبناؤه على طراز مستشفى السلاح الطبي بأم درمان، كما تم إنشاء مستشفى الحوادث بالجنينة خلال العام ٢٠٠٥م.

المياه:

١- حدثت زيادة مطردة في إنتاج المياه على مستوى الريف والحضر.

٢- ويمكن الإشارة إلى ذلك فيما يلي:

أ – مياه الريف:

الولاية	الآبار			الحفائر		
	حتى عام ١٩٨٩م بالمتر المكعب	حتى عام ٢٠٠٥ بالمتر المكعب	نسبة الزيادة	حتى عام ١٩٨٩م بالمتر المكعب	حتى عام ٢٠٠٥م بالمتر المكعب	نسبة الزيادة
جنوب دارفور	٢,٠٠٠,٠٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٪	٥٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠٪
غرب دارفور	١,٥٠٠,٠٠٠	٢,٨٠٠,٠٠٠	٨٠٪	٣٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	١٠٦٪
شمال دارفور	٢,٥٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠٪	٦٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١٥٠٪

الولاية	السدود			المضخات		
	حتى عام ١٩٨٩م بالمتر المكعب	حتى عام ٢٠٠٥ بالمتر المكعب	نسبة الزيادة	حتى عام ١٩٨٩م بالمتر المكعب	حتى عام ٢٠٠٥م بالمتر المكعب	نسبة الزيادة
جنوب دارفور	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٦٪	٤٠٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	١٢٥٪
غرب دارفور	١,٠٠٠,٠٠٠	٣,٥٠٠,٠٠٠	٢٥٠٪	٢٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	٥٠٠٪
شمال دارفور	١,٩٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	١١٠٪	٦٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٣٠٪

ب- مياه الحضر:

في مجال توفير مياه الحضر فقد قفزت إنتاجية المياه من ٥,٤٠٠,٠٠٠متر مكعب في العام ١٩٨٩م إلى ٩,١٦٠,٠٠٠ متر مكعب في العام ٢٠٠٥م بزيادة مقدارها ٧٠٪.

الكهرباء:

أولاً: شمال دارفور – الفاشر:

أ – أنشئت أول محطة للكهرباء بالفاشر عام ١٩٦٦م ثم دعمت بعدد (٢) ماكينة بلاكستون بسعة ٧٠٠ كيلواط عام ١٩٧٦م وارتفعت السعة إلى ١٦٠٠ كيلواط عام ١٩٨٢م.

ب – في نهاية عام ١٩٨٩م اضيفت ماكينة سعة (٨) كيلواط ثم عدد ١٤ ماكينة كترمير بسعة ١٢٠ كيلواط عام ١٩٩٣م وفي عام ٢٠٠٠م أضيفت ماكينة بسعة (٢٥٠٠) كيلواط وتبلغ الزيادة المقارنة في الكهرباء على النحو التالي:

قبل عام ١٩٨٩م	٩٨- ٢٠٠٥م	الزيادة ٪
٢٣٠٠	٤٥٠٠ كيلواط	٩٥,٦٪

ثانياً: جنوب دارفور – نيالا:

١ – بدأ تشييد محطة نيالا عام ١٩٧٦ بعدد (٤) ماكينة بلاسكتون وتوقفت تماماً بعد ذلك.

٢ – في العام ١٩٨٨م تم تشييد محطة جديدة بسعة (٧) ميقاواط انخفضت إلى (٣) ميقاواط.

٣ – بداية من العام ١٩٨٨م حدثت إضافات جديدة للمحطة لترتفع سعة التوليد المتاحة حالياً إلى (٧) مقاواط.

قبل عام ١٩٨٩م	٩٨- ٢٠٠٥م	الزيادة ٪
٣ ميقاواط	٧ مقاواط	١٣٣٪

١ – ضمن مشروع المولدات الصينية في العام ٢٠٠٢م تم إنشاء محطة بديلة بسعة كيلواط بالضعين.

ثالثاً: غرب دارفور – الجنينة:

١ – تم تشييد ماكينة (كان وولا) في عام ١٩٨٩م بسعة ١٠٠ كيلواط في عام ١٩٤٤ أضيفت ٢ ماكينة (كتر مير) بسعة ٨٠٠ كيلواط، ثم ماكينة صينية بسعة ٢٠٠ كيلواط وتبلغ السعة الحالية ٣٠٠٠ كيلواط.

٢ – تم تركيب وتشغيل الوحدة الصينية الجديدة بعدد ٢ مولد بقوة ١,١٢ ميقاواط في العام ٢٠٠٣م تغطي المدينة.

رابعاً: ادخال مولدات جديدة لولايات دارفور في مطلع العام ٢٠٠٦م:

تم استيراد عدد من المولدات بواسطة وزارة الطاقة لإضاءة (٤٠) مدينة بولايات دارفور.

المطارات والطرق:

١ – تضم ولايات دارفور الكبرى ٤٠٪ من المطارات والمهابط الدولية خارج العاصمة حيث توجد بها ٣ مطارات دولية هي (مطار الفاشر – مطار نيالا – مطار الجنينة) وعدد (٣) مهابط هي (مهبط زالنجي – مهبط الضعين – مهبط نجاما).

٢ – ساهمت المطارات والمهابط في تحسين ورفع كفاءة النقل الجوي مما انعكس على تفعيل حركة التنمية بتلك الولايات وزيادة مساحات التواصل الاجتماعي وتوصيل المساعدات العينية من أغذية وأدوية بجانب دورها الهام في التنمية الاقتصادية وبسط الأمن والحماية في تلك الولايات.

٣ – حتى عام ١٩٨٩م لم تكن هناك طرق تذكر في ولايات دارفور سوى طريق نيالا – كأس – زالنجي – مما دفع إلى التفكير بعد عام ١٩٨٩م إلى إنشاء طريق الإنقاذ الغربي الذي يربط المركز بجزء من ولايات كردفان بولايات دارفور على امتداد قطاعات الأبيض – الخوي –النهود – أم كدادة – الفاشر – نيالا – زالنجي – الجنينة.

٤ – في هذا الاتجاه تم إنجاز العديد من المراحل وأنواع من إنشاء الكباري والمزلقانات وانتهت مرحلة الردميات في غالب القطاعات وشارفت المراحل النهائية على الفراغ في غالب القطاعات التي يبلغ متوسط أطوالها:

القطاع	الطول بالكلم
النهود – ام كدادة	٢٣٨
أم كدادة – الفاشر	١٦٧
الفاشر – نيالا	٢١٣
المجموع	٧٩٦

٥ – في مجال الكباري تم انشاء وافتتاح كباري كجا وبارك ولكولو مما ساهم في انسياب حركة النقل والمواصلات بين أرجاء ولايات دارفور الكبرى والتي كانت تشكل معاناة كبيرة لأهل الولاية لا سيما في موسم الخريف.

٦ – في مجال الطرق الداخلية كانت هناك العديد من الانشاءات بعد عام ١٩٨٩م في ولاية جنوب دارفور مثل:

أ- طريق السوق الكنقو ٣ كلم.

ب – طريق امتداد شارع الضعين ٢ كلم.

ج – طريق كبري مكة الوحدة ١ كلم.

د – طريق ربط داخلي ١ كلم.

هـ- طريق المطار الدولي ٦ كلم.

و – المجموع ٢٠ كلم.

هذا بالإضافة إلى ٨,٥ كلم بولاية شمال دارفور علاوة على دراسات لطرق جديدة هي الفاشر مليط – الفاشر – الفاشر – أم كدادة – الفاشر دار السلام. افتتاح كبري بارى في العام ٢٠٠٣م.

تنفيذ المرحلة الأولى من كبري أزوم بنسبة ٥٠٪.

الاتصالات:

١ – في مجال الاتصالات شهدت الولايات طفرة بدخول الشركة السودانية للاتصالات سوداتل التي شاركت بخدمات عديدة في تطوير الولايات بجانب خدماتها في الاتصالات التي غطت كل رئاسات الولايات والمحليات وعدداً كبيراً من رئاسة الوحدات الإدارية الثلاثة بجانب خدمات شركة سودانت والتي قامت بربط ولايات شمال وجنوب دارفور بالعالم الخارجي من خلال شبكة الإنترنت وشبكة الهاتف السيار بالولايات وبعض المحليات.

٢ – وبذات القدر انفتحت شركة موبيتل للهاتف الجوال بمعظم مدن وأرياف دارفور منذ العام ٢٠٠٠م.

٣ – وفي مطلع العام ٢٠٠٦ ظهرت شركات أخرى جديدة في مجال الاتصالات بالبلاد كشركتي كنار وأريبا ونتوقع انفتاحهما على ولايات دارفور في القريب العاجل.

إنجازات الوزارات الاتحادية في دارفور:

الوزارات	المشروع	الولاية
وزارة الصحة	❖ تأهيل مستشفيات جنوب دارفور (كيم/ رهيد البردي/ الضعين/ قريضة/ عديلة/	جنوب دارفور
	❖ تأهيل (٨) مراكز صحية	جنوب دارفور
	❖ إكمال مستشفيات كرنوي، السريف، دارالسلام، طويشة.	شمال دارفور
	❖ تأهيل معهد التدريب للكوادر المساعدة	شمال دارفور
	❖ تأهيل مدرسة القابلات	شمال دارفور
	❖ البدء في إنشاء مركز صحي الفاشر جنوب	شمال دارفور
	❖ تأهيل مستشفيات (الجنينة، زالنجي، قارسيلا قولو، خور بانقا، كلبس)	غرب دارفور
	❖ البدء في إنشاء مركز صحي في (ترنتي، مورلي، زالنجي، قارسيلا)	غرب دارفور
	❖ تأهيل مستشفى الضعين	جنوب دارفور
	❖ إنشاء مدرسة قابلات الضعين	جنوب دارفور
	❖ مشروع دحر الملاريا	ج وغ دارفور
	❖ الحملة القومية لاستئصال شلل الأطفال	ج وغ وش دارفور
	❖ استمرار العمل لتأهيل مستشفيات (كتم، قريضة، الفردوس)	شمال دارفور
	❖ إنشاء (٥) مراكز صحية	جنوب دارفور
	❖ إنشاء عدد (٣) مراكز صحية	جنوب دارفور

الوزارات	المشروع	الولاية
وزارة الرعاية	❖ مشروع إغاثة نازحي مدينة راجا	جنوب دارفور

الاجتماعية	❖ مشروع الخريج المنتج (٩) مشاريع	جنوب دارفور
	❖ مشروع تخفيف حدة الفقر	غرب دارفور
	❖ برنامج الأسرة المنتجة	شمال دارفور
	❖ برنامج الأسرة المنتجة	شمال دارفور
	مشاريع موجهة لفئة المعاقين جسدياً والمكفوفين والصم والبكم والمجزوين وورش عن العادات الضارة والتشرد والتسول وبرنامج بناء الأجسام	جنوب دارفور

الوزارات	المشروع	الولاية
وزارة النقل	❖ تأهيل خط بابنوسة نيالا للسكة الحديد	جنوب دارفور

الوزارات	المشروع	الولاية
وزارة الداخلية	❖ صيانة المدارس التي أُنشئت بواسطة معتمدية اللاجئين	الجنينة
	❖ تأهيل محطة مياه مورني	الجنينة
	❖ إعادة تشجير مناطق غرب الجنينة الملكي	غرب دارفور
	❖ تأهيل مستشفى ازرني	غرب دارفور
	❖ الإرشاد الزراعي بغرب دارفور	غرب دارفور

الوزارات	المشروع	الولاية
وزارة التربية والتعليم	❖ إنشاء معهد فني حرفي	جنوب دارفور
	❖ العون الغذائي المدرسي	شمال دارفور
	❖العون الغذائي المدرسي	غرب دارفور
	❖ مشروع تعليم الرحل	دارفور الكبرى
	❖ استخدام التكنولوجيا في مجال التعليم	دارفور الكبرى
	❖ تدريب معلمي الأساس والثانوي	دارفور الكبرى

	❖ تصنيع الأثاثات	دارفور الكبرى
	❖ تشييد المدارس	دارفور الكبرى
	❖ الإشراف الهندسي والعمل الإداري	دارفور الكبرى

الوزارات	المشروع	الولاية
وزارة الطرق والجسور	❖ ترحيل الاثاثات	دارفور الكبرى
	❖ طريق الإنقاذ الغربي	ش وغ دارفور
	❖ إنشاء كبري باري	جزء من طريق الإنقاذ
	❖ تأهيل طريق كأس، نيالا ، زالنجي	جزء من طريق الإنقاذ
الوزارات	المشروع	الولاية
وزارة الثقافة	❖ إنشاء مكتبة عامة بالفاشر	شمال دارفور

الوزارات	المشروع	الولاية
وزارة الكهرباء	❖ مشروع تأهيل محطة توليد ديزل مدينة نيالا	جنوب دارفور

الوزارات	المشروع	الولاية
وزارة العدل	❖ تشييد مبنى نيابة كتم	شمال دارفور
	❖ تشييد مبنى نيابة نيالا	جنوب دارفور

الوزارات	المشروع	الولاية
وزارة العلوم والتقانة	❖ برنامج هيئة البحوث الزراعية (القمح والقمح)	غرب دارفور
	❖ برنامج هيئة البحوث الزراعية (البقوليات)	شمال دارفور

	❖ برنامج هيئة البحوث الزراعية (القمح والقمح)	غرب دارفور
	❖ برنامج هيئة البحوث الزراعية (البقوليات)	شمال دارفور
	❖ مشاريع هندسة الري	ش، وج دارفور
	❖ مشاريع الغابات	ش، وج دارفور
	❖ مشاريع الأراضي والمياه	ش، وج دارفور
	❖ مشاريع وقاية المحاصيل	ش، وج دارفور
	❖ مشاريع تشخيص وعلاج الأمراض	جنوب دارفور
	❖ مشاريع تربية الحيوان	جنوب دارفور

الوزارات	المشروع	الولاية
	❖ مشاريع الأعلاف	جنوب دارفور
	❖ مشاريع الإنتاج والتسمين	جنوب دارفور
	❖ مسوحات الحياة البرية	جنوب دارفور
	❖ دراسات المحميات	جنوب دارفور
	❖ برنامج التقانة الحيوية وتطبيقاتها البيئية	دارفور الكبرى
	❖ اكتشاف عقاقير جديدة من النباتات العطرية والطبية	دارفور الكبرى
	❖ برنامج بحوث التقانة والعلوم الهندسية	دارفور الكبرى
	❖ برنامج الصناعات الكيميائية	شمال دارفور
	❖ برنامج الصناعات الهندسية والإلكترونية	جنوب دارفور
	❖ برنامج هيئة الطاقة الذرية والسلامة والأمن الإشعاعي	شمال دارفور
	❖ برنامج صحة الإنسان	بحر الجبل وجنوب دارفور
	❖ برامج صيانة الأجهزة الإلكترونية	بحر الجبل

		وجنوب دارفور
	❖ بحوث الطاقة الشمسية	شمال دارفور
	❖ الأبحاث الهيدروليكية في مجال المياه الجوفية والسطحية	شمال دارفور
	❖ برامج السكان والتنمية	دارفور الكبرى

الوزارات	المشروع	الولاية
وزارة الطاقة	❖ مشروع مستودع الغاز	شمال دارفور
	❖ تأهيل محطة خدمة نيالا	جنوب دارفور

الوزارات	المشروع	الولاية
وزارة الطيران	❖ صيانة مطار نيالا	جنوب دارفور
	❖ تكملة مشروع مطار الشهيد صبيرة	غرب دارفور
	❖ صيانة مطار الفاشر	شمال دارفور

الوزارات	المشروع	الولاية
وزارة السياحة والتراث القومي	❖ مشروع جبل مرة السياحي	قرى سياحية + معسكرات + فنادق بمناطق التراث في ج، غ دارفور

الوزارات	المشروع	الولاية
وزارة الاستثمار	❖ الخريطة الاستثمارية والترويج	مشروع قومي في كل الولايات

الوزارات	المشروع	الولاية
وزارة الصناعة	❖ المسح الصناعي الشامل	مشروع قومي في كل الولايات

الوزارات	المشروع	الولاية
وزارة الزراعة	❖ تنمية جبل مرة	غرب دارفور
	❖ تأهيل القطاع البستاني	مشروع قومي
	❖ البذور المحسنة	مشروع قومي
	❖ نقل التقانة	مشروع قومي
	❖ وقاية النباتات	مشروع قومي
	❖ الهيئة القومية للغابات	مشروع قومي
	❖ مكافحة الوبائيات	مشروع قومي

الوزارات	المشروع	الولاية
وزارة الري	❖ مشروع مياه ومعامل تحليل	شمال دارفور
	❖ مشروع مياه ومعامل تحليل	جنوب دارفور
	❖ مشروع مياه ومعامل تحليل	غرب دارفور
	❖ درء آثار الجفاف والأمن الغذائي	شمال دارفور
	❖ مياه الفاشر	شمال دارفور
	❖ المياه بولايات دارفور وكردفان	كردفان – دارفور
	❖ تحسين الحصول على المياه في المناطق شبه القاحلة	كردفان - دارفور

الوزارات	المشروع	ملاحظات
وزارة الإعـلام والاتصالات	❖ تحديث شبكة سونا الولائية	يتم تحديث المكتب في كل داخلية

هـذه الإحـصائيات الرسميـة تؤكـد أن المعـضلة ليـست في ضـعف أمـر التنميـة في دارفـور وإلا لأتجهـت حـركـة العـدل والمساواة إلى تـصعيد الحـرب وهل هذا مدعاة للتصعـيد والهجوم على العاصمة الوطنيـة أم درمـان، ويتبـادر سـؤال هنـا ألم يكـن مـا ذكـر سـابقاً مؤشـراً بـأن دارفـور لم تكـن مهمشة كما تدعى الحركات وهل هدف حركة العدل من الهجوم على أم درمان هو أخذ أهل دارفور من المستعمرين الجدد كما تسميهم الحركة أم أن الأمر وراءه ما وراءه!.

والإجابـة عـن الـسؤال تبـدو بـسيطة للغايـة لقـد اتجهـت الحكومـة نحـو دارفـور باعتبارهـا أكثـر المنـاطق الـتي تعـاني مـن عـدم الاسـتقرار الـسكاني بسبب الجفاف والتصحر والنزوح، ونحـن نتساءل هنـا، هـذا الجهـد التنمـوي الجبار الذي بذل تجاه ولايات دارفور لماذا لم تنـل مثله بقيـة ولايـات الـسودان؟ ثم ألم يكـن هـذا مؤشـراً بأن الإقليم ليس مهمشاً كما تصفه الحركـات.

الفصل الثالث

ازمة دارفور وجهد الدولة في حلها

- البحث عن الاستقرار في دارفور
- رصد أداء الحكومة في تنفيذ سلام دارفور.
- ملخص اتفاق دارفور.

البحث عن الاستقرار في دارفور

سعت الدولة للبحث عن الاستقرار في دارفور في مؤتمر الفاشر في عام ١٩٨٩م، ذلك المؤتمر الذي كانت قد بدأت فعالياته إبان الفتره الديمقراطية الثالثة وتم إكماله في بداية عهد الإنقاذ واستلام الشهيد الزبير محمد صالح لتوصياته. ولم تكن دارفور في ذلك الوقت بها حركات مسلحة وتمرد ضد الدولة كما هو الحال عليه الآن أو حتى قبل عام ٢٠٠٢م.

وعند اشتعال شرارة التمرد بشكله المعروف في عام ٢٠٠٢م كانت مجهودات الدولة تصب في اتجاه معالجة القضية وكانت تبدو في تقدير الحكومة مطالبات من أهالي دارفور بأعتبار أن دارفور مهمشة وأن المركز ليس له أدوار إيجابية في تنمية الإقليم ولا مشاركات في السلطة ولا بد لدارفور أن تنل حظها من ذلك. وترى الحكومة أن من واجبها ان تزيل ذلك الغبن بداية بمؤتمرات الصلح لرتق النسيج الاجتماعي ناشدة في ذلك الاستقرار السياسي مع التحرك في جانب المفاوضات المباشرة وغير المباشرة مع الذين يحملون السلاح لتحقيق تلك المطالب فكان مؤتمر نيرتتى أول جهد للدولة لحل الأزمة، الذي انعقد في الفتره ١٦ – ٢٠٠٢/٨/٢٢م وكان قد اتخذ شكل لقاء تفاكري بين الحكومة وقبائل الفور للتداول حول معالجة مسببات الصراع عقب هجوم مليشيات جيش تحرير دارفور يوم ٢٠٠٢/٧/٨م على قولو وتكراره يوم ٢٠٠٢/٨/١٨م على طور. وأعقب ذلك مؤتمر أخر في كأس في الفترة من ١١- ٢٠٠٢/٩/١٣م وجمع في ذلك المؤتمر ستين من القبائل والعشائر حول جبل مره بهدف تهدئة الأوضاع وبحث سبل التعايش السلمي والمحافظة على النسيج الاجتماعي الذي تتسم به قبائل تلك المنطقة. لم تكتف الدولة بذلك في سبيل لملمة أطراف القضية حيث أرسلت

الحكومة في أكتوبر ٢٠٠٢م وفداً من أعيان وقيادات الزغاوة إلى جبل مرة بهدف التفاوض مع المليشيات المسلحة وأردفه والي غرب دارفور بإرسال وفدٍ من أعضاء المجلس التشريعي يوم ٢٠٠٢/١٢/١٣م كذلك تمكنت حكومة ولاية شمال دارفور من إقناع بعض أفراد المعارضة المسلحة وبذلت الحكومة جهداً آخر لاحتواء الأزمة فعقدت ملتقى جامع بالفاشر في فبراير ٢٠٠٣م وضم عدداً كبيراً من القيادات والأعيان بدارفور وفي ذات الوقت انعقد الملتقى (التشاور التفاكري) للقيادات في الفترة من ٢٤- ٢٠٠٣/٢/٢٥م. وفي هذه الأثناء بالتزامن مع انعقاد المؤتمر هاجم المسلحون كبكابية.

تقرر في ذلك المؤتمر ارسال وفود إلى مكان المعارضة فأرسلت آلية بسط الأمن ثلاثة وفود من قبائل الفور والزغاوة والعرب في جبل مرة ودار زغاوة وجبال كارقو سعياً منها لعقد مفاوضات ومعالجة الأمر. ولكن أجهضت حركة تحرير دارفور وقتها كل تلك المجهودات وهنا شعرت قيادات حركة تحرير دارفور بأنها محاصرة من جميع الأطراف وحتى أهل الفور اتجهوا في طريق السلام ونبذ العنف وآثروا التعايش السلمي بين القبائل بدلاً عن المعارضة المسلحة. وهكذا الحال مع الزغاوة والعرب. ولكن الأجندة الأخرى بدأت تظهر في الأفق. فأعلن عن تغيير اسم الحركة من حركة تحرير دارفور إلى حركة تحرير السودان. وكانت هذه نقطة تحول في مفهوم أهل دارفور بأن الحركة أصبحت لها أهداف أخرى غير الأهداف والمطالب التي من أجلها كونت.

وفي يوم ٢٠٠٣/٤/٢٥م هاجم المسلحون مطار الفاشر ودمروا الطائرات في مطار الفاشر الأمر الذي شكل تطوراً خطيراً رغم المساعي التي بذلتها الدولة في حل مشاكل المنطقة ورغماً عن ذلك أرسلت الحكومة وفداً عالي

المستوى من أبناء دارفور للتفاوض مع الحركات المسلحة في أماكنها، ومكث هذا الوفد ما يقارب الشهر ودخل في حوارات لحل الأزمة.

ويبدو أن حوارات الحكومة مع المجموعات المسلحة فهمها المسلحون بشكل سالب وارادوا أن يزيدوا من ضغوطهم ومهاجمة الدولة وإجهاض كل المبادرات.. ولكن رجح المراقبون أن الحركات ارتبطت بأجندة لدول أخرى ولدول الجوار الإقليمي ومنظمات دولية ومن الصعب ان توافق على أي حلول للمشكلة إلا إذا وافقت الجهات الداعمة لتلك الحركات. وظهرت بوادر تدويل القضية فأتجهت للإطار الإقليمي بدلاً عن الإطار الداخلي فكانت محادثات أبشي التشادية الأولى والثانية حيث تم التوقيع على اتفاق يوم ٢٠٠٣/٩/٣م بين الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان والمندوب التشادي. وكان الاتفاق تحت رعاية تشاد وهذا الاتفاق هدف إلى مبدأين أولهما تهيئة الأوضاع لاستتباب الأمن والسلام بدارفور والمبدأ الثاني وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ أعتباراً من ٢٠٠٣/٩/٦م على أن يتم تجميع القوات خلال ٤٠ يوماً من تاريخ الاتفاق وتم تعيين لجنة ثلاثية لمتابعة تجميع القوات وتحديد أعدادها تمهيداً لتسوية أوضاع المقاتلين بعد توقيع اتفاقية السلام النهائى. ويبدو أن تدخلات ما أثرت على الحركات المسلحة وثباتها على الاتفاق الذي أبرم. وكان ذلك الاتفاق أقرب للواقع. لقد التقى أطراف الاتفاق مرة أخرى في أبشي يوم ٢٠٠٣/١٠/٢٦م لبحث تنفيذ البند السابع من اتفاقية أبشي الموقعة في سبتمبر والخاص بمراجعة الملاحق الخاصة بالقوات، وكان ذلك بعد أن رفعت اللجنة الثلاثية تقريراً بأن حركة تحرير السودان لم تقم بتجميع قواتها وانتهت الجولة الثانية بأتفاق الطرفين على بنود للتعبير عن النوايا الحسنة وتأكيداً لرغبتها في احلال السلام.. وشملت تلك

البنود نقاط كانت كفيلة إذا حسنت النوايا لتحقيق الاستقرار المنشود واتجاه الجميع نحو التنمية وأهم تلك البنود وقف إطلاق النار والأعمال العدائية وتجديد الثقه في اللجنة الثلاثية والسماح للمنظمات الإنسانية بالدخول إلى المناطق المتأثرة بالحرب عبر مفوضية العون الإنساني كما تم إمهال جيش تحرير السودان ثلاثين يوماً إضافية لإحضار الملاحق المذكورة في أبشي الأولى وتم التوقيع على تلك البنود الجديدة بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٤م.

وقد شهدت فترة سريان اتفاقية أبشي عقب الجولة الثانية انتهاكاً لوقف إطلاق النار من قبل حركة العدل والمساواة حيث تعرضت القوات الحكومية لكمين في منطقة ((سد أبوقمره)) بشمال دارفور، أعلنت حركة العدل والمساواة مسئولياتها عنه[1] ورغماً عن ذلك التقى وفدا الحكومة وجيش تحرير السودان في إنجمينا في ٢٠٠٣/١٢/١٦م عقب ذلك تقرر ان تنعقد الجولة الثالثة من المحادثات في إنجمينا وطرح وفد الحركة المسلحة مطالب جديدة لم تكن واردة من قبل كان أهمها إعطاء حكم ذاتي واسع النطاق لإقليم دارفور مع حكومة فدرالية برئاستهم في ولايات دارفور الثلاث وأن تكون هنالك فترة انتقالية تمتد من عامين إلى أربعة أعوام مع الحصول على حصة من عائدات البترول تقدر بـ ١٣٪، وكذلك الاحتفاظ بجيش تحرير السودان خاضعاً للحركة على أن يتسلم المنطقة الغربية بعد إخلاء القوات المسلحة السودانية منها مع منحهم وزارات سيادية في الحكومة المركزية إلى جانب رقابة دولية لمتابعة تنفيذ الاتفاق، الأمر الذي دعا الرئيس التشادي دبي أن يطلب من وفد حركة تحرير السودان

---

[1] كراسات استراتيجية : أزمة دارفور وجهود التسوية، ص ١٠، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية السنة الخامسة عشرة العدد ١٥٧ – ٢٠٠٥م.

مغادرة الأراضي التشادية على الفور، واعلن عن تخليه عن محاولة الوساطة.. ولم يكن ذلك الموقف من حركات التمرد غريباً نسبة للاشارة السالبة للامم المتحدة على لسان أمينها العام كوفي أنان في وقت بدء مفاوضات الجولة الثالثة، في ٢٠٠٤/٤/٧م. حيث قال في بيان أمام لجنة حقوق الانسان ((إن تحركاً عسكرياً من الخارج قد يصبح ضرورياً لوقف عمليات التطهير العرقي الجارية في دارفور غربي السودان)). كما قال ((إن موظفي الإغاثة الإنسانية وخبراء حقوق الإنسان يحتاجون للوصول لدارفور لتقديم مساعدات لمئات الآلاف من السكان الذين طردوا من ديارهم ونزح بعضهم إلى تشاد المجاورة)).

وبعد هذه الإشارات من الأمم المتحدة، صدر بيان صحفي من الرئيس الأمريكي بوش طالب فيه الحكومة بضبط المليشيات المسلحة في دارفور والسماح لقوافل الإغاثة بالوصول إلى المشردين والقيام بدورها.

ورغم هذه الإشارات السالبة تم توقيع اتفاق بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٨م بين الحكومة وحركات التمرد على وقف اطلاق النار واشتمل على عشر نقاط أساسية أهمها وقف العدائيات لمدة خمسة واربعين يوماً قابلة للتجديد، واطلاق سراح الأسرى والموقوفين لأسباب تتعلق بالصراع، وتسهيل وصول إمدادات العون الإنساني للنازحين والضحايا المدنيين، وأن يتم تجميع قوات المعارضة في موقع يتم تحديده مع تشكيل لجنة مشتركه تضم الوساطه التشادية والمجتمع الدولي بشرط احترام سيادة جمهورية السودان التي عليها السيطره على المليشات المسلحة في المنطقة. بالإضافة إلى بند ينص على اجتماع الأطراف للتفاوض لإيجاد حل لمشاكلهم والتفكير الجاد في إيجاد حل شامل ودائم لمشكلة دارفور..

ولكـن فاجـأت حركتـا العـدل والمسـاواة وجـيش تحريـر السـودان المـراقبين[1] الـدوليين والإقليمـيين وأصـدرتا تـصريحين كـادا أن يكونـا متطـابقين في ٢٦، ٢٠٠٤/٤/٢٧م علـى التـوالى تتنـصلان فيهمـا مـن هـذه الاتفاقية. وأكدت الحركتان أن ممثليهم قد تم تخويلهم، فقط في المسائل الفنية لإنشاء لجنة وقف إطلاق النار. وبعد إعلان الحركتان وتنصلهما من الاتفـاق ومباشـرة بتـاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٩م هاجمتـا قوافـل الإغاثـة وقتلتـا الملك محمـدين بالطينـة والسلطان عبدالرحمن بـأمبرو[2] وبـالرغم مـن ذلـك الهجـوم علـى قوافـل الأغاثـة بعـد تنـصل الحـركتين مـن الاتفـاق الـذي ابـرم مـع الحـركتين المسلحتين (العـدل والمسـاواة وتحريـر الـسودان) إلا أن المـراقبين وصفوا الاتفـاق بأنـه أصبح محوراً أساسياً في الجهـود الراميـة لتسوية أزمـة دارفور سلمياً لاحتوائه على فتح ممرات الإغاثة بل أنه وضع الأسـاس المناسب لبدء مفاوضات لمعالجة الأبعاد السياسية لأزمة دارفور ولكن هـذه المرة تحت رعايـة الاتحـاد الإفريقـي الـذي أوكلـت لـه مهمـة إنشاء لجنـة مراقبـة وقـف إطلاق النار واستقطاب الموارد اللازمة لعملها ووضع مـراقبين ميدانيين. ودعـا الاتحاد الإفريقي إلى جولة جديـدة مـن المفاوضـات تحت رعايته بـين حكومـة السودان وجماعات المعارضة المسلحة في ٢٠٠٤/٧/١٥م في العاصمة الإثيوبيـة إلا أن هـذه الـدعوة ووجهـت بعقابيـل عديـدة حيـث أعلنـت حركـة العـدل والمسـاواة شـروطاً مـسبقة لحضور المفاوضـات حيـث حـددت خمسة شـروط يـتعين تنفيـذها لمـشاركة الحركـة وحركـة تحريـر الـسودان في تلـك المفاوضات وكانت تلك الشروط يراد من خلالها إدخال المجتمع الدولي في

[1] كراسات استراتيجية – مركز الاهرام – الدراسات السياسية والاستراتيجية العدد ١٥٧ عام ٢٠٠٥ ص١٤.

[2] مجلة دارفور اليوم، العدد الثاني بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٩م ص ٤٦ .

تلك القضية عندما إعلنت أن الاتحاد الإفريقي وقوات المراقبة الإفريقية غير مؤهلتين.. وطالبت بإجراء تحقيق دولي محايد ونزيه للنظر في كافة جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والاغتصاب وانتهاك حقوق الإنسان وأختيار مكان مناسب لإجراء المفاوضات يتفق عليه الطرفان وإجراء مفاوضات سياسية تتم بحضور واشراف المجتمع الدولي. وثمة ملاحظة هنا وهي، تغيرت المطالب وأدخلت الحركة مفردات جديدة في مطالبها لم تكن موجودة من قبل مثل التحقيق الدولى في الإبادة الجماعية وغيرها والمطالبة بالإشراف الدولي على المفاوضات، وظهرت بعض الأجندة الأخرى السياسية التي لا تخلو من رائحة التدخلات الأجنبية وتبني آراء بعض المنظمات التي لها أجندة خاصة، وتصفية حسابات مع الحكومة السودانية.

وعموماً انعقدت المفاوضات في موعدها بأديس أبابا، ولكن لم ترسل حركتا العدل والمساواة وتحرير السودان قياداتهما إلى تلك المفاوضات وجاء تمثيل وفدي الحركتين من الصف الثاني، وقامتا بتكرار نفس المطالب التي سبق طرحها قبيل انعقاد المباحثات. وأفصح رئيس وفد حركة العدل والمساواة عن رأى سلبي في جهود الاتحاد الإفريقي بالقول ((إنه ليس في إمكان إفريقيا أن تحل أزمة دارفور)) [1] وقد انتهت المفاوضات بعد يومين من بدء انعقادها بانسحاب وفدي التمرد دون الوصول إلى نتائج محددة. ويبدو أن وفداً من حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان لم يهدف الوصول إلى حل للأزمة بقدر ما أراد نقل ملف القضية من الاتحاد الإفريقي إلى الأمم المتحدة وبالتالي تكون المشاركة بهذا المستوى مشاركة

---

[1] هاني رسلان أزمة دارفور وجهود التسوية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ص ١٧، (مركز الأهرام) العدد ١٥٧ —٢٠٠٥م.

تكتيكية وما يعضد ذلك ما ذكره حامد الغابد المبعوث الخاص رئيس الإتحاد الافريقي حين قال: ((نريد حقاً أن تجرى مباحثات مع ممثلين حقيقيين ولذلك فانه في الاجتماع القادم سنطلب منهم ارسال أشخاص على مستوى عالٍ يمكنهم اتخاذ قرار)).

وتجدر الإشارة إلى أن أسباباً أخرى أكثر تحديداً ساهمت ربما بشكل أكبر في خلق اجواء غير مؤاتية لأى جهد يبذل للتسوية السلمية اللازمة، ففي الفترة التي سبقت جولة اديس أبابا كانت الضغوط العالمية والإعلامية قد تكثفت إلى حد كبير[1]، حيث قام كوفي أنان الامين العام للأمم المتحدة بزيارة دارفور بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٩م زار خلالها معسكرات النازحين وأعقب زيارة كوفي أنان زيارة أخرى قام بها وزير الخارجية الأمريكي كولن باول .

وبعد فترة وجيزة من مفاوضات اديس أبابا أصدر مجلس الأمن القرار رقم ١٥٥٦ في ٢٠٠٤/٧/٣٠م. وحدثت خلافات حيث رفضت حركة تحرير السودان أديس أبابا كمقر للمفاوضات بحجة أنها غير محايدة، وتم نقل المفاوضات إلى أبوجا بنيجيريا، حيث استمرت مفاوضات أبوجا قرابة العشرة شهور من ٢٠٠٤/٨/٢٣م إلى ٢٠٠٤/١١/٩م وكانت على مراحل والتي شهدت أولى مراحلها رفض الحركات المسلحة التوقيع على بروتوكول الشئون الإنسانية في آخر اللحظات واتهمت حركة العدل والمساواة وتحرير السودان الاتحاد الإفريقي بالفشل والانحياز التام إلى جانب الخرطوم، بحجة أن هذه المقترحات كانت أقرب إلى مطالب الحكومة السودانية. وأمهل الاتحاد الإفريقي وفدي الحركات المسلحة مهلة ليقرروا ما إذا كان في

---

[1] المصدر السابق ص ١٨ .

استطاعتهم مواصلة محادثات السلام مع الحكومة السودانية وذلك قبل إعلان المحادثات وبالفعل طلب وفد الحركات المسلحة تعليق المفاوضات من أجل إطلاع زملائهم غير المشاركين في المحادثات بما تم فيها.

ويرى بعض المحللين أن حركتي التمرد تهدفان إلى استمرار الازمة الإنسانية في دارفور كوسيلة لجذب الاهتمام الدولي واستمرار الضغوط على الحكومة السودانية.[1]

لم تتوقف جهود الاتحاد الإفريقي في رعاية المفاوضات وبتاريخ ٢٠٠٤/١١/١٠م انعقدت الجولة الثانية من مفاوضات أبوجا. وهنا طرح الاتحاد الإفريقي اقتراحاً بالاستفادة من تجربة مفاوضات نيفاشا في كينيا بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وفي بداية الجولة كانت حركة العدل والمساواة قد أشارت إلى أن المفاوضات من الجانب الأمني وصلت إلى طريق مسدود وعللوا ذلك برفض الحكومة مشروع حظر الطيران العسكري. وتحدثت الحركة بلهجة وكأنها الناطق باسم مجلس الأمن الدولي حيث قال الناطق الرسمي باسم الحركة على الخرطوم أن تقبل بحظر الطيران العسكري في دارفور وليس أمامها غير الموافقة على البروتوكول الأمني أو مواجهة حظر قد يكون شاملاً من قبل مجلس الأمن الدولي.

التقى الطرفان للتفاوض مرة أخرى يوم ٢٠٠٤/١٢/١١م وبعد مباحثات تحت رعاية الاتحاد الإفريقي حتى تاريخ مايو ٢٠٠٥م وقع اتفاق بين تلك الحركات وحكومة السودان (إعلان مبادئ لحل الصراع في دارفور) جدد فيه التزام كل الأطراف الموقعة عليه بالاتفاق الموقع في إنجمينا يوم

---

[1] كراسات استراتيجية – مركز الاهرام، مصدر سبق ذكره ص ٢٣ .

٢٠٠٤/٤/٨م واتفاق وقف إطلاق النار وتنفيذ نشر المراقبين الموقع في أديس أبابا في ٢٠٠٤/٥/٢٨م إلى جانب البرتوكول الإنساني والأمني. كما اشتمل الإعلان عن وقف العدائيات ومن ثم الدخول فوراً في وقف اطلاق نار نهائي وكامل جواً وبراً تحت إشراف الآلية الموجودة حالياً وفق اتفاق انجمينا واقتسام الثروة وإنشاء مفوضية الإعمار والتفويض وإعداد برنامج لتنمية دارفور. وسط هذا الجو المشحون سلباً وإيجاباً أعلن مبعوث الأمم المتحدة لمفاوضات السلام بين الحكومة والحركة الشعبية جون دانفورث أن مجلس الأمن يتولى القيام بكل ما في وسعه لحل المشاكل وان السلام في البلاد مرتبط بمستقبل دارفور. وكان ذلك الحديث إشارة سالبة للمتمردين في دارفور بالتعنت وشن المزيد من الهجمات، حيث تمت مهاجمة معسكر (حكمه)، تلاه هجوم آخر على منطقة طويلة.. وصعدت حركة تحرير السودان من هجماتها، وصرح الناطق الرسمي للحركة بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٤م أن حركته تعتبر وقف إطلاق النار الموقع مع السلطات السودانية منتهياً وأنها حددت لنفسها هدفاً جديداً هو الإطاحة بالحكومة[1].

التقى الطرفان مرة أخرى في أبوجا يوم ٢٠٠٥/٩/١٥م وشاركت قيادة الحركات في المفاوضات (تحرير السودان – العدل والمساواة) وقدم الاتحاد الإفريقي ورقة للتوفيق بين الحكومة والحركات المسلحة للتفاوض حولها وتقريب وجهات النظر. وكانت ان رفضت حركة العدل والمساواة الوساطه التشادية، وقال المتحدث باسم الحركة إن تشاد أصبحت جزءاً من الحكومه السودانية بتبنيها فكرة الحكومة ووصفها بأنها وسيط غير

[1] جريدة الشرق الاوسط بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٥م

محايد ونددت تشاد بالمناورة التي تقوم بها حركة العدل والمساواة بتحريض من بعض الدول بهدف إفشال محادثات السلام.[1]

وبدأت الجولة السابعة في أبوجا في اواخر نوفمبر ٢٠٠٥/ وقال كبير الوسطاء الأفارقة: (إن مسار السلام وصل إلى مرحلة حاسمة وإن المجتمع الدولى يراقب هذه الجولة، ويرغب أن تكون نهائية. وكان حديث الوسيط، تجسيداً لنفس التفاؤل الذي يسود كل الأطراف ما عدا القليل الذي يرى أن التوقيع أمر صعب الوصول إليه لموقف حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان جناح عبدالواحد والخلفية لكليهما والهدف الأساسي من تمردهما هو إسقاط حكومة الخرطوم. وبالفعل انتهت تلك الجولة بتوقيع الحكومة السودانية حركة مني أركو مناوي بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٥م بينما امتنع عبدالواحد محمد نور وحركة العدل والمساواة. مما يؤكد أن حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان جناح عبدالواحد فعلاً لهما أجندة أخرى ليس من بينها مصلحة أهل دارفور.

لم تتوقف مساعي السلام ووقع بعض المنشقين عن حركة العدل والمساواة وحركة تحرير دارفور وانضموا لركب اتفاق السلام في دارفور. وفي ٢٠٠٦/٧/١٨م وقعت حكومة الوحدة الوطنية وحركة تحرير السودان الأم برئاسة أبوالقاسم إمام الحاج بالعاصمة الليبية. والجدير بالذكر أن أبوالقاسم إمام هو والي غرب دارفور حالياً.

قام بعدها رئيس حركة العدل والمساواة بتكوين جبهة الخلاص الوطني بدعم أجنبي. ورغماً عن ذلك جرت محاولات إلحاق الحركات غير الموقعة بالانضمام لاتفاق أبوجا والذي بذلت الحكومة السودانية جهداً في

---

[1] كراسات استراتيجية مصدر سبق ذكره ص (٣٤)

تنفيذه واستمرت جهود حكومة الوحدة الوطنية في تنفيذ أحكام اتفاقية سلام دارفور على الرغم من استمرار معارضة بعض المجموعات المسلحة التي لم توقع عليها. وقد بلغ مستوى التنفيذ مرحلة متقدمة [1]

---

[1] دراسات استراتيجية فصلية يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية الخرطوم العدد ٢٤ يوليو/ أغسطس/ سبتمبر ٢٠٠٧م ص ١٥٩ .

رصد أداء حكومة الوحدة الوطنية في تنفيذ اتفاق سلام دارفور:

سير تنفيذ اتفاقية سلام دارفور (اتفاقية أبوجا):

لا تزال جهود حكومة الوحدة الوطنية مستمرة في تنفيذ احكام اتفاقية سلام دارفور على الرغم من استمرار معارضة بعض المجموعات المسلحة التي لم توقع عليها. وقد بلغ مستوي التنفيذ مرحلة متقدمة مع ملاحظة استعداد حكومة الوحدة الوطنية والأطراف الموقعة على اتفاقية سلام دارفور على استيعاب المعارضين حال نجاح ضمهم للاتفاقية. وقد تبلور الإنجاز في تنفيذ الاتفاقية في المحاور المختلفة فيما يلي:

المراسيم والقرارات الجمهورية:

في إطار تنفيذ اتفاقية سلام دارفور أصدر السيد رئيس الجمهورية ٢٣ مرسوماً جمهورياً تناولت في مجملها ما يلي:

- إنشاء السلطة الإقليمية الانتقالية لدارفور .
- تشكيل لجنة مختصة لترسيم الحدود .
- إنشاء لجنة تعويضات المتضررين من الحرب في دارفور .
- إنشاء صندوق التعويضات لمتضرري الحرب بدارفور .
- إنشاء لجنة إعادة التأهيل والتوطين في دارفور .
- إنشاء صندوق دارفور لإعادة الإعمار والتنمية
- تفويض السلطة الإقليمية لدارفور صلاحيات تنفيذ اتفاقية سلام دارفور .
- تعيين رئيس السلطة الانتقالية بدارفور عضواً بالمجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي .
- إسقاط ما تبقي من عقوبة على المحكوم عليهم بدارفور .

- إعفاء أبناء دارفور من الرسوم الدراسية ورسوم التعليم العالي وتمكين طلاب دارفور من الاستفادة من الترتيبات الخاصة بتخصيص ٥٠٪ من فرص القبول بجامعات دارفور و١٥٪ في الجامعات القومية بالخرطوم لمدة ١٠ سنوات .
- تعيين كبير مساعدى رئيس الجمهورية ووزير دولة بمجلس الوزراء الاتحادي ضمن المقاعد المخصصة للحركات بدارفور وتعيين وزير ولائي بولاية الخرطوم وتعيين رئيس صندوق دارفور لإعادة الإعمار والتنمية .
- تعيين رئيس مفوضية أراضي دارفور.

في مجال قسمة الثروة:

في إطار عمل لجنة إعادة الإعمار والتنمية ، وفي إطار تقدير احتياجات دارفور في أسرع وقت ممكن فقد تم الآتي؛

- تم الاتفاق على الإسراع بتكوين بعثة تقدير الاحتياجات وتكوين المجموعة الإشرافية المحورية (CCG) التي عقدت اجتماعها الأول بكامل عضويتها في هولندا في الفترة من ٢٠. ٢٠٠٦/٦/٢٢م وقد تبع ذلك عدد من الخطوات من ضمنها عقد ورشة تحديد احتياجات دارفور في ٢٠٠٦/٦/٣٠م، كم تم بالفعل قيام فرق تحديد الاحتياجات بزيارة حوالي ٢٠ موقعاً لتحديد الاحتياجات حيث يجري تحليل المعلومات تمهيداً لإعداد التقرير والتوصيات .
- تم التنسيق مع ممثل الاتحاد الإفريقي على اعتبار يوم ٢٠٠٦/٦/١م يوم البداية لتنفيذ الاتفاق بعد التمديدات التي تمت

بواسطة مجلس الأمن والاتحاد الإفريقي. وقد تبع ذلك إصدار توجيهات لقيادة المنطقة العسكرية الغربية بوقف العدائيات مع فصيل مني أركو بتاريخ ٦/مايو ٢٠٠٦م .

- تم تشكيل اللجان المكلفة بإنفاذ الترتيبات الأمنية الخاصة بالاتفاق في مايو ٢٠٠٦م وهي لجنتان، لجنة برئاسة وزير الدفاع ولجنة برئاسة هيئة العمليات المشتركة.
- تم تنسيب الضباط المراقبين العسكريين الجدد لمقابلة الآليات الجديدة في لجنة وقف اطلاق النار في مايو ٢٠٠٦م.
- تم إعداد الخطة المتعلقة بأعمال الشرطة في المناطق العازلة والمناطق المنزوعة السلاح ومعسكرات النازحين في يونيو ٢٠٠٦م.
- تم تعيين اللجان لمراقبة فريق تحديد المواقع على الأرض بالولايات الثلاث في يونيو ٢٠٠٦م.
- تم تجهيز وإعداد خطة نزع سلاح الجنجويد / المليشيات المسلحة وتسليمها للممثل المقيم للاتحاد الإفريقي بالخرطوم بتاريخ ٦/مايو/٢٠٠٦م .
- تم إعداد خطة إعادة افتتاح المنطقة العسكرية الغربية خلال المراحل المختلفة (تم تقديمها للجنة وقف إطلاق النار بعد مراجعتها وفقا لخطة وقف إطلاق النار المتعلقة بتحديد المناطق العازلة، والمناطق منزوعة السلاح، ومناطق إعادة الانفتاح).
- تم إعداد خطة سحب القوات المسلحة من المناطق التي ستشكل المناطق العازلة .

- تم بالتنسيق مع الحركات إنشاء غرفة معلومات مشتركة لإنفاذ الاتفاق ودعم المجموعة بالمعينات الإدارية اعتباراً من أول يونيو ٢٠٠٦م.
- الشروع الفعلي في نزع سلاح الجنجويد (الخارجين عن القانون) وتسلم أسلحتهم وذلك في منطقة كاس (جنوب دارفور) بتاريخ ٢٣/ يونيو/٢٠٠٦م.
- تم تشكيل لجنة مشتركة من القوات المسلحة والحركات للتخطيط لتنفيذ دمج عناصر الحركات في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.
- بدأت إجراءات تحييد الجنجويد/المليشيات المسلحة، بافتتاح المفوضية القومية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في الجنينة يوم ٨ يوليو ٢٠٠٦م .
- إنشاء لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في ١٥ يوليو ٢٠٠٦م وذلك حسبما نص عليه اتفاق سلام دارفور .
- تشكيل لجنة إصلاح المؤسسات الأمنية يوم ٢٠٠٦/٨/١م.
- إعداد خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج يوم ٢٠٠٦/٩/١م.
- إعداد خطة دمج المقاتلين والإعداد لتشكيل الشرطة المجتمعية.
- اعادة انفتاح الأسلحة الثقيلة .
- تجميع قوات الحركات وأسلحتها الثقيلة في مواقع مختارة .

في المجال الإنساني

- تم عقد العديد من الاجتماعات بين اللجنة الأمنية وممثلي الحركات الموقعة على السلام وتم التوصل لما يلي:

أ- تحديد خارطة لطرق الإغاثة وتأمين الطرق لإيصال الإغاثة.

ت - تحديد أسبقيات للمناطق التي لا تشملها الإغاثة الدولية.

ث - التنسيق مع لجان أمن الولايات وقيادة المنطقة الغربية وتكوين لجان فرعية تشرف عليها لجنة أمن الولاية لتنفيذ برنامج الإغاثة.

ح- التنسيق مع الاتحاد الإفريقي واللجان الأمنية الأخرى (لجنة وقف إطلاق النار) وممثلي الحركات .

خ - الاهتمام بالإعلام المحلي والقومي والعالمي للنشاط القائم .

د - الزيارات الميدانية من قبل اللجنة التي تم تكوينها بواسطة غرفة إنفاذ اتفاق سلام دارفور للإشراف على تنفيذ البرنامج .

ذ - المساهمة في إعادة الحياة المدنية إلى طبيعتها خاصة في الأماكن المستقرة والتي توجد بها خدمات إغاثة مستمرة .

ر - من جانب آخر تتواصل اجتماعات اللجان الأمنية المشتركة والتعاون مع الاتحاد الإفريقي في سبيل تنفيذ الاتفاق حسبما تحدده الاتفاقية.

- إن تعاون الحكومة في المجال الإنساني واعتمادها المسارالسريع أدى إلى تحسين الأوضاع الإنسانية. وهذا ما أثبتته تقارير منظمة الصحة العالمية بخلو المعسكرات من الوبائيات وتحسن الأوضاع الغذائية بل أكثر من ذلك فقد أفادت المنظمة أن الأوضاع الغذائية في المعسكرات أفضل بكثير من الدول التي تشهد أوضاعاً مماثلة. علاوة على أن تزايد الفصائل المنضمة إلى السلام أسهم في زيادة الاستقرار في الأوضاع الأمنية في المعسكرات وتعزيز الوضع الإنساني. كما أن الحكومة ظلت تكرر مطالبتها للاتحاد الإفريقي والأطراف الدولية الأخرى في الإسراع بتكوين الوحدة المشتركة لتيسير

ومراقبة العمل الإنساني وفقاً لما نصت عليه اتفاقية أبوجا. أضف إلي ذلك تقديم الحكومة ٢٠ ألف طن متري من الذرة .

إمداد قوات الحركات الموقعة على سلام دارفور (الإمدادات غير العسكرية)

رغم أن اتفاقية أبوجا تلزم الاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي بتوفير الإمداد للحركات الموقعة على السلام في كافة النواحي غير العسكرية، فإن الحكومة وشعوراً منها بالواجب الوطني وحرصاً على إنفاذ السلام وتعميقاً للثقة قررت تقديم دعم غير عسكري لعناصر الحركات المسلحة في معسكراتهم والإسهام الجاد في توفير الاحتياجات الإنسانية. وقد قامت الحكومة بتشكيل لجنة خاصة لهذا الغرض تسمى لجنة الإمداد وقد تم بالفعل توفير الدعم بصورة فاعلة وبحجم كبير .

ملخص اتفاق سلام دارفور*

تعتبر اتفاقية السلام بدارفور وثيقة شاملة جاءت نتيجة لجهود مضنية بذلتها الأطراف، هذا وقد خاطبت محادثة السلام بصورة أساسية مسألتين:

أ. العمل على وضع حد للنزاع المسلح .

ب. الوصول إلى حلول حقيقية للعوامل الإساسية في الصراع

وعليه فقد تركزت المفاوضات حول المسائل التالية:

١. قسمة السلطة

٢. قسمة الثروة .

٣. وقف إطلاق النار الشامل والترتيبات الأمنية النهائية .

فيما يتعلق بقسمة السلطة: توصلت الأطراف في مرحلة مبكرة إلى اتفاق حول مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومبادئ ومعايير الحكم وقسمة السلطة على المستوى الاتحادي وعلى مستوى ولايات دارفور، وفى هذا الإطار تم الاتفاق على أن تمثل دارفور في رئاسة الجمهورية بمساعد أول لرئيس الجمهورية ومستشار رئاسي، وستكون لدى المساعد الأول صلاحيات واضحة تشمل رئاسة السلطة الانتقالية لدارفور وستعمل هذه السلطة الانتقالية كجهاز للتنسيق بين ولايات دارفور في ذلك الحين .

حصلت دارفور أيضاً على زيادة معتبرة في تمثيلها في مجلس الوزراء الاتحادي والمجلس الوطني، وقد تضمنت الاتفاقية أيضاً تمثيل مواطني دارفور في كل أجهزة الدولة كما نصت على التمييز الإيجابي لمصالح

---

* اتفاقية السلام في أبوجا التي وقعتها الحكومة السودانية مع حركة تحرير السودان جناح مني اركو مناوي بعد أن رفضت حركة تحرير السودان جناح عبدالواحد محمد نور وحركة العدل والمساواة بقيادة خليل إبراهيم التوقيع عليها في آخر لحظة.

مواطني دارفور حيثما كان ذلك ضرورياً مع الأخذ بترتيبات خاصة بزيادة فرص التعليم لأبناء دارفور .

في مجال قسمة الثروة: ينتظر أن تكون التفاصيل التي اتفقت عليها الأطراف ذات مردود إيجابي بعيد الأثر على التنمية ومحاربة الفقر ليس في دارفور وحدها بل في السودان كله .

وقد شمل ذلك القواعد الخاصة بالفدرالية المالية والعلاقات بين مستويات الحكم والسياسة الاقتصادية لإعادة البناء والاستثمار والتنمية، وتنمية وإدارة الأراضي والموارد الطبيعية، والبرامج العاجلة للنازحين واللاجئين وغيرهم من المتأثرين بالحرب والتعويضات، ومما يجذب الانتباه لصيغة خاصة القواعد والنظم التي أقرتها الاتفاقية.

ما يتعلق بالأراضي والموارد الطبيعية خاصة وأن الصراع حول هذه الموارد كان من أسباب الحرب في دارفور .

وقد التزمت الحكومة بتخصيص ٧٠٠ مليون دولار للتنمية في دارفور خلال ثلاث سنوات قادمة وهو ما يوازي ٧٥٪ من اعتمادات التنمية في كل الولايات الشمالية خلال هذه الفترة، علماً بأن ذلك سيكون إضافة إلى استحقاقات دارفور العادية من قسمة الإيرادات القومية بين الولايات .

وقد التزمت الحكومة أيضا بتوفير ٣٠ مليون دولار بصندوق التعويضات وأشار هذا إلى أن الاتفاقية قد تضمنت العديد من التفاصيل فيما يتعلق بمسألة التعويضات الأمر الذي يؤكد أنها لم تهمل .

في مجال الترتيبات الأمنية : خاطبت الاتفاقية بصورة رئيسية مسألتين:

أ. تعزيز ترتيبات وقف إطلاق النار الشامل الذي أقرته اتفاقية انجمينا الموقعة ٢٠٠٤/٤/٨م.

ب. الترتيبات الأمنية النهائية المفضية إلى الأمن والسلام لكل مواطني دارفور.

هذا وقد شملت التفاصيل التي اتفقت عليها الأطراف حول هذه المسألة الأنشطة المحظورة وتعزيز آليات مراقبة وقف إطلاق النار والتحقق منه وحماية النازحين وخطوط الإمدادات الإنسانية ونزع السلاح وإعادة الانتشار والسيطرة على الأسلحة والعون اللوجستي غير العسكري للحركات والترتيبات الأمنية النهائية في دارفور وإدماج المقاتلين السابقين في المؤسسات القومية وتجميع ونزع سلاح وتسريح المقاتلين السابقين وإدماجهم اجتماعياً واقتصادياً وغير ذلك من المسائل، وقد اشتملت الترتيبات الأمنية على تخطيط دقيق لكل الأنشطة والعمليات الهادفة إلى تطبيع الأوضاع الأمنية في دارفور والتعامل مع كل العناصر التي تشكل خطراً على أمن وسلامة المواطنين، وقد تضمنت الاتفاقية أيضاً النصوص الخاصة بالحوار الدارفوري الدارفوري الذي ركزت على أنه عبارة عن مؤتمر جامع يبحث فيه ممثلو دارفور كل تحديات استعادة السلام وتجاوز الخلافات بين مجتمعات دارفور وحل المشاكل الراهنة في سبيل بناء مستقبل مشترك وقد اشتمل النص على كل التفاصيل والترتيبات التي تمكن من نجاح هذا الحوار .

تم تقييد الترتيبات المتعلقة بتنفيذ هذا الاتفاق إلى تواريخ محددة تمثل مخططاً يغطي فترة مداها ١٠٦٥ يوماً لاكتمال التنفيذ .

تعلق الحكومة من جانبها أهمية قصوى على التنفيذ الناجح لهذا الاتفاق وقد قامت بالفعل وفود توقيع الاتفاق باتخاذ الخطوات اللازمة للتنفيذ وهي:-

١. فور توقيع الاتفاقية صدرت تعليمات للقوات المسلحة بالالتزام التام بوقف إطلاق النار. ويسر الحكومة أن تؤكد أنه منذ ذلك الحين لم

يقع خرق واحد لوقف إطلاق النار يمكن أن ينسب إلى الأطراف الموقعة وأن الأحداث المحددة التي وقعت تسببت فيها عناصر متفلته ويجرى التعامل معها وفقاً لمنطوق الاتفاقية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن كل القبائل الرئيسية مثل الفور والزغاوة والمساليت والعرب قد أعلنت بصورة عامة تأييدها للاتفاقية وأخطرت بعثة الاتحاد الإفريقي بذلك .. ويجب أيضاً أن نشير إلى أن المصالحات القبلية في مختلف أنحاء دارفور تتقدم بصورة مرضية .

٢. بدأت الحكومة بالفعل في نزع سلاح المليشيات وسيتواصل ذلك إلى حين تحييد كل العناصر التي تمثل تهديداً للأمن – وسيشهد رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي السيد/ كوناري تجميع ونزع السلاح من عدد كبير من العناصر المسلحة في الثاني والعشرين من يونيو ٢٠٠٦م.

٣. أصدر رئيس الجمهورية عفواً عاماً عن عناصر الحركات المسلحة.

٤. تجري الآن الخطوات التشريعية اللازمة لإصباغ الصفة الدستورية على الاتفاقية وفقاً لما نصت عليه.

٥. تجري الآن أيضاً الخطوات اللازمة لتنفيذ ما توصلت إليه الأطراف بشأن قسمة السلطة وينتظر أن يكتمل التنفيذ في هذا المجال بما يتوافق مع جداول الاتفاقية .

٦. في مجال قسمة الثروة ايضاً تجرى خطوات جادة للتنفيذ وتجئ الاجتماعات التي عقدت مؤخراً في الخرطوم ونيروبي ولاهاي في هذا الإطار وينتظر أن يؤدي وصول الموقعين من جانب الحركات إلى الإسراع بالتنفيذ في هذا الخصوص.

٧. وصل إلى الخرطوم وفد من الاتحاد الإفريقي يقوده رئيس فريق التفاوض في أبوجا ويعمل هذا الوفد الآن بتعاون وثيق مع الحكومة لدفع جهود تطبيق الاتفاق، وينتظر أن يتم تشكيل لجان مشتركة بين الحكومة والحركات والاتحاد الإفريقي بهذا الغرض علما بأن بعض ممثلي الحركات قد وصل للخرطوم بالفعل أما السيد/ مناوي رئيس حركة تحرير السودان فهو حالياً في الفاشر وينتظر أن يصل الخرطوم قريباً .

٨. يبرز هذا الاتفاق بصورة واضحة دور الاتحاد الإفريقي الذي ينبغي أن ينظر إليه كضامن لتنفيذه بنجاح وقد جرى تأكيد دور الاتحاد الإفريقي بصورة متكررة خاصة في مجال وقف إطلاق النار الشامل والترتيبات الأمنية النهائية وينظر إلى هذا الدور بأعتباره امتداداً طبيعياً لدور الاتحاد الإفريقي ليس فقط كوسيط ناجح ولدور بعثة الاتحاد الإفريقي في استقرار الأوضاع الأمنية على الطبيعة .

٩. لم تنص هذه الاتفاقية على أي دور للأمم المتحدة في المجال الأمني حيث ظلت هناك قناعة راسخة بوجوب تمكين الاتحاد الإفريقي من مواصلة عمله الممتاز، وقد تمثل موقف الأطراف في وجوب توفير المعينات اللازمة لتمكينها من أداء مسئولياتها وفقاً للاتفاقية من خلال رفع عدد القوات من ٧ آلاف إلى ١٣ ألفاً وتوفير الدعم اللوجستي والمالي اللازم، وسيكون من المهم إصدار نداء لإفريقيا والمجتمع الدولي في هذا الخصوص .

١٠. ينبغي الإشادة بالخدمات الممتازة التي قامت بها العناصر العسكرية وعناصر الشرطة المدنية التابعة لجنوب إفريقيا ويحق لجنوب إفريقيا

الإشادة بهؤلاء الرجال والنساء وتقدير شجاعتهم وتفانيهم لأدائهم الممتاز بما شرف بلادهم والقارة جمعاء .

١١. تمتاز بعثة الاتحاد الإفريقي بدارفور بما أصبحت تملكه من معرفة للسكان والأرض – ولكونها قد بدأت بالفعل خطوات تنفيذ الاتفاقية وسيكون من الصعب أن يفهم سحب هذه المسئولية منها في وقت أخذ جهدها فيه يؤتي ثماره .

١٢. وجد الوضع الإنساني اهتماماً كاملاً بالاتفاقية خاصة فيما يتعلق بحماية النازحين وتيسير مرور العون الإنساني، وتلتزم الحكومة من جانبها التزاماً كاملاً بذلك وسوف يتواصل العون الإنساني من الحكومة والمنظمات دون عوائق، وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة قد قامت أخيراً بإرسال ٢٠ طناً من الحبوب إلى دارفور للتصديق بالنهوض بالالتزامات الدولية .

١٣. كما كان متوقعاً فإن التوصل إلى اتفاق السلام قد حفز النازحين إلى العودة إلى ديارهم، وقد بدأ بعضهم بالفعل العودة إلى ديارهم بصورة تلقائية إلى ولايات دارفور الثلاث، وتؤمن الحكومة بأن العودة الطوعية والظروف الملائمة ينبغي تشجيعها، حيث إن ذلك يساعد في تطبيع الأوضاع في هذا الاطار فإن تزايد فتح الطرق أمام العون الإنساني والحركة التجارية والركاب يمثل إشارة إيجابية .

١٤. إن العديد من لم يتمكنوا من التوقيع على الاتفاقية في ابوجا قد وقعوا على إعلان بالالتزام بها في أديس أبابا يوم ٢٠٠٦/٦/٢٨م - بحضور السيد/ كوناري رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي .

١٥. يبدو واضحاً الآن أن تشاد قد تطلع بجهود نشطة لإجهاض هذه الاتفاقية من خلال ممارسة الضغوط على الذين وقعوا أو التزموا بها مؤخراً وبمحاولة تكوين مجموعات جديدة بهدف تخريب الاتفاق، إن ذلك يمثل بلا شك خطراً حقيقياً ليس فقط بالنسبة للاتفاقية بل للأمن والسلام في المنطقة بصورة عامة كما أن ذلك يمثل انتهاكاً لقرارات مجلس السلم والأمن الإفريقي في ١٠ مايو ٢٠٠٦م – ما يعرقل مسيرة السلام في دارفور.

١٦. يجب أيضاً تطبيق التعويضات على اولئك الذين ما يزالون يرفضون الانضمام إلى مسيرة السلام رغم تجديد التاريخ النهائي في التوقيع أكثر من مرة خاصة أولئك الذين يقومون بأعمال عنف يمكن أن تعتبر أعمالاً إرهابية .

١٧. بالنظر إلى كل ذلك فقد أصبح لزاماً على الاتحاد الإفريقي اتخاذ إجراءات واضحة وقاسية لتلك الدول التي تستمر في تشجيع المجرمين بأي صورة من الصور .

١٨. إن الجدول والمخطط العام للتنفيذ المعتمد في الاتفاقية يرسم خريطة واضحة يمكن رفع كفاءتها من خلال الالتزام الواضح من جانب المجتمع الدولي لزيادة دعمه للاتحاد الإفريقي وباتخاذ إجراءات حاسمة ضد من يعملون على إفشال الاتفاقية وأخيراً تجب الإشارة إلى أن المجتمع الدولي قد شهد وشارك في المفاوضات التي أفضت إلى هذه الاتفاقية كما أن العديد من ممثلي المجتمع الدولي قد وقعوا عليها كشهود، الأمر الذي أكد التأييد الدولي الواسع النطاق الذي وجدته هذه الاتفاقية.

الفصل الرابع

حركة العدل والمساواة - علاقاتها وتصعيد الأزمة

- ما هي حركة العدل والمساواة التي هاجمت أم درمان
- علاقات الحركة ـ داخلية ـ إقليمية ـ دولية
- حركة العدل والمساواة وتدويل قضية دارفور

ما هي حركة العدل والمساواة التي هاجمت أم درمان؟

هي إحدى الأجنحة التي انشقت من حركة تحرير السودان، التي كان اسمها في البداية حركة تحرير دارفور. يتزعمها د. خليل ابراهيم أحد كوادر الحركة الإسلامية جناح المؤتمر الشعبي الذي انشق من الحركة الأم في عام ١٩٩٩م. نسبة عالية من أعضاء حركة العدل والمساواة الدارفوريين ينتمون إلى الحركة الإسلامية وتحولوا إلى المؤتمر الشعبي بزعامة د. حسن الترابي.

الأهداف العامة لحركات التمرد في دارفور المشاركة في قسمتي الثروة والسلطة في السودان، بمعنى أدق إلغاء «التهميش» عن أبناء دارفور. والتهميش مصطلح دخل السياسة السودانية مع نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة، وفحواه أن أهل المركز احتكروا السلطة منذ الاستقلال ثم استغلوها ليركزوا كل التنمية والخدمات بالمركز، ويتجاهلوا أطراف البلاد المختلفة، ومن هذه الأطراف دارفور في أقصى غرب السودان. في كثير من الأحيان يصرح د. خليل إبراهيم أن للحركة هدف عاجل تشارك فيه بعض أحزاب المعارضة، ذلك هو اسقاط نظام الإنقاذ واستبداله بنظام ديمقراطي.

لم يكن هدفا في دستور الحركة ونظامها الأساسي، ولكنه عندما تواتر في التصريحات التي يطلقها زعيم الحركة، أصبح جزءاً من أدبياتها. قد يكون ذلك محاولة لكي تصطبغ الحركة بصبغة القومية بدلاً عن الجهوية والإقليمية. ذلك، لأن النسبة العالية من العضوية جاءت من قبيلة الزغاوة، فتكون الحركة ليست جهوية أو إقليمية فقط، وإنما قبلية. حركة قبلية قائمة على قبيلة لا تعتبر من القبائل الكبيرة في دارفور... أي

أنها في دارفور لا تستطيع الادعاء بأنها تمثل كل الإقليم، أما النسبة العالية من العضوية، كذلك، تنتمي إلى المؤتمر الشعبي في السنين الأولى من تكوينه. ولهذا توصف أحياناً، بأنها الذراع العسكري للمؤتمر الشعبي. في هذا السياق يمكن فهم ندائها، في كل مرة وأخرى، أن من ضمن أهدافها إسقاط نظام الإنقاذ. لذلك كانت تحاول أن تبعد عنها تهم الإقليمية والقبلية، وكانت شعاراتها تعلن: حركة قومية للمهمشين، والعدل والمساواة للجميع، والأمن والاستقرار مع الخدمات الأساسية لكل السودان.

ولكن عند الجلوس حول طاولة التفاوض تكون المطالب إقليمية (دارفورية)، وبالتحديد فإن مطالبات العدل والمساواة تتلخص في الآتي:

- تعويضات جماعية وتعويضات فردية.
- نزع سلاح الجنجويد.
- المشاركة في السلطة في رئاسة الجمهورية.
- الضمانات الضرورية لتنفيذ بنود ما يجئ في الاتفاقية.

النشاط العسكري هو جل اهتمامات حركة العدل والمساواة، وقد استفادت، عند التأسيس من ثلاث مصادر أساسية، هي مجندي الدفاع الشعبي من دارفور، ومعاشيي القوات المسلحة من ذات القبيلة، وأعضاء اللجان الثورية الذين وجدوا فرصاً للتدريب الثقافي والعسكري في ليبيا، إضافة إلى ذلك أقيمت معسكرات للتدريب في كل من تشاد وإرتريا أولا ثم معسكرات في الأراضي التي احتلتها الحركة داخل دارفور وفي الحدود التشادية السودانية، وفي أطراف دارفور، وفي جنوب كردفان. وللحركة كلية عسكرية في وادي هور شمال دارفور، يقوم بالتدريب فيها ضباط من الجيش التشادي، والجيش الإريتري. معسكرات دارفور في كل من جبل

مـون، وجبـل عيـسى، وحـسكنيتة، وجنـوب مليط، ومنـاطق الميـدوب، والعطرون، ووادي هور.

سـلاح حركـة العـدل والمـساواة يـتراوح مـن المـضاد للطـائرات إلى الكلاشـنكوف، ومـن راجمـات الـصواريخ إلى الدوشـكا، ومـن مـدافع مضادة للدبابات إلى الآربي جي.

هذه الأسلحة مجهزة على سيارات دفع رباعي لاند كروزر ولاند روفر ومرسيدس، ومعظمها قطعت صناديقها وأعطيت لون رمال الصحراء. إضافة إلى عدة القتال وسلاحه هناك الشاحنات التي تحمل البترول، والشاحنات التي تختص بالمؤن الغذائية.

في الجانب المدني لم ترصد اهتمامات كبيرة، أي أن الحركة لم يكن لها نشاط سياسي ملحوظ، وخاصة في دارفور وفي الخرطوم العاصمة. نشاط طلاب دارفور موزع بين حركات دارفور المختلفة، العدل والمساواة، أم تحرير السودان جناح مني أركو مناوي، أم هو جناح عبد الواحد محمد نور،.

نشاطات عسكرية سابقة لحركة العدل والمساواة:

نفذت حركة العدل والمساواة عدة عمليات عسكرية قبل محاولة غزو العاصمة وإسقاط النظام في اليوم العاشر من مايو ٢٠٠٨م، جل هذه العمليات كانت في دارفور موطن نشأة الحركة، وفي غرب كردفان، وفي شرق السودان.

عمليات دارفور شملت:

مهاجمة فرقان الرحل وتهجيرهم إلى المدن، وقفل الطرق، ومهاجمة رئاسات المدن، ونهب العربات الحكومية والبنوك، ومهاجمة الأسواق

والقوافل الإنسانية، وتعطيل مشاريع التمية، وتدمير المنشآت المدنية (مدارس، ومستشفيات وكهرباء)، واحتلال رئاسات المحليات، ومحاولات نقل الحرب إلى غرب كردفان، والتحريض لتأسيس حركة تمرد في جنوب كردفان، والهجوم على مقر الاتحاد الإفريقي بدارفور، والهجوم على حركة تحرير السودان جناح مني أركو مناوي التي وقعت على اتفاقية أبوجا كما يقال أنها اشتركت في المحاولة الانقلابية ٢٠٠٣م، المتهم فيها المؤتمر الشعبي، وكذلك ٢٠٠٤م.

أما في كردفان فقد كان للعدل والمساواة نشاطات بعضها عمليات عسكرية، بالتنسيق مع ما يسمى بحركة شهامة، والبعض الآخر يقوم بتحريض المسيرية لتكوين حركة تمرد جديدة تطالب بالتمية. من العمليات العسكرية الهجوم على بعض مناطق البترول، وقتل فيها عدد من الشرطة،. والتنسيق مع بعض أبناء المسيرية في محاولات الهجوم على منشآت البترول بالتدريب والتسليح، وأحيانا المشاركة في العمليات بشروط أهمها الغنائم من سلاح الحكومة في مناطق البترول، وقد عرضت على أبناء المسيرية خيار آخر وهو الانضمام إلى الحركة، ولكن بشرط القيام بعمليات تخريبية وعسكرية لأنابيب البترول.

أما في شرق السودان فكان لحركة العدل والمساواة، عمليات عسكرية مختلفة انطلاقاً من معسكرها في الجانب الإرتري من الحدود السودانية الإرترية. وقد تمت هذه العمليات بالتنسيق مع الجناح المنشق من مؤتمر البجا. الأهداف هنا كانت الانتقال بالنشاط العسكري إلى قطاع الشمال ابتداءً من خط أنابيب البترول وقطع الشارع الاستراتيجي الوحيد في السودان.. الخرطوم.. بورتسودان. شارع الصادرات والواردات. وكانت

العمليات التي تمت هي الهجوم على معسكرات الجيش السوداني وأماكن وجوده في كل من طوكر ووقر، وفي هداليا أوقفت حركة الشارع ونهبت بعض السيارات، وفي أروما ٢٠٠٥م أسرت الحركة ثلاثة من أعضاء المجلس التشريعي للولاية.

واضح أنه، على الرغم من أن جل نشاط حركة العدل والمساواة في دارفور، إلا أنها استطاعت أن يكون لها بعض الوجود وأنشطة في كردفان، وفي شرق السودان. هذا الوجود، إن لم يكن بالأصالة في أغلب الأحيان، فإنه وجود فيه محاولة جادة لتكوين انطباع بأن الحركة ليست عنصرية، أو إقليمية إن كانت عنصرية أو إقليمية فما شأنها وكردفان، وما شأنها وشرق السودان.

ولكن ذلك فيه من المؤشرات التي تؤكد الاتهام بأن الحركة هي الذراع العسكري للمؤتمر الشعبي أكثر من الإيحاء بأنها قومية لا عنصرية، فإن اعترفت بذلك، يكون اعترافها حجة قوية على قوميتها، لأن المؤتمر الشعبي حزب سياسي أهدافه قومية، ومحاولته مستمرة لأن تكون عضويته وجماهيره قومية. هذا ما كان من أمر النشاط العسكري، فكيف كان الحال في المجال المدني.. السياسي والتفاوضي؟

رفضت حركة العدل والمساواة كل مبادرات الحل المقدمة لإنهاء الأزمة وعدم الاستقرار. هذه المبادرات هي :

منبر تشاد عام ٢٠٠٤م، منبر سرت بليبيا عام ٢٠٠٥م، منبر شرم الشيخ بمصر عام ٢٠٠٥م، اتفاقية أبوجا عام ٢٠٠٦م، مبادرة طرابلس عام ٢٠٠٧م إعلان كان فبراير عام ٢٠٠٧م. مبادرة الرياض مايو عام ٢٠٠٨م، مبادرة اروشامايو عام ٢٠٠٨م. مبادرة داكار عام ٢٠٠٨م، وقمة سرت عام ٢٠٠٨م.

لم تجد كل هذه المبادرات من القوى الإقليمية، ومن دول الجوار، إلا التجاهل والرفض، رغم أن معظمها استجاب لمعظم مطالب الحركة المعلنة لدارفور، ولم يتبق إلا ما يتردد في التصريحات باستهداف إسقاط النظام واستبداله بآخر.

مما تقدم يمكن استخلاص أن الحركة التي قامت بالهجوم على أم درمان لإسقط النظام، حركة متمردة تستخدم أسلوب العصابات، في عملياتها ضد الحكومة. صحيح أنها تصرح بين الفينة والأخرى، أن أهدافها إسقاط النظام، ولكن لم يتوقع أحد، نصيراً كان أو خصماً أنها ستحاول فعلاً الهجوم على عاصمة البلاد بقوة كبيرة لتحقيق هذا الهدف، أي أنها خططت لمنازلة الحكومة في عقر دارها، بل وفي عرينها، الخطة تعني مواجهة الجيش والقوات النظامية الأخرى، بالإضافة إلى الدفاع الشعبي، فهي عملية تبدو جادة لهزيمة هؤلاء. لهذا أعدت عدة الهجوم التي شملت ما يلي:

١٦٠٠ مقاتل.

كل أنواع الأسلحة ما عدا الدبابات وسلاح الطيران، من الكلاشنكوف إلى مضادات الدروع، وإلى المدافع بعيدة المدى، وإلى مضادات الصواريخ، وإلى مضادات الطائرات.. إلخ..

جهزت هذه الأسلحة على عربات رباعية الدفع ١٩٠ لانكروزر و١٥ ناقلة كبيرة.

كل أجهزة الاتصال الحديثة.

استعمال كل أساليب التمويه والمناورة.

٤ فناطيز بترول ومعدات صيانة كاملة.

كيف حدث هذا الانقلاب... الانقلاب من حرب العصابات إلى الغزو والمواجهة لإسقاط النظام لا لزعزعته وإجباره على التنازل في جولات التفاوض. لم يكن الأمر تغيير أسلوب وهدف فحسب، بل أن الهجوم قد تم بكل قيادات الحركة.. القيادة السياسية والقيادة العسكرية..

رئيس الحركة جاء قائداً، وجاهزاً ليكون حكومته بعد إسقاط النظام.. كانت هذه الجرأة لغزاً وسيظل، مهما بلغت درجة الثقة بالنفس، واتخاذ الأساليب الكفيلة بتحقيق الهدف. كيف حدث هذا وللحكومة عيون هنا وهناك داخلياً كان أم خارجياً؟.

علاقات حركة العدل والمساواة مع القوى السياسية الداخلية

اشتركت الحركة مع جيش تحرير السودان في تنفيذ العديد من العمليات ومن ذلك الهجوم على مدينة الفاشر بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٢٥م، الهجوم على كتم بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١م، الهجوم على مدينة كلبس بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٤م، الهجوم الثاني على كلبس يومي ٢٥ و٢٠٠٣/١٢/٢٦م، الهجوم على ودعة بشمال دارفور بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٣٠م، الهجوم على مدو بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٢م، الهجوم على اللعيت جار النبي بتاريخ٢٠٠٤/٧/١٠م، الهجوم الثاني على اللعيت جار النبي بتاريخ ٢٠٠٤/٩/١٦م، والهجوم الثالث على كلبس بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٢٠م كما نفذت الحركة بالاشتراك مع حركة تحرير السودان جناح الوحدة الهجوم على عديلة بتاريخ ٢٠٠٧/٨/١م. والهجوم على منطقة ودبندة بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٩م، والهجوم على منطقة حسكنيتة بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١٠م.

شهد مطلع العام ٢٠٠٦م ميلاد تحالف القوى الثورية لغرب السودان بين حركة خليل والتحرير.

تم توقيع اتفاق وقف العدائيات بين حركة خليل والقبائل العربية بمحلية الواحة (شمال دارفور). في مارس ٢٠٠٨م أعدت حركة (العدل والمساواة + جبهة الخلاص الوطني) خطة اسمتها مثلث الميرم تهدف لإقامة معسكرات لحركات دارفور مهمتها ضرب مناطق البترول وطرد الحركة الشعبية من أبيي.

في إبريل ٢٠٠٨م كشفت مصادر نيالا عن اتفاق بين حركة تجمع كردفان للتنمية وحركة خليل، ينص على عرقلة الانتخابات القادمة.

تصريحات المتمرد خليل للفضائية الإرترية بأن عبدالواحد محمد نور باع قضية دارفور تسببت في تأزيم العلاقة بين الحركتين.

شاركت عناصر من تنظيم كردفان مع قوات خليل في معركة كردفان، غير أنها انسحبت أثناء المعركة اثر خلاف نشب بين الطرفين.

اعتمدت حركة خليل على كوادر المؤتمر الشعبي في التجنيد والاستقطاب منذ نشأتها «إفادات عشر». أصبحت الحركة تمثل البديل لعناصر من المؤتمر الشعبي نتيجة إحساسهم بفشل برنامج الحزب.

وكان قد ألقي القبض على عناصر من حركة خليل وأخرى تنتمي للشعبي في اجتماع بالدلنج هدف للتخطيط لتخريب مدينة الدلنج ومنشآت البترول «إدارة التأمين».

التقى خليل إبراهيم د. الترابي في أسمرا خلال زيارة الترابي لها في مارس ٢٠٠٣م، ومرة أخرى في عام ٢٠٠٥م، جاءت عقب هروب الحاج آدم إلى إريتريا بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة.

تسعى حركة العدل والمساواة دائماً للاستفادة من عضوية الحركة الإسلامية باعتبارها عضوية مؤهلة ذات تجربة تستطيع أن تساعد في بناء

وتطوير الحركة مع الآخرين ومن عناصر الشعبي الذين انضموا مؤخراً للحركة ناجي عبد الله (يعمل مع يوسف لبس)، إبراهيم ألماظ.

بدأت العلاقات بين الحركة الشعبية وحركة العدل والمساواة عام ٢٠٠٤م عندما طلب قرنق من خليل الانضمام للحركة الشعبية، كان ذلك في اجتماع في ألمانيا شاركت فيه قيادات من حركة خليل.

تم اتفاق مع سلفاكير «في القاهرة» على تشكيل لجان مشتركة تبحث في مستقبل العلاقة بين الجانبين.

مقاطعة حركة خليل لاجتماعات جوبا كانت سبباً في توتر العلاقات بين الجانبين، عطفا على رفض حركة خليل الجلوس مع سلفاكير إبان تواجده في تشاد في يونيو ٢٠٠٧م.

وقعت الحركة على مذكرة تفاهم مع الحزب الشيوعي السوداني خلال زيارة لوفد من قيادات الحركة أسمرا برئاسة خليل إبراهيم في مارس ٢٠٠٤م، تناولت المذكرة الاتفاق على الديمقراطية، القسمة العادلة للسلطة والثروة، احترام حقوق الإنسان، سيادة القانون، التعاون السياسي بين الجانبين.

خلال زيارة لوفد من قيادات الحركة لأسمرا برئاسة خليل إبراهيم في مارس ٢٠٠٤م وقعت الحركة مذكرة تفاهم مع حركة البجة والأسود الحرة حيث تناولت المذكرة نفس بنود مذكرة الحزب الشيوعي أعلاه بالإضافة إلى التعاون السياسي والإعلامي والعسكري.

ونفذت الحركة عمليات مشتركة مع مؤتمر البجة، ومن ذلك في العام ٢٠٠٥م قطعت الطريق القومي في منطقة شرق أروما وقام بتوفير المعلومات عن هذه العملية في تلك الفترة موسى محمد أحمد (مساعد رئيس الجمهورية

الحـالي)، واسـتهدفت معسـكر «دولبيـي» جنـوب طـوكـر، وفي عـام ٢٠٠٦م استهدفت معسـكر القـوات المسلحة بمنطقـة وقـر، وفي عـام ٢٠٠٦م قطعـت الطريق القومي بالقرب من هداليا.

علاقات الحركة الإقليمية:

علاقات الحـركـة مع الرئيس التشـادي دبي وحكومته علاقـات تقوم علـى أن كـلا الطرفين ينتمي لقبيلة الزغاوة، وقد شـاب هـذه العلاقـات بعض التـوتر في بدايات التمرد نسبة لموقف الرئيس دبي من دعمها بسبب صـراعات السلطة التي تحتدم في تشاد داخل أسرته، واتخذ إجراءات أدت إلى تحجيم عملها.

نتيجـة للـضغط القبلـي عـادت العلاقـة بـصورة واضـحة ومتينـة وتجـدد الدعم بصورة مباشرة، توطدت العلاقة إلى درجة أن حركـة العدل والمساواة اصبحت عنصراً أساسياً في المعادلـة التشـادية، وخاصـة بعـد دخول المعارضـة التـشادية إلى انجمينـا ومحاصـرتها للـرئيس دبـي في قـصره إلا أن تـدخل الحـركـة بصورة فاعلة رجح ميزان القوى لصالح الرئيس دبي.

رسميا يمنح النظام التشادي الإقامة للقيادات وحريـة الحركـة والنـشاط الدبلوماسـي للحركـة بجانـب الإقامـة للقـوات وحريـة تنقلـها. وقـدم النظـام التشادي للحركـة الـدعم العـسكري المشتمل علـى المتحركـات والأسـلحة والذخائر والتدريب، والدعم المباشر بالقوات وتقديم الـدعم المالي. وأصبحت العلاقة مؤخراً علاقة مصالح متبادلة بين الطرفين.

الـدوافع القبليـة للنظـام التـشادي هـي الـتي تقـف وراء قـوة علاقتـه مـع حركـة العـدل والمـساواة. والشخـصيات الرسميـة التـشادية الـتي تنـسق مـع الحركـة هـي : عقيـد آدم - نائـب قائـد الاستخبارات، لـواء درمـي هـارون،

الحرس الجمهوري، لواء محمد خميس جنتوس، قائد الدرك، فريق محمد علي عبد الله، وزير الدفاع.

تمثل الدعم التشادي الاخير للحركة للهجوم على امدرمان في التدريب للقوات بمعسكر أم سنينة وقدمت لها الأسلحة والعتاد.

كما وقد تم ايضا دعم الحركة بمبلغ مليون يورو تم دفعها على مرتين قام باستلامها عز الدين يحيى من النقيب حسين تيمان يتبع لحرس الرئيس.

ح. الدعم بعد غزو أم درمان :

ما زالت تشاد مستمرة في دعم الحركة حيث تم تسليم الحركة ١٥٠ عربة مجهزة بالأسلحة.

علاقات الحركة الدولية :

كانت بداية علاقة حركة العدل والمساواة مع بريطانيا في اواخر العام ٢٠٠٣ عبر المتمرد أحمد حسين آدم وهو مبعوث من جامعة النيلين لنيل درجة الدكتوراه.

من خلال تواجد المذكور في لندن استطاع ان ينشئ علاقات مع منظمة العفو الدولية والتي توجد رئاستها في لندن.

هنالك Sudan Window ويديرها سيف الدولة سعيد وهي واجهة لحركة العدل والمساواة بلندن ونشطت في الفترة الأخيرة بعد مبادرة رئيس الوزراء براون والذي دعا لاستئناف المفاوضات في لندن.

تعتبر الولايات المتحدة من أكثر الدول تعاطياً للشأن الدارفوري، حيث تعمل جهات عدة لتصعيد المشكلة وحدة الصراع القائم، وكان الاهتمام الأمريكي بدءاً بحركة تحرير السودان كونها حركة علمانية، وانه يمكن استغلالها وتمرير أجندتها من خلالها.

وبمرور الوقت وفشل مفاوضات أبوجا والانقسامات التي حدثت في حركة تحرير السودان أصبح هناك تقييم أمريكي جديد عبر عنه المبعوث الخاص في لقاء مع وفد الحركة في باريس في إبريل ٢٠٠٨م قبل لقاء المبعوث الخاص بوفد الحكومة برئاسة دكتور نافع علي نافع في إيطاليا.

ذكر المبعوث الخاص لوفد الحركة في باريس بأنهم يسعون إلى تغيير وجهات النظر بين الحكومة السودانية والحركة باحلال السلام في دارفور وذلك باعتبار ان الحركة هي القوة الرئيسية والأساسية في الميدان.

لدى الحركة قواعد في كل من نيويورك وواشنطن وعدد من الولايات الأمريكية ولعبت هذه القواعد من خلال مكتب الحركة في أمريكا دوراً في خلق علاقات مع المنظمات الأمريكية الحقوقية وغيرها إلا أن هذه العلاقة ظلت على مستوى مكتب الحركة بأمريكا لا على مستوى القيادة في الحركة.

وفي مارس ٢٠٠٧ قامت بعض قيادات الحركة بعقد لقاء مع قنصل السفارة الأمريكية قبل التحرك من إنجمينا للهجوم على أم درمان حيث حضر الاجتماع من جانب الحركة أحمد تقد، أحمد حسين، سيف الدين كوكو، محمد بحر، جمالي حسن. وقدم القنصل الأمريكي عدداً من الاستفسارات منها أسباب حضور قوات الحركة للعاصمة التشادية، وأعداد العربات التي دخلوا بها العاصمة التشادية، والأسباب التي دفعتهم لانقاذ نظام ادريس دبي من السقوط وموقف الحركة من التفاوض، وتطرق الاجتماع للوضع الراهن في دارفور والأوضاع الإنسانية وموقف الحركة من التفاوض والفصائل المتمردة الأخرى. وأوضح قادة الحركة التطور الذي صاحب مسيرة الحركة خلال الفترة الأخيرة، واستفسرت قيادات الحركة

من القنصل الأمريكي عن عدم تطور علاقتهم مع حركة العدل والمساواة فارجع القنصل الأمريكي ضعف العلاقة لتحفظ الإدارة الأمريكية لما يتسرب لها من معلومات عن علاقة بعض قيادات الحركة بالدكتور حسن عبد الله الترابي. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً الحركة الجناح العسكري للمؤتمر الشعبي.

تعتبر فرنسا من أكثر الدول اهتماماً بقضية دارفور وذلك لعلاقتها بتشاد ومن اهتمامها بمسألة التفاوض كانت فرنسا حريصة على التواصل مع حركة العدل والمساواة ولكن هذه العلاقة لم تتجاوز مستوى العلاقات العامة، حيث يوجد مكتب اتصال للحركة بفرنسا يقوم بالمتابعة والتواصل مع وزارة الخارجية الفرنسية وغيرها من الكيانات ويشرف عليه الصادق يوسف مقيماً بفرنسا «باريس».

بعد تحرك قوات الحركة من إنجمينا للهجوم على أم درمان ووصولها لمنطقة أم جرس طلبت المستشارة السياسية للسفارة الفرنسية بانجمينا «تدعى أحلام» لقاءً مستعجلاً مع قيادات الحركة حيث حضر لمقابلتها كل من أحمد تقد، خطاب إبراهيم، بشارة سليمان، عبد العزيز نور عشر، وقد تناول اللقاء الأوضاع بدارفور وموقف الحركات المتمردة في الميدان ومستوى علاقة حركة العدل والمساواة بتلك الحركات، وسيطرة الحركة على قطاع واسع من منطقة دارفور بالإضافة للتطور الذي حدث في مسيرة الحركة، وفي هذا اللقاء طلبت الدبلوماسية الفرنسية من وفد الحركة ضرورة تسهيل لقاء عاجل مع رئيس الحركة في أي مكان ولكن اعتذر الوفد بصعوبة هذا اللقاء لوجود رئيس الحركة داخل الأراضي السودانية.

ألمانيـا مـن أوائـل الـدول الـتي قـدمت دعمـاً للمتمـردين مـن خـلال استضافتها لعدد كبير من قيادات تمرد دارفور وفي فلوتو الألمانية قام أول مؤتمر وهو التأسيسي للحركة يوم ٢ فبراير ٢٠٠٢م وشهدت أيضاً مؤتمر المناطق المهمشة الذي عقدته الحركة مع حزب المؤتمر الشعبي، الرسمية ليس مهتمة بأزمة دارفور في عهد المستشارة ماركل، رغم اهتمام الحكومة سابقا بأزمة دارفور، توجد بألمانيا منظمات ومعاهد مهتمة بقضية دارفور على علاقة بمكتب الحركة بألمانيا تقوم بأدوار نشطة في استضافة منتديات وسمنارات حول قضية دارفور، ويوجد بها عدد معتبر من أبناء دارفور ممن يحملون جنسيات ألمانية وينتمون إلى أحزاب مختلفة هناك. ومن عناصر مكتب ألمانيا المدعو فضل عامر أندوسا، زكريا محمد علي، أحمد هاشم أندرسه.

المنظمات الدولية :

هناك علاقات مع المنظمات الدولية والإقليمية وعلى رأسها الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي وذلك من خلال دور الوساطة في مسار المفاوضات ونشأت منذ مفاوضات إنجمينا في ٢٠٠٤م.

كما توجد علاقات متصلة مع المنظمات الحقوقية والقانونية العاملة في مجال حقوق الإنسان Human Right Watch ومنظمة العفو الدولية.

للحركة علاقة مع المحكمة الجنائية الدولية ICC في سياق متابعة الجانب القانوني من خلال أمانة الشئون العدلية وحقوق الإنسان ومكاتب الحركة في أوروبا التي تقوم بزيارات منظمة إلى المحكمة لمتابعة الأمر. وللحركة علاقة أيضاً مع مجموعة المحامين الدوليين ومجموعة محامي وقانونيي دارفور.

العدل والمساواة وبعض الأحزاب السياسية وتدويل أزمة دارفور

يبدو أن انقسام المؤتمر الوطني في عام ١٩٩٩م عمق فكرة الانتقام من حكومة المؤتمر الوطني حيث اتجهت بوصلة قيادات المؤتمر الشعبي من أبناء دارفور إلى الغرب ودخلوا في تحالفات مع بعض المجموعات المسلحة التي نشأت حديثاً في تلك المنطقة أو المعارضة أصلاً في زمن سابق بالرغم من أن تلك القيادات قضت على بعض الحركات المسلحة التي بدأت في تلك المناطق عندما كان هؤلاء القادة في منظومة حكومة الإنقاذ منذ بدايتها.. فساهمت علاقات بعض قيادات حركة العدل والمساواة في كل من ألمانيا وهولندا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في طرح أزمة دارفور في تلك الدول. والكيد السياسي والنظرة الآنية للأمور حاضرة في أذهان قادة حركة العدل والمساواة[١].

اتجه المؤتمر الشعبي غرباً نحو دارفور لاعتقاده أن النزعة الاسلامية لمواطني دارفور مع ما يثار عن وجود خلفيات عن التهميش والظلم سترجح إمكانية تأييدهم للحزب بدارفور. ومن هذا المنطلق سعى الحزب لدعم التنظيمات القبلية والجهوية مستغلاً ما يحدث في دارفور فكون الواجهات للضغط على الحكومة مثل اتحاد المهمشين وحركة العدل والمساواة وكان دور بعض أعضائه الاتصال بالمنظمات والسفارات وترويج اتهامات ضد الحكومة مثل تسليحها للجنجويد واعتمد الحزب العمل الجهوي حيث نشط اعضاؤه بالخارج لاستقطاب المنظمات لبعض الأشخاص. وقاد دكتور علي الحاج، ودكتور خليل العمل التعبوي والاستقطاب في الخارج تحت دعوى التهميش، وتمثل نشاطهم في الندوات والمحاضرات وإصدار البيانات

([1]) شمس الهدى إبراهيم – دارفور المؤامرة الكبرى، ص ٧٦، الطبعة الأولى، أغسطس ٢٠٠٦م.

والاتصال بالمنظمات وتنظيم الزيارات وانطلق نشاطهم في ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وإدارة حركة العدل والمساواة بقيادة دكتور خليل إبراهيم واتحاد عام أبناء دارفور بزعامة القيادي بحزب الأمة التجاني السيسي.

ويدير كوادر المؤتمر الشعبي الحملة ضد السودان فنجد على سبيل المثال دكتور علي الحاج يتولى النشاط السياسي الإعلامي في أوروبا بالتنسيق مع مركز الدراسات الإرتري في ألمانيا.. وأحمد حسين آدم ناطقاً رسمياً لحركة العدل والمساواة من لندن.. وبالرغم من أن المؤتمر الشعبي نفى كثيراً ان الحزب لا علاقة له بحركة العدل والمساواة.. ولكن الشواهد تؤكد غير ذلك ومن خلال التصريحات التي يبدو أنها خرجت من غير قصد وذلك عندما طالب الأمين العام للحزب الدكتور الترابي بإطلاق سراح كوادر الحزب المعتقلين - عندما أعلنت الحكومة العفو العام عن الذين شاركوا في المحاولة الانقلابية بعد توقيع سلام نيفاشا بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لم يكن هنالك وقتها وجود لمعتقلين إلا الذين شاركوا في تلك المحاولة التي قامت بها حركة العدل والمساواة!!. بالرغم من إعلان تلك المجموعة انسلاخها من المؤتمر الشعبي وانضمامها إلى حركة العدل والمساواة.. وفي الوقت نفسه أعلن المؤتمر الشعبي تأييده لمطالب دارفور بعد أن فقد سيطرته على جهاز الدولة.. كما ذكر هاني رسلان[1] وهو يسعى الآن لاستخدام صراع دارفور كأداة لخلخلة نظام الإنقاذ ويفعل ذلك تحت دعاوى الحرية في إشارة للدكتور الترابي.

ما ذهبنا إليه من حديث عن علاقة حركة العدل والمساواة بالمؤتمر الشعبي ينفيه الطرفان ويصرحان أن لا علاقة لطرف بالآخر والقول أن

([1]) هاني رسلان، دارفور الأزمة.. والجهات المقاتلة والأدوار الخارجية، ٢٠٠٤/٥/٩م..

حركة العدل والمساواة حركة مطلبية لأهالي دارفور وضد التهميش وغيره من مطالبها لكن المحللين السياسيين يقرون بالعلاقة الوطيدة بين الجانبين ويركزون في ذلك على لقاء أبشي في ٢٠٠٣/١٠/٢٩م الذي تم تنفيذه كأحد نقاط اتفاق أبشي الأول وكان قد أقر بدء المفاوضات بعد ٤٥ يوماً برزت خلالها الأجندة السياسية والحزبية والتقى ما تدعو له حركة العدل والمساواة وما يدعو له المؤتمر الشعبي. طرحت مطالب خارج الاتفاق السابق ولم يشارك الفور والمساليت حينها في هذا اللقاء واتضح لاحقاً أن لدكتور علي الحاج وأبوبكر حامد وسليمان جاموس ومدير المعونة الأمريكية دور في ذلك ورفض مني أركو مناوي دعوة الرئيس التشادي للاجتماع(١).

توافقت أطروحات حركة العدل والمساواة مع أطروحات الحركة الشعبية حيث المطالبة بتحقيق المساواة في السلطة والثروة لجميع أبناء المناطق المهمشة في السودان مع الفرق الواضح بين الحركة الشعبية وحركة العدل والمساواة حيث نجد أن الحركة الشعبية تحارب قرابة الخمسين عاماً ضد الحكومة المركزية لتحقيق ذلك الهدف عكس حركة العدل والمساواة التي بدأت من حيث انتهت الحركة الشعبية مع ثمة ملاحظة أن قائد حركة العدل والمساواة هو نفسه الذي قاد الحرب ضد الحركة الشعبية في جنوب السودان وكان قائداً للمجاهدين قبل انشقاق المؤتمر الشعبي والذي هو ومجموعته من أبرز قياداته.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا هو إذا كان الأمر كذلك لماذا حارب قادة العدل والمساواة الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير

---

(١) شمس الهدى إبراهيم، دارفور المؤامرة الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.

السودان قبل الانقسام وإن ما ذهبت إليه حركة العدل والمساواة من المطالبة بتقسيم الثروة والسلطة وأنها تحارب من أجل المهمشين حديث يجافيه المنطق.

وكيف أصبح أعداء الأمس أصدقاء اليوم ونقول إذا كان التهميش قد جمع الطرفين لكانت اتفاقية السلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية مدخلاً مناسباً لتصبح حركة العدل والمساواة جزءاً منه فقد حوى بداخله إزالة كل الاحتقانات السياسية والتهميشية وفيه عدالة ومساواة في تقسيم الثروة والسلطة فكان أجدى لحركة العدل والمساواة أن تأخذ نصيبها من ذلك الاتفاق وتترك الحرب وتحقق قدراً مناسباً لأهل دارفور الذين تتحدث باسمهم بدلا من أن تدخلهم في حروبات وتشريد وتترك العنان للمنظمات تعيث فيهم كما تشاء ليصبحوا متلقي إغاثات على عكس ما كانوا عليه قبلاً فهم الذين كانوا يغيثون باقي السودان بالإنتاج الوفير وامتد خيرهم حتى وصل الكعبة المشرفة في عهد السلطان علي دينار. ولكن الأمر يبدو مختلفاً عند حركة العدل والمساواة والتي لا تريد تحقيق مطالب لأبناء دارفور وأهل دارفور ولكن لها هدف آخر هو إسقاط هذا النظام الذي ترى أنه سحب من تحت أرجلهم بساط السلطة ممثلاً في المؤتمر الشعبي الذي يقودونه. فأعماهم الكيد السياسي عن كل ما عملوه طوال عشر سنوات في حكم السودان أن يروجوا عالمياً عبر المنظمات اليهودية والمناهضة للحكم في السودان منذ أن كانوا هم قادته، تلك المنظمات والجهات المعادية للسودان التي وجدت ضالتها فيمن يحقق لها أهدافها فما كانت حركة العدل والمساواة إلا مطية لتلك القوة الخارجية. فسعت منذ تكوينها أن تصل بالأمر إلى حيز العالمية والتدويل وتأليب الرأي العام العالمي على حكومة المؤتمر الوطني ليس من أجل دارفور ولكن من أجل استعادة

الكنز المفقود على ظهر الأجنبي والاحتماء به. والدليل على ذلك هو أن الحركة الوحيدة التي لها أذرع منظمة في كل دول العالم الغربي وعلى مستوى عالٍ من التمثيل قيادة ميدانية متمرسة على القتال في دارفور وداخل العاصمة الخرطوم ويظهر ذلك في المحاولات التخريبية التي تخطط لها لزعزعة الأمن والاستقرار في العاصمة وآخر دليل هجومها على أم درمان الذي كان وفق معلومات إرشادية دقيقة وما قاله قائد الحركة نفسه لإحدى القنوات الفضائية بعد الهجوم على أم درمان كيف أوت بعض الجهات والأسر منفذي الهجوم وهذا دليل على ان هناك قوة في انتظارهم للاحتفال به ومساعدتهم.

الحركة وتدويل قضية دارفور

يتحدث الكثيرون ان تدويل أزمة دارفور بدأت عند وصول بعثة أوفدتها الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في الاقليم بعد تداول معلومات في الأروقة الدولية تفيد أن مليشيات مسلحة موالية للحكومة المركزية في الخرطوم ارتكبت مجازر في دارفور متسببة في نزوح مئات الآلاف من المنطقة.

ولكن يبدو أن الأمر يختلف لأن حركة العدل والمساواة بدأ تأسيسها أصلاً في ألمانيا وهولندا ولندن في اجتماع هناك بين دكتور علي الحاج ودكتور خليل قبل الانفصال بين المؤتمر الوطني والمؤتمر الشعبي. وقد تبلورت فكرتها في التسعينيات من القرن الماضي مع بداية توتر العلاقات بين الأمين العام للمؤتمرالوطني دكتور الترابي ورئيس الجمهورية وعند الانفصال وقع المؤتمر الشعبي اتفاقاً مع الحركة الشعبية بقيادة دكتور جون قرنق لتحقيق هدف مشترك لإسقاط النظام في الخرطوم بدعم غربي واضح المعالم وكان ذلك كما يبدو تكتيكياً بالنسبة للحركة الشعبية ولكن استراتيجياً للمؤتمر الشعبي حيث ترى الحركة أن هذا الاتفاق يمثل مزيداً من الضغط على الخرطوم ويسهل من مهمة التفاوض مع الحكومة وإذا أحدث هذا التحالف تغييراً للنظام يكون قد قصر لها الطريق مع العلم أن لا رابط بينهما غير هذا الهدف، وترى حركة العدل والمساواة أن هذا التحالف يحقق لها مبتغاها وهو إسقاط النظام أولاً ثم بعد ذلك تتفرغ لتصفية حساباتها مع الحركة الشعبية والجنوب. وتعتبر حركة العدل والمساواة أن تحركهما في الإطار العالمي والإقليمي في تدويل قضية دارفور كان هدفاً مرحلياً يوصلها إلى النتيجة التي تريدها ولكن العالم لم يلتفت إلى قضية دارفور في ذلك الوقت لأن إمامه قضية الجنوب وكان تحقيق السلام بين

الحكومة والحركة الشعبية يسيطر على الأجواء الدولية وهم أولى من دارفور بالرغم من أن مساهمتهم في تغذية تلك القضية بالفتنة مستمر وكانت المنظمات تخطط وتنظم وتمهد للحركات المسلحة في دارفور لتنظم نفسها وكانت حركة العدل والمساواة على رأس تلك الحركات ويظهر ذلك من خلال تصريحات قيادات المؤتمر الشعبي وحركة العدل والمساواة.

ويرى البعض أن مثل المعادلات التي تطالب بها حركة العدل والمساواة قد تضمنها اتفاق السلام الموقع مع الحركة الشعبية في ٢٠٠٥/١/٢م وأن الحكومة لا تمانع من تطبيق ذات المضامين على دارفور إلا ان أزمة دارفور قد بلغت قمة التصعيد قبل هذا التاريخ، وكان هناك ربط واضح بين التوقيع النهائي لاتفاق نيفاشا وما يجري في دارفور عندما أعلن الأمين العام للأمم المتحدة ووزير خارجية أمريكا وقتها كولن باول أن السلام الذي وقع لا يكتمل إلا بعد أن تتم التسوية في دارفور وهذا ما يؤكد أن التصعيد والمضي قدماً في تأجيج قضية دارفور هدفه اتخاذ منبراً آخر لزعزعة الأمن والاستقرار في السودان بعد الانتهاء من التوقيع النهائي لمشكلة الجنوب وكانت دارفور حاضرة في أروقة مجلس الأمن والأمم المتحدة وصناع القرار في الدول العظمى التي تسيطر على العالم.. ورسم مخطط محكم للسير بقضية دارفور في أتون دهاليز اللوبي المعادي للسودان عبر المنظمات الدولية التطوعية والطرق على سيناريوهات لقيادة الأزمة حسب ما رسمته تلك الجهات باعتبار أن أزمة دارفور مدخلاً جديداً يمكن أن تضغط به على حكومة الخرطوم فكانت القضية مفصلة يقودها أبناء المنطقة في عدة محاور، أحدها داخلي يتمثل في العمليات العسكرية وتهجير المواطنين إلى معسكرات، وتتولى هذا المحور بعض المنظمات وتلك التي تقود خطاً ضد

حكومة الخرطوم ومحور ثاني يتولى مفاوضة الحكومة والعمل على إطالة امد تلك المفاوضات، ذلك المحور الذي برعت فيه حركة العدل والمساواة وانتهجت خلاله سياسة رفع سقف المطالبات كلما اقترب وقت توقيع اتفاقات. ونطرح هنا بعض الأسئلة وعلى سبيل المثال عند عقد مفاوضات أديس أبابا كان تمثيل حركة العدل والمساواة من الصف الثاني حيث أفصح رئيس وفد حركة العدل والمساواة أحمد محمد تاجود عن رأي سلبي في جهود الاتحاد الإفريقي بالقول إنه ليس في إمكان إفريقيا أن تحل أزمة دارفور[1] وفي نفس الإطار يمكن الإشارة إلى تزامن مباحثات أديس أبابا مع اجتماعات التجمع المعارض في أسمرا والتي كانت قادة حركة العدل والمساواة يشاركون فيها.

كما أصدر مجلس الأمن بعد فترة وجيزة من مفاوضات أديس أبابا القرار رقم ١٥٥٦ في ٣٠ يوليو ٢٠٠٤م. وكانت إشارة لحركة العدل والمساواة ووصفها بالتعنت وبدأت قياداتها الحديث بلغة الأمم المتحدة حيث ذكرت أن الحكومة السودانية موقفها ضعيف وليس أمامها غير الموافقة على بعض البنود أو مواجهة حظر قد يكون شاملاً من قبل مجلس الأمن وأشاروا إلى احتمال ان تواجه الخرطوم غضباً دولياً إذا استمرت في رفضها للتوقيع . أما المحور الثالث الذي تعمل من خلاله حركة العدل والمساواة لتصعيد أزمة دارفور هو المحور الإعلامي الذي تقوده من دول أوربية غربية وعلى رأسها ألمانيا والولايات المتحدة مستغلة بعض المنابر المعادية للحكومة في الخرطوم ومنظمات اللوبي الصهيوني في أمريكا وغيرها من الدول الغربية.

([1]) هاني رسلان، كراسات استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

فسوقت حركات دارفور المسلحة في العواصم الغربية والأمم المتحدة ومجلس الأمن وتكامل الدور بين الدول والمنظمات واستغلت الولايات المتحدة الأمريكية أطروحات أبناء دارفور بالخارج كمطية لتحقيق هدفها المنشود والضغط على حكومة الإنقاذ بعد أن تم التوصل لسلام مع الحركة الشعبية. وكانت هناك زيارات ولقاءات منظمة ذات أهداف محددة.. فنجد مثلاً أن حركة العدل والمساواة تلقت دعماً من أمريكا وبريطانيا وفرنسا وبعض المنظمات والمجموعات في ألمانيا وهولندا أما باقي الدول الأوروبية اكتفت بإيواء المثقفين من أبناء دارفور للمساهمة في تدويل قضيتهم وتسويقها للشعوب ووفرت لهم كل ما يلزم للعمل ضد حكومة السودان وتدويل قضية دارفور من خلال الإعلام لإجهاض أي مبادرة لحل الأزمة فكانت حركة العدل والمساواة لها القدح المعلى في إفشال كل مبادرات التفاوض إما بتصعيد الهجوم العسكري على بعض المناطق أو عن طريق تقديم مطالب تعجيزية، وكان مجلس الأمن والأمم المتحدة بالمرصاد لأي خطوة نشعر بأنها تعود إلى وفاق وسلام.. وكم رأينا مجلس الأمن كيف ومتى يصدر قراراته ورصدنا عدد الإشارات السالبة عند كل مفاوضات بين الحكومة والحركات المسلحة في دارفور.

وحتى دول الجوار لم يسلم السودان من مساهماتها في تدويل قضية دارفور حيث أوردت صحيفة الأوبزيرفر التشادية بخصوص القرار ١٥٥٦ والذي مهد للتدخل الأجنبي في دارفور اتهامات مباشرة للحكومة السودانية بأنها جندت الجنجويد منذ ١٩٨٥م كما التقى الرئيس التشادي بالسناتور وليم تبرست رئيس الأغلبية بالكونغرس الأمريكي في تشاد. وتطرق اللقاء إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٦ وتحدث عن ايجابية القرار وطلب الرئيس

التشادي تدخل المجتمع الدولي السريع والمباشر لتفادي الكارثة الإنسانية مثل تلك التي حدثت في رواندا[1].

([1]) شمس الهدى إبراهيم – دارفور المؤامرة الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢.

الفصل الخامس
الهجوم على أم درمان

- الهجوم وفاتورة دِبِّي.
- كيف كانت عملية الذراع الطويل.
- الهجوم وتجنيد الأطفال.

الهجوم وفاتورة دبي:

إن القوة التي تتحدث عن التهميش أو أي مظالم وتضع يدها على يد الأجنبي بداية بالرئيس التشادي وصولاً إلى باريس وبريطانيا وألمانيا وأمريكا وإسرائيل لا يبدو أنها ملمة بقدر كافٍ بحقيقة وطبيعة الشعب السوداني وقوته وتوحده ورفضه لأي تدخلات استعمارية سياسية ناهيك عما إذا كان الأمر يتعلق بالدفاع على النفس، وأن تسامح أهل السودان الذي تتنوع فيه الأعراق والثقافات الذي لم يتوفر لكثير من شعوب ودول العالم وهو مصدر قوة السودان ولا يمكن أن يكون مصدر ضعف إلا إذا دخلت عليه صفات غير تلك الصفات التي جُبل عليها هذا الشعب الذي كان مثلاً للتضحية والفداء والنصرة والترابط والتلاحم. وهذه الصفات هي قوته عند اللزوم وليس هنالك ألزم من الدفاع عن النفس والعرض والدولة الكيان (بغض النظر عن من هو حاكمها طالما هو سوداني) في وجه قوة مارقة عن أهلها وكيانها ودينها فالذي تصل به مقتضيات المصلحة الخاصة إلى إسرائيل وغيرها، يتحدث من هناك عن ظلم أو تهميش أو تحرير يكون قد باع كل شيء وفقد كل شيء ومن الممكن أن يتهور أو يغامر ويفكر في تعميم جريمته على كل السودان بعد أن أشقى أهله. هذا ما قامت به حركة العدل والمساواة في هجومها على أم درمان في العاشر من مايو عام ٢٠٠٨م، فكان هجومها هجوماً خاسراً بكل معاني الكلمة فقد انتحرت سياسياً وعسكرياً من جراء ذلك الهجوم الوحشي البربري على العاصمة الوطنية أم درمان (البقعة). الهجوم الذي حلله السياسيون ووصفوه بأنه خطوة غير موفقة لحركة تتحدث عن برنامج سياسي أكبر من حجمها

العسكري، وقال عنه العسكريين أنه هجوم انتحاري لا يمس التكتيك العسكري والتخطيط العملياتي بشيء.

ولكن وصفه الآخرون الذين دفعوا به بأنه حقق أغراضه ويا ترى ما هي الأغراض التي حققها ذلك الهجوم الانتحاري لحركة العدل والمساواة أهي ترويع وقتل المواطنين الآمنين في منازلهم أم تدمير ممتلكاتهم أم ترويع الأطفال، أم كسر البنوك ونهب الأموال أو حرق مراكز الخدمات أم توقيف عجلة المصانع والمحلات التجارية أم ضرب المساجد والمآذن والدور الحكومية. وهل كان مجلس بلدية أم درمان بساعته الأنيقة هو المقصود أم قبة الأمام المهدي عليه السلام ورمز السيادة الوطنية أم كان الهدف مسلة العرضة التي تمثل معلماً بارزاً بشارع العرضة.

إذا كانت قبة الإمام المهدي ذلك الرمز الوطني والذي يدفع في النفس العزة والاطمئنان كون أن الإمام المهدي أول من حارب المستعمر وأخرجه من السودان ونظم حكماً في دولة السودان الحديثة بعد أن هزم الانجليز في شيكان بقيادة هكس باشا وحرر الخرطوم وقتل القائد الإنجليزي غردون باشا. هل اعتبر ذلك بمثابة رمز لقادة التهميش التي تزعم حركة العدل والمساواة أن كل الحكومات التي مرت على السودان كانت من الشمال دون أهل دارفور والمناطق المهمشة الأخرى أم كانت رسالة لحزب الأمة بكل كياناته بأنهم أيضاً مستهدفون فضربت قبة المهدي بالأسلحة الثقيلة ولم يسلم من ضرب ميدان الخليفة فهدمت إحدى مآذن الميدان في الركن الجنوبي الغربي منه، عندما كانت عقارب ساعة البلدية تسير في انتظام وبخطوات دقيقة إذا بطلقات تحرق ذلك المبنى العتيق الذي يعتبر واجهة لبلدية أم درمان فتوقفت الساعة عندما احست أن غريباً دخل عليها. وفجاءتها

الأنبـاء أن هنـاك قـوات غازيـة مـن حركـة مـن دارفـور بـصحبة قـوات تـشادية تحـاول هدم كل شيء جميل في المدينة ومـن بينهـا أنـت الـتي لم تهمـشي ونلـت من الصيانة والاهتمام ما لم يجده أهـل دارفـور وقـالوا لهـا نحـن هجمنـا عليـك انتصاراً للمهمشين وانتقاماً لهم. وإذا سـلمنا جـدلاً أن قبـة المهـدي رمـزاً للزمـرة التي حكمت السـودان وهمـشت دارفـور وكـذلك ميـدان الخليفـة وأن مجلس البلدية هو من مباني الاستعمار وأنهم ضد هذه الساعة التي اسـتأثرت بـالثروة وتمت صيانتها وهمشت الآخرين فمـا بـال مركـز القمـة التجـاري بالمهندسـين مـا دوره في ذلك حتى يدمر ومن حوله بعض سيارات المـواطنين ألم يكـن ذلـك المتجر يخص أحد المـواطنين وهـو مـصدر رزق لقوتـه وعيالـه أم أن هنـاك شـيئاً آخر يمثله لم نكن نعلمه ويدخل في جملة الأغراض التي من أجلها تم الهجـوم على أم درمان، تلك المدينة الوادعة الراقدة على الضفة اليسرى لنهر النيل.

ولكـن لنبحـث في أسـباب الهجـوم علـى أم درمـان ونحـاول أن نـصل إلى أهدافه وأغراضه التي حققها حتى نتبين أمرنا ويعرفه أهل السـودان، بـالطبع أهـل أم درمـان الـذين هـم أهـل الـسودان إذا أخـذنا في الاعتبـار أن سـكان أم درمان توافدوا إليهـا مـن جميـع أنحـاء الـسودان وتمـازجوا مـع سـكان المنطقـة الأصليين.

سبق الهجوم على أم درمان سلسلة من الأحداث والترتيبـات والإرهاصـات وكـانت حركـة العدل والمساواة قد هـددت أكثر من مرة أن تنقل الحـرب مـن دارفور إلى العاصمة بهدف إسقاط النظام في الخرطـوم، وهـو الهـدف الأسمـى الـذي تتنـاقص في وجهـه كـل الأهـداف الأخـرى. وكـانـت حركـة العـدل والمساواة قد بدأت تحقيق ذلـك الهـدف داخـل العاصـمة بالمحـاولات التخريبيـة الـتي حـدثت في الخرطـوم فتحـركـت تحـت سـتار أبنـاء المنـاطق المهمـشة لنقـل

الحرب من دارفور إلى قلب العاصمة. وصرح قائد حركة العدل والمساواة ومجموعته بذلك في مناسبات ومرات عديدة. تلك المحاولة التي سبقها الأمين العام للمؤتمر الشعبي بتصريح لمجلة الأهرام العربي تطابق [1] حديثه مع ما كررته حركة العدل والمساواة في أكثر من موقع حيث تحدث عن إمكانية تحول السودان إلى صومال أخرى، وقال: الحكومة لا تستطيع أن تحفظ نفسها وتبدو الثورة قريبة جداً ويجب على الحكومة أن ترحل حتى لا تحدث تفجيرات ضدها.. والمناخ الآن مناسب لخروجنا ضد الحكومة.

واللاجئون من السودان إلى ألمانيا والدول الأوروبية خصوصاً على الحاج أوجد المناخ المناسب، والأحزاب في الداخل تقول "لنا أخرجوا فأنتم الأقدر على التعامل مع جماعتكم".. وبعد فترة وجيزة كانت المحاولة التخريبية التي كشف عنها وأحبطت عند اقتراب ساعة الصفر بعد أن حلل حديث د. الترابي إلى مجلة الأهرام العربي والتي فهمت على أنها إشارة لتنفيذ تلك المحاولة التي حكمت محاورها وكانت أيضاً رسالة للقوى السياسية لكي تؤيد ما يحدث ويتم وإسقاط الحكومة في الخرطوم. وكان قد خصصت لقيادة حركة العدل والمساواة في تلك المحاولة من مجلس قيادة الثورة القادم ذلك المجلس الذي حوى ٢٦ حقيبة وزارية وقيادة الثورة وضمن القائمة قيادات حركة العدل والمساواة وكان دكتور الترابي قد صرح لقناة الجزيرة في أكتوبر ٢٠٠٣م أن ما يحدث في دارفور من فعل الحكومة ولعدم اهتمامها بقضايا المهمشين لذلك لا بد أن ينفجر الوضع، ليس في دارفور فحسب بل يمكن أن يحدث في كل ولايات السودان وفي إبريل ٢٠٠٤م صرح أيضاً لقناة العربية بأنه يتبني مطالب أهل دارفور ولكن هذه المرة الوضع يختلف فقد ارتبط الهجوم

---

(1) صحيفة الأهرام المصرية بتاريخ ٢٨/٨/٢٠٠٤م السنة ١٢٣ العدد (٣٨٨).

على أم درمان بهدف آخر مدفوع القيمة بعد أن توهم الرئيس التشادي أن الخرطوم دعمت المعارضة التشادية التي حاصرته في القصر الرئاسي في أنجمينا فأصاب الهلع الرئيس التشادي وأدركت فرنسا أن المعارضة التشادية إذا استلمت السلطة في تشاد ستخرج ورقة تشاد من يدها وبالتالي تكون قد فقدت كثير من مستعمراتها القديمة واضعة في الحسبان أن المعارضة التشادية تمثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، لذلك جاء التدخل الفرنسي لإنقاذ دبي بعد حصار دام أربعة أيام على أسنة الرماح الفرنسية واضعاً في ذهنه أن السلاح الذي استخدم ضده جاء من الخرطوم . فجلس يفكر ويخطط ويرسم للانتقام من الخرطوم بعد أن قال إن الغزو الذي ضرب أنجمينا وهدد حكمه مصدره السودان تسليحاً وتدريباً وكأن تشاد ناقصة معارضين ومحاربين ومتمردين على سلطته، وفي أتون هذا التفكير والتقدير والتدبير عرض دبي على خليل إبراهيم مشروع الانتقام من السودان حتى يصدق العالم أن السودان هو الذي هدد سلطته في تشاد ، وما صدق أن يجد سودانياً واحداً ناهيك عن المئات ليقوموا بدور انتقامي انتحاري له وكان بهذا الشكل الذي وصف به الأسباب يدركها أبسط شخص في السودان لأن ما قامت به حركة العدل والمساواة من عبث في أم درمان لا يمكن تصوره في إطار عمل سياسي حكيم أو عسكري ينتهي بانتصار على أي صعيد. لذلك هذه الحركة لا تشبه أهل دارفور في شيء، هي حركة مغامرة أرادت أن تكون خاتمتها على أبواب عاصمة الصمود والكبرياء.. ومن يصدق أن حركة كانت قد تحولت من النهب المسلح إلى واجهة سياسية عنصرية الطابع تمتلك هذه الأسلحة والمعدات، لذلك نقول إن خليل إبراهيم وباسم تنظيمه، الذي لا يشبه فعله ولا قوله، أن يقوم بهذا الدور وأن يفعل بعاصمة بلاده ما

فعلته المعارضة التشادية بأنجمينا ضد دبِّي وكانت الأجهزة الإعلامية التشادية تنشر قائلة: (إن قوات المعارضة السودانية بقيادة خليل إبراهيم تدخل العاصمة السودانية واستلمت السلطة في الخرطوم من عمر البشير وأن البيان الرئاسي لخليل سيذاع بعد لحظات) وانتظر التشاديون البيان المزعوم حتى انجلى الأمر بدحر قوات خليل في أطراف أم درمان، دون تدخل قوات أجنبية كالتي أنقذت أنجمينا. وتأكد أن ما حدث ليس أمراً سودانياً بل كان تشادياً بالوكالة.. وأن الرصاص الذي انهمر في أم درمان لم نشاهده إلا عبر شاشات الفضائيات مثل ما قامت به إسرائيل في فلسطين والولايات المتحدة الأمريكية في العراق وفي غزة أخيراً!!

هجوم.. انتحاري

وبمكن القول أنه كان هجوماً انتقامياً انتحارياً إذا استرجعنا رأي الخبراء والعسكريين في تحليلهم لذلك الهجوم حيث وصفه الفريق الركن عثمان عبد الله وزير الدفاع الأسبق بأنه فرقعة في الظلام وقال إنه تصرف غبي وبليد لأبعد الحدود من خليل إبراهيم ومن الناحية العسكرية لم يكن من الممكن أن يحقق أي هدف داخل العاصمة – وكان يعرف أنه لم يرجع أي فرد من أفراده لما يعرفه عن بسالة القوات المسلحة.

أما الفريق الركن محمد بشير سليمان الناطق الرسمي السابق باسم القوات المسلحة [1] فقد وصف ما قامت به حركة العدل والمساواة: (بالخطة الخالية من أي قدر من طموحات النجاح). ومن الناحية العسكرية قال إنها قطعت مسافات طويلة فقدت معها التموين والمعلومة التي هي أساس القتال وإن تحريك قوات بهذا المستوى لتحقق هدف يفتقر للرؤية العسكرية وهو

---

(1) صحيفة آخر لحظة بتاريخ ١١ مايو ٢٠٠٨م العدد ٣٨٢٤

الاستيلاء على السلطة هذا الهدف كانت تحيط به عوامل الفشل منذ بداية التحرك من تشاد أما إذا كان هدفها المهاجمة والتخريب فإن الاغتيالات وتخريب المواقع الحيوية كان يمكن أن يتم بعمليات صغيرة داخل العاصمة وليست بهذه الطريقة وكأنه يشير في ذلك إلى المحاولة التخريبية التي حدثت في عام ٢٠٠٤م.

أما الفريق الركن آدم حامد موسى نائب رئيس هيئة الأركان تدريب ووالي جنوب دارفور الأسبق. قال إن تحركات تلك القوة مرصودة من أبشي التشادية وأضاف "حتى الهجوم على أم درمان عملية انتحارية بحتة لا تقوم على علم عسكري".

وهنا ثمة ملاحظة تجدر الإشارة إليها هي أن الخطة المعدة لعملية الهجوم الأخيرة على أم درمان تشابهت محاورها مع الخطة التي أعدت للمحاولة التخريبية السابقة والتي أحبطت عند اقتراب ساعة الصفر.

وتحدث الفريق ركن محمد زين العابدين محمد وقال إن هجوم حركة العدل والمساواة لم يحقق أهدافه بل ارتكب أخطاءً عديدة مما أدى إلى الخسائر الكبيرة في صفوف الأبرياء والمدنيين وإن خليل لا يقدم على هذا العمل المنفرد بدون وجود دعم إضافي خلال العملية وإن شن الهجوم بدعاوي التهميش لا يجد المبررات الكافية ولابد من التفكير في الحلقة المفقودة في العملية سياسياً وعسكرياً والتسهيلات المادية والمعنوية والإعلامية المتوقعة خلال المراحل المختلفة للعملية، وبعد العملية في حال نجحت المرحلة الأولى من العملية.. وكان رئيس حركة العدل والمساواة قد صرح في حوار له مع الشرق الأوسط[1] حول هجوم حركته على أم درمان قائلاً: (لا بد لنا أن

---

(1) الشرق الأوسط بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٢م

نشكر كل الذين ساندوا عملنا في اقتحام أم درمان) مشيراً إلى أن لهم علاقات جيدة مع المهمشين.. ووصف العملية بالنجاح.

وكان تحليل الخبراء العسكريين قد وصف الهجوم والترتيب له بغير الجيد وقالوا إنه لا يمت للعمليات العسكرية بصلة. ومما يدعم هذا الحديث أن الخلافات بين قيادات حركة العدل والمساواة في عدم المجازفة بالذهاب إلى الخرطوم وفي امكانية تغيير الوجهة إلى الأبيض أو سد مروي أو غيره كان مطروحاً حتى من أقرب قادة الحركة لقائدها. ولكن كان إصرار قائد الحركة إن يزج بقواته في معركة غير معروفة الحسابات رغم كل الآراء المعارضة، حيث نصحه بعض قياداته بعدم الإقدام على ذلك العمل بالهجوم على أم درمان. وكان رأيه فوق كل آراء قادته الذين يرون أن الهجوم على أم درمان يعد تهوراً وغير محمود العواقب وستكون نتيجته كنتيجة غزو (١٩٧٦م) "المرتزقة".

عملية الذراع الطويل

كشفت صحيفة هـا ارتس الإسـرائيلية بتـاريخ ٢٠٠٨/٢/١٦م معلومات تتحدث عـن صفقات أسلحة أبرمتهـا تـل أبيـب مـع بلـد مجاور للسودان يعتبر ساحة للحركـات المتمـردة في دارفـور، وذلـك في اشـارة ضـمنية إلى تـشاد، كما جاء في الصحيفة أن دراسة لمعهد تحديث أبحاث قضايا الدفاع والأمن بالعاصمة البلجيكية بروكسل تحـدثت عـن تهريـب الـسلاح الاسـرائيلي لدارفور وقالـت إن إسـرائيل تغـرق دارفـور بالـسلاح مـشيرة إلى أن المخـابرات الأردنيـة كـشفت مـؤخراً عـن شـبكة لتهريـب أسلحة إسـرائيلية إلى دارفـور متورط فيها نجل زداني بانومس المدير السابق للموساد وذلـك يهـدف إلى دعـم المتمردين. كانت تلك المعلومات تشير إلى أن حركة العدل والمساواة تحصلت على أسلحة بمستوى معين للقيام بعمل معـين، وأكـدت هـذه المعلومـات نوعيـة الأسلحة التي هاجمت بها الحركة أم درمان وتم ربط كل ذلك بما قامت به حركة العدل والمساواة لإنقاذ الرئيس دِبّي من المعارضة التشادية عندما طلب وزير الدفاع التشادي أن تتدخل قوات الحركة لفك الحصار عن الرئيس دِبّـي وكانت رغبة خليل قويـة في ذلـك ويظهـر ذلـك مـن خـلال رفـض خليـل طلـب المعارضـة التـشادية بعـدم تـدخل حركـة العـدل والمـساواة في فـك الحـصار المفروض من قبلها على دِبّي واغرت المعارضة حركة العدل والمساواة بـدعمها في حـال سـقوط الحكومـة التـشادية ورفـض خليـل ذلـك.. وكـان ذلـك موقفـاً حفظتـه لـه القيـادة التـشادية. ووفـرت لـه الـدعم والـسند وكافأتـه ولكـن الحكومـة التشادية لـن تنـسى نـصيبها عنـدما أرادت أن تقوم حركـة العـدل والمساواة بالوكالة عنها بعمـل يهـز الخرطوم فكـان الهجـوم الانتحـاري علـى أم درمان.. ويذكر أن دوسة دِبّي شقيق الـرئيس التـشادي قـد شـكر حركـة

العدل والمساواة على وقفتها القوية مع النظام في تشاد وطرد المعارضة من القصر الجمهوري بأنجمينا، وقال لهم ما يجمع الحركة بتشاد أكبر من ما يجمعها بالسودان. وكان ذلك بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠٠٨م أي قبل الهجوم على أم درمان بشهرين ويبدو أن فترة الشهرين هي فترة التدريب على الأسلحة الجديدة ورسم الخطط وحشد القوات لمهاجمة أم درمان وقابل خليل أيضاً في نفس التاريخ الرئيس التشادي وهنأه على الانتصار على المعارضة وقال له إن إمكانات حركة العدل والمساواة تحت تصرفكم وقال إن المعارضة مدعومة من قبل الخرطوم.. ووافقه الرئيس التشادي على ذلك وتعهد أن يرد على الحكومة السودانية.. وبعد فترة لا تتجاوز الخمسة عشر يوماً اكتمل وصول قوات حركة العدل والمساواة إلى معسكر تابع لسلاح المدرعات التشادي بمنطقة أبوسنينة بغرض التدريب والتجهيز لغزو العاصمة رداً على مساندة الخرطوم للمعارضة في غزوها إنجمينا ومحاصرة قصر دبي. على أن يتم ذلك بسرية وأخطرت إنجمينا بعض السفارات بذلك وتم تدريب قوات حركة العدل والمساواة على الأسلحة التي استخدمت في الهجوم على أم درمان مثل الأسلحة المضادة للطائرات ١٤,٥ ملم والمدفع سام ٧ ومدافع ضد الحصون والمباني وغيرها.. بقيت تلك القوات بذلك المعسكر قرابة الشهرين وفي تلك الفترة اكتملت الترتيبات للعملية من الجانب التشادي، ثم تحركت قوات الحركة من معسكر ابوسنينة إلى أبشي وفي طريقهم إلى أم جرس دخلت قوات العدل والمساواة معسكر «دوقوية» وتمت مخاطبتهم والدعوة للانضمام لقوات الحركة لكن رفض اللاجئون ذلك فتوعدتهم الحركة فانضم لها ستون من اللاجئين ثم اتجهوا إلى وادي هور حيث منطقة

«كاريـاري» داخـل الحـدود التـشادية[1] ثـم اتجهـوا إلى أم جـرس علـى بعـد ٥٠ كيلو عن الحدود السودانية داخل العمق التشادي.. وفي أم جرس ظهر الموقف الفرنسي بجلاء حيث لحقت المستشارة السياسية بالسفارة الفرنسية بانجمينا بقوات حركة العدل والمساواة بأم جرس وطلبت اجتماعاً عاجلاً مع قيادة الحركة وسألت عن أوضاع الحركة وتحدثت عن أزمة دارفور.

وصلت قوات حركة العدل والمساواة في أول مايو ٢٠٠٨م إلى منطقة جبل عيسى تلك المنطقة التي أفصح فيها قائد الحركة عن نيتهم التوجه للخرطوم مباشرة فكانت الأسئلة تترى على قائد الحركة عن معرفة قواتهم بحرب المدن. فكانت دفوعات قائد الحركة "أن لهم قوات داخل الخرطوم ستحارب معنا" وصلت قوات الحركة إلى وادي المجرور وهنا تساءل الناس عن القوات التي تحارب معهم من الداخل وأن المعلومات عنها غير متوفرة. فرد قائد الحركة "نحن تبقت لنا كيلومترات قليلة وندخل أم درمان وإذا دخلنا في اشتباك مع قوات الحكومة سنكون كسبنا إعلامياً" وكان بادياً على دكتور خليل الإصرار برغم التحذيرات من قادته.

اختارت حركة العدل والمساواة الهجوم على أم درمان مع صلاة الجمعة ٢٠٠٨/٥/٩م وانشغال الناس بصلاة الجمعة وبالتالي يسهل القبض وتصفية القيادات المرصودة أثناء خروجهم من المساجد وبالتالي تتم السيطرة الكاملة بالتنسيق مع القوات التي سوف تساندهم من الداخل. وكان مخطط أن تصل الخرطوم قوات أخرى موجودة في تشاد أغلبها من الجيش التشادي بعد أن تسلم الحركة السلطة وتذيع بيانها الأول فكانت خطة دخول قوات الحركة أن تتم عبر أربعة محاور أول تلك المحاور محور القاعدة الجوية

---

(1) انظر الخريطة المرفقة.

ومنطقة كرري العسكرية والمحور الثاني محور الإذاعة وجسر شمبات وجسر النيل الأبيض وجسر الإنقاذ ومحور ثالث وهو محور القيادة العامة والمطار ورئاسة جهاز الأمن والمخابرات الوطني ومحور رابع داعم للمحاور الثلاث.

من وادي الملك إلى المرخيات:

وقبل أن تهاجم قوات حركة العدل والمساواة أم درمان وفي التاسع من مايو ٢٠٠٨م وفي منطقة وادي الملك في شمال كردفان بدأت بعض المعارك المتفرقة ودمرت عربات الحركة وخرجت القوات المسلحة للتصدي لقوات الحركة في منطقة غرب أم درمان ولكن تغير اتجاه قوات حركة العدل والمساواة واتجهت شمالاً بعد أن تم تنوير قوات الحركة من الداخل بتحركات القوات المسلحة وفي يوم ١٠ مايو عصراً بدأ الهجوم على أم درمان وكانت أولى المعارك عند المرخيات في بداية شارع شريان الشمال ومعسكر لتدريب القوات المسلحة توزعت بعد ذلك قوات الحركة في اتجاهات المحاور التي ذكرناها وحاولت احتلال القاعدة الجوية والدفاع الجوي بوادي سيدنا ومجموعة توجهت إلى الخرطوم وهي قوات محور القيادة العامة فكانت معركة الجسر ومبنى البلدية، وأثناء المعارك نشط إعلام العدل والمساواة عبر الإذاعات العالمية حيث نقلت الفضائيات بصوت دكتور خليل[1] "استلمت قواتنا أم درمان كلها وهي تتوجه الآن إلى القصر الجمهوري. الآن استلمنا ٨٠٪ من الخرطوم. وقدم نداء للحركة الشعبية يطمئنها بأن نجاح الحركة (حركة العدل والمساواة) لا يعني إلغاء اتفاقية نيفاشا.

(1) صحيفة آخر لحظة بتاريخ ١٥ مايو ٢٠٠٨م،

وكانت قوات حركة العدل والمساواة استخدمت المدافع الرباعية الثنائية بكثافة وبدأت حملة تدميرية لبعض المناطق الخدمية فهاجمت مصنع للطوب الحراري غرب أم درمان فاستشهد المدير العام لشركة الزوايا للطوب الحراري والمدير المالي للشركة والمدير الفني (مصري الجنسية) وفني الكهرباء (مصري الجنسية) وفني كهرباء آخر. وكان هؤلاء الخمسة في اجتماع بالمبنى الإداري بالمصنع بالرغم من أن العربات المدنية تقف أمام المبنى وظاهر للعيان أن المبنى لافتاته مدنية وليست عسكرية. واتجهوا نحو المسجد في مجمع نور الإسلام ودمروا المسجد ودخل عدداً من قوات حركة العدل والمساواة إلى غرفة إمام المسجد واطلقوا عليه وابلاً من الرصاص واردوه قتيلاً فاستشهد الشيخ الصادق سعيد. وبعد المقاومة التي وجدتها القوات المهاجمة من قبل قوات الاستطلاع وبعض قوات الارتكاز فتحركت قوات الغزاة بسرعة جنونية انتحارية داخل أم درمان في منطقة كرري وسوق ليبيا فدارت معارك شرسة في منطقة كرري العسكرية ومواجهة أمام جامعة التقانة وأخرى مع قوة الاحتياطي على شارع الشنقيطي قرب النادي القبطي ومعركة شرسة بشارع العرضة وفضت القوات النظامية في معركة العرضة وردت بعنف على الغزاة وتحركت قوات المدرعات بالإذاعة والتلفزيون واشتبكت معهم جوار القسم الأوسط أم درمان وكانت قوات حركة العدل والمساواة قد صوبت نيرانها نحو قبة الإمام المهدي وبيت الخليفة والحقت الضرر بتلك المواقع كما قصفت مبنى البلدية حيث رئاسة معتمدية أم درمان.

وكان هدف تلك القوات استهداف المعالم البارزة والتاريخية لأم درمان وأصابت مئذنة ميدان الخليفة على الجهة الجنوبية الغربية للميدان. وحدثت

اشتباكات في محطة بانت وكانت في الجانب أكبر معركة بطولية عندما حاول الغزاة عبور جسر الإنقاذ تلك المنطقة التي تقع على الجهة الغربية لجسر الإنقاذ حيث حرقت قوات حركة العدل والمساواة سيارات المواطنين على جانبي الشارع ودمرت بعض الشاحنات دماراً شاملاً وكذلك بعض المناطق التجارية.

وعند وصول مدرعات القوات المسلحة للمنطقة والاشتباك مع الغزاة وقوات الاحتياطي تقاتل ببسالة لمنع دخول قوات الحركة للجسر تم تدمير عربات الغزاة وحسمت المعركة وهربت ما تبقت من قوات الحركة، فتشتت القوات إلى داخل الأحياء عندما هرب القادة وتركوا العربات المحملة بالأسلحة والذخائر وحاول آخرون استقلال مراكب الصيد للهروب ولكن قوات الاحتياطي كانت بالمرصاد.

فشل العملية:

وهنا تبخرت أحلام خليل إبراهيم بعد أن أبلغ بفشل العملية وكان ذلك في تمام الساعة السادسة وخمسة وأربعين دقيقة من عصر ١٠ مايو فحسمت المعركة تماماً فولوا هاربين يمسكون بخيوط السراب وتكسوا وجوههم الخيبة... قتل من قتل وأسر من أسر وتوارى الآخر بين مقابر حمد النيل ومنازل بعض الأهل والأصدقاء ومنهم من ولي هارباً. فبدأ ليل طويل في الملاحقة والمطاردة مع تجاوب عدد كبير من المواطنين مع القوات النظامية وتسليم كل من وقع في أيديهم وهنا بدأت حملة إعلامية أخرى ولكن هذه المرة من خارج الحدود تؤكد أن قواتنا ما زالت تحارب على مشارف الخرطوم واستلام القصر وأن إذاعة البيان ما هي إلا مسألة وقت وأن المواطنين يرفعون أيديهم ملوحين بالنصر لقوات حركة العدل والمساواة.

وانتهى الهجوم على أم درمان مخلفاً دماراً شاملاً وهزيمة للحركة افقدتها عدداً من قياداتها وآلياتها العسكرية والحقت بها هزيمة نفسية ومعنوية.

أسلحة وعتاد الحركة العسكرية والبشرية:

كانت بداية تسليح حركة العدل والمساواة عبارة عن أسلحة خفيفة (كلاشنكوف) ولم تكن متدربة على أسلحة أخرى بالشكل الذي هاجمت به مدينة أم درمان وحتى الأسلحة التي استخدمتها قبل ذلك في الميدان لا تتعدى الأسلحة العادية المستعملة في دارفور وإن كانت متطورة لحد ما ومتوفرة في سوق الأسلحة.

تتحصل الحركة على الأسلحة من علاقاتها بالحكومة التشادية وما استولت عليه في معاركها التي خاضتها في مقاطعات وقر بشرق السودان وداخل دارفور وتشاد كما تملك الحركة أسلحة رشاشة عيار ١٤،٥ملم ومدفع (SBG9) وهذا النوع من السلاح متطور وحديث ومدفع (B10) هاون عيار (٨٢) مدفع هاون ٧٥/٦٠ ملم مدفع هاون عيار (١٢٠) ورباعي ودشكات، مدفع سام ٧ ومدفع زو ٣٧ملم ومدفع م ط ٢٣ملم وهو سلاح مضاد للطائرات وأغلب تلك الأسلحة أسلحة حديثة وهي أسلحة جيوش نظامية ولم تكن في سوق السلاح المحلي أو دول الجوار ولكن يبدو أن الحركة تحصلت عليها من دعم خارجي ومن دول لها جيوش منظمة أو امداد عسكري رسمي من جهة ما ولكن إذا تابعنا المكاتبات واليوميات وأوامر التحرك التي ضبطت مع قيادات حركة العدل والمساواة التي هاجمت أم درمان يتضح لنا مدى الدعم الذي وفرته تشاد للحركة ويتوقع أن تكون هذه الأسلحة من القوات التشادية أو جهات داعمة للحركة أو عبر المنظمات

التي لها أجندة غير العمل الإنساني وغيره من الواجهات عبر الحكومة التشادية وهذا هو الأرجح إذا تابعنا تصريحات القيادات الإسرائيلية أو اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا التي يمكن أن تكون دفعت فواتير تلك الأسلحة لتجار السلاح العالميين المعروفين بتجارة السلاح وأثناء الحروب ومن خلال المستندات[1] ثبت أن الحكومة التشادية سلحت بعشرة (١٠) قرنوف وعشرة وخمس عشرة عربة محملة بالأسلحة عربيتن محملة برشاش ٢٢ملم عربيتين محملتين بثاني ١٤،٥ملم، وعربة (SBG9) محملة بثنائي ١٤،٥ملم وتم تزويدها في أبشي بعدد خمسة مدفع (١٠٦) حجم عربا قباتي (١٤،٥ملم) ومائة قطعة كلاش ومجروس به عدد (٦٠٠) دانة أربجي وعشرة مدفع راجمة كبيرة (١٣٢ملم) ماسورة واحدة بالإضافة لشحنتين من ذخائر مختلفة (كلاش، قرنوف، دوشكا، زو ٣٧ملم) م ط ٢٣ ملم، ١٠٦ ملم.

استولت الحركة أثناء مساندتها للرئيس التشادي بعد دخول المعارضة لانجمينا على مدفع (١٠٦) ٢ راجمة ١٢ ماسورة، أربعة مدافع ثنائي ١٤ ملم واثنين مدفع م ط ٢٣ ملم، ومن الأسلحة التي ضبطت في الهجوم على أم درمان راجمة ١٠٧ أحادية الدليل وعددها سبع مزودة بمناظير وهي تستخدم في السودان لأول مرة للأهداف الكبرى والصغرى ويسهل حملها على الكتف وسريعة الاستخدام والراجمة ١٢٢ ملم وعددها اثنين وأشياء كثيرة أخرى حسب جدول المضبوطات وآخر يومية للمخزن لحركة العدل والمساواة يوم ٧/٤/٢٠٠٨م ضبطت مع الوثائق الأخرى.

---

(1) انظر الملاحق المرفقة.

م	الصنف	الوارد	المنصرف	المتبقي
١	راجمة واحد ماسورة	١٠	٧	٣
٢	م ١٢٢ ١٠ p	٦	-	٦
٣	كلاش	١٠٠٠	٥٤٦	٤٥٤
٤	سام	٢٢	-	٢٢
٥	مسدس سام	٢	-	٢
٦	ذخيرة كلاش	١٦٣٦٢٠	٦٦٣٠٠	٩٧٣٢٠
٧	ذخيرة ج	٢٠٨٠٠	١٠٤٠	١٩٧٠
٨	ذخيرة قرنوف	٣٤٤٤٠	١٠٠٠	٣٣٤٤٠
٩	ذخيرة مضاد	٤٢٦٠	٢٠٠	٢٢٦٠
١٠	ذخيرة تيرا	٥٨٨٠	-	٥٨٨٠
١١	دانة ١٠p	٩٠	-	٩٠
١٢	دانة راجمة	١٨٠	٧٠	١١٠
١٣	دانة اربجي	٢٤٦	١٢٣	١٢٣
١٤	دانة ١٠٦	٨٠	-	٨٠
١٥	ذخيرة دوشكا	٤٨٠	٤٨٠	-

آخر يومية للمخزن قبيل الهجوم وجدت مع المستندات والوثائق بعد هروب قادة حركة العدل والمساواة.

عموماً كانت قد ضبطت أنواع من الأسلحة عقب فرار قوات حركة العدل والمساواة وتشتتها داخل الأحياء وأطراف المدن ومنهم من تاه في الصحراء وآخرون وجدوا على الحدود الشمالية الغربية لولاية النيل الأبيض. تركت الحركة وراءها معظم مستنداتها إذا لم تكن جلها فكانت السجلات شبه كاملة عن القوات والأسلحة والذخائر والسيارات ومضابط إجتماعاتها وبطاقات لقوات تشادية وعلامات عسكرية تشادية فكانت معروضات معرض الفداء شاهداً على ذلك بالرغم من عدم تجميع بعض السيارات التي استخدمت في الهجوم على أرض المعرض.

معروضات معرض الفداء من الأسلحة والمقتنيات

نوع العربة	الموديل	السرعة ك/س	السلاح المحمل عليها
كروزر	٢٠٠٨	٢٠٠	راجمة عيار ١٠٧ + صاروخ ١٢٢ملم
كروزر	٢٠٠٨	٢٠٠	مدفع ١٠٦ ملم
كروزر	٢٠٠٧	١٨٠	كاتيوشا راجمة ١٠٧ ملم
كروزر	٢٠٠٨	٢٠٠	راجمة ٤٠ دليل معدل واحد ماسورة + ٥ دانات ١٢٢ملم
كروزر	٢٠٠٨	٢٠٠	راجمة كاتيوشا ١٠٧ ملم
كروزر	٢٠٠٨	٢٠٠	راجمة ٤٠ معدل واحد ماسورة ١٢٢ملم.
كروزر	٢٠٠٨	٢٠٠	+ مدفع ١٠٦ + أربيجي B10
كروزر	٢٠٠٧	٢٠٠	ثنائي مضاد للطيران
كروزر	٢٠٠٨	٢٠٠	مدفع ثنائي مضاد للطيران عيار ١٤/٥ ملم
كروزر	٢٠٠٧	١٨٠	مدفع عيار ١٠٦ملم
كروزر	٢٠٠٨	٢٠٠	دوشكا مضاد للطيران + رشاش قرنوف
كروزر	٢٠٠٨	٢٠٠	رباعي مضاد للطيران
كروزر	٢٠٠٨	٢٠٠	ثنائي مضاد للطيران
كروزر	٢٠٠٨	٢٠٠	ثنائي مضاد للطيران
كروزر	٢٠٠٧	٢٠٠	ثنائي مضاد للطيران
كروزر	٢٠٠٨	٢٠٠	ثنائي مضاد للطيران
كروزر	٢٠٠٧	١٨٠	ثنائي مضاد للطيران
كروزر	٢٠٠٧	١٨٠	دوشكا
كروزر	٢٠٠٨	٢٠٠	دوشكا + أربيجي + دانات أربجي + عبوات ناسفة + صندوق خزن كلاشات
كروزر	٢٠٠٧	١٨٠	عليها مدفع أربجي + ٣٠ كلاش + ١٥ أربحي + عبوات داعمة
كروزر	٢٠٠٧	١٨٠	مدفع أربجي + ١٥ كلاش

رشاش قرنوف + ذخائر + قرنوف + ذخائر مدفع + ثنائي + ذخيرة دوشكا + كلاشات	٢٠٠	٢٠٠٨	كروزر
دوشكا	٢٠٠	٢٠٠٨	كروزر
دوشكا	٢٠٠	٢٠٠٨	كروزر
دوشكا	٢٠٠	٢٠٠٨	كروزر
دوشكا	١٨٠	٢٠٠٨	كروزر
أربجي + دانات	٢٠٠	٢٠٠٨	كروزر
دوشكا	١٨٠	٢٠٠٧	كروزر
دوشكا + أربجي + شنط الجمالي	٢٠٠	٢٠٠٨	كروزر
٣ قرنوف + كلاشات	١٨٠	٢٠٠٧	كروزر
دوشكا	٢٠٠	٢٠٠٨	كروزر
مدفع	٢٠٠	٢٠٠٨	كروزر
دوشكا	٢٠٠	٢٠٠٨	كروزر
مدفع	٢٠٠	٢٠٠٨	كروزر
قرنوف رشاش + دوشكا	١٨٠	٢٠٠٥	كروزر
أسلحة + مواد غذائية (خاصة مواطن)	١٨٠	٢٠٠٧	كروزر
راجمة	٢٠٠	٢٠٠٨	كروزر
دوشكا	١٨٠	٢٠٠٥	كروزر
كاتيوشا عيار ١٠٧ ملم	١٨٠	٢٠٠٥	كروزر
أدوات طبية	٢٠٠	٢٠٠٨	كروزر
دوشكا + قرنوف	٢٠٠	٢٠٠٨	كروزر
دوشكا	١٨٠	٢٠٠٧	كروزر
دوشكا	١٨٠	٢٠٠٧	كروزر
ثنائي مضاد للطيران ٣٧	١٨٠	٢٠٠٧	كروزر
دوشكا	١٨٠	٢٠٠٧	كروزر
دوشكا	١٨٠	٢٠٠٧	كروزر
دوشكا	٢٠٠	٢٠٠٨	كروزر

كروزر	٢٠٠٧	١٨٠	دوشكا
كروزر	٢٠٠٧	١٨٠	دوشكا
كروزر	٢٠٠٥	١٨٠	غذاء ومواد طبية
كروزر	٢٠٠٨	٢٠٠	دوشكا
كروزر	٢٠٠٧	١٨٠	دوشكا
كروزر	٢٠٠٧	١٨٠	دوشكا
كروزر	٢٠٠٨	٢٠٠	دوشكا
كروزر	٢٠٠٧	١٨٠	مدفع هاون
كروزر	٢٠٠٧	١٨٠	مدفع
كروزر	٢٠٠٦	١٨٠	هاون
كروزر	٢٠٠٧	١٨٠	مواد غذائية
كروزر	٢٠٠٨	٢٠٠	دوشكا
٢٠كروزر	محترقة تماماً	❖	جميع الكروزرات لها ٢ تانك للوقود أمامي وخلفي تعمل بثلاثة أنواع من الوقود، بنزين، أكسيد طيران، جازولين ومصممة خصيصاً لتلائم جميع الأجواء

وحسب تصنيف سلاح المهندسين وسلاح الأسلحة وجد إن الأسلحة التي استخدمت في الهجوم على أم درمان معظمها أسلحة ثقيلة لا يمكن أن تستخدم داخل المدن إذا عرفنا نوع الأسلحة ومداها فنجد على سبيل المثال لا الحصر أن المدفع الثنائي مداه (٤٠٠٠) متر والرباعي (٢٥٠٠) متر والدوشكا (١٥٠٠) متر والقرنوف ما بين ٥٠٠ – ٦٠٠ متر، دانة الأربجي + شظايا + مدفع م ط (١٥٠٠ جوي) مدفع الكاتوشا (٦٦٥٠) متر وتستخدم هذه الأسلحة استخدامات مختلفة فالمدفع ١٠٦ يستخدم للضرب المباشر يعمل بالرموت كنترول على ٥٠ متراً والأربجي ٩ مداه ٤٠٠٠ متر يستخدم لضرب الدشم الخرسانية والمباني. أما الكاتيوشا يستخدم لضرب الكباري

والمباني أما الدوشكا مداها الأفقي ١٥٠٠ متر وتستخدم أيضاً لمضاد للطائرات لمسافة ٢٠٠ متر رأسي.

كما استخدمت قاذفات الأربجي لضرب الدبابات والمدرعات وناقلات الجنود والدشم الخرسانية كما نجد المدفع (بي ١٠) يستخدم لتكسير الكباري والدبابات والأشياء الصلبة ويصل مداه إلى اثنين كيلو وهو أمريكي الصنع حملت تلك الأسلحة على عربات رباعية الدفع (كروزر) قدر عددها بـ (١٩٠) عربة وعدد المقاتلين ١٦٠٠ مقاتل بما فيهم الأطفال.

بالإضافة إلى أربعة مناظير بترول ومعدات صيانة كاملة وكانت تلك الأسلحة لها طاقمها الذي درب عليها داخل تشاد وبمشاركة قوات عسكرية تشادية بين القتلى وبعض الفارين الذين تركوا أمتعتهم والتي ضبطت كمستندات ووثائق.

رغم من تلك الأسلحة وتطورها لم تصمد عملية الذراع الطويل أكثر من ساعتين خلفت وراءها عدداً من الشهداء والقتلى والجرحى ودماراً كبيراً وسط ممتلكات المواطنين وعدداً كبيراً من المجندين الأطفال من قبل حركة العدل والمساواة وتراوح أعمارهم بين العشر سنوات وسبعة عشر عاماً وهذه قصة أخرى وجريمة دولية أخرى ارتكبتها حركة العدل والمساواة في حق هذا الشعب وفي حق أطفال دارفور وتشاد، هذا ما كشفه التحري مع الأطفال أو الأخرين حسب ما أوردته بعض وسائل الإعلام الرسمية. فاستقبلت مستشفى أم درمان نفسها أكثر من ٣٢١ جريحاً و٢٧ شهيداً من المدنيين وأعداد مماثلة في مناطق أخرى في أم درمان وأبوسعد والثورات وسوق ليبيا وأم بدات ودمروا سيارات الإطفاء التي حاولت إطفاء بعض الحرائق.

كما كانت هناك خسائر وسط القوات النظامية التي خاضت معارك ضارية مع قوات حركة العدل والمساواة التي صدتها خلال فترة وجيزة حاسمة من الناحية العسكرية ولم يسلم الأطفال والشيوخ والنساء من نيران قوات العدل والمساواة وحتى المآذن ودور العبادة وأئمة المساجد لم يسلموا من القتل والدمار.

الهجوم على أم درمان وتجنيد للأطفال:

كشف الهجوم على أم درمان أن حركة العدل والمساواة وتجنيدها للأطفال يشكل مخالفة لكل الأعراف والقوانين الإنسانية التي تمنع استعمال الأطفال في الحروب.

وأكد الأطفال المستجوبين أن حركة العدل والمساواة تمارس عليهم التهديد بالقتل أو التعذيب في حالة الرفض كما تقوم باختطاف بعضهم من مناطق الزراعة والرعي ومن داخل معسكرات اللاجئين.

كما تقوم بإغراء بعض منهم بالمال أو تضليل أسرهم بمنح هؤلاء الأطفال فرصاً للدراسة والتعليم في خارج السودان.

كما تقوم بحملات تجنيد واسعة داخل معسكرات النازحين واللاجئين بدولة تشاد وتقوم الحركة في بعض الأحيان بفرض تجنيد عدد معين من الأطفال فرضاً على المناطق التي يسيطرون عليها وتلقى هؤلاء الأطفال تدريبات عسكرية حيث تم تدريب الذين شاركوا في الهجوم على مدينة أم درمان في معسكر أم جرس بتشاد وكان هؤلاء الأطفال يقومون بأعمال شاقة مثل غسل الملابس وإعداد الطعام وبعض المشروبات وجمع الأخشاب لطهي الطعام.

زجت الحركة بعدد تسعين طفلاً في الهجوم على أم درمان تتراوح أعمارهم بين (١١ – ١٦) عاماً بينهم ثمانية أطفال تشاديين.

ويبدو أن بعض المنظمات قد ساعدت حركة العدل والمساواة في تجنيد الأطفال وأن هذا العمل تم على مسمع ومرأى بعض تلك المنظمات قد يكون تحت مرأى ومسمع القوات الدولية الموجودة بدارفور كيف لا وقوات حركة العدل والمساواة عبرت من تشاد حيث معسكر أم جرس ودخلت إلى العمق

السوداني، ألم ترى قوات حفظ السلام هذه القوات، وبهذا العدد المهول من العربات والقوات والآليات العسكرية. ونسأل أين موقع القوات الأوروبية التي تنشر على الحدود الشرقية بين السودان وتشاد، ألم تمر بها تلك القوات وهي تعبر الحدود بين السودان وتشاد. وهذا لعمري يؤكد الأبعاد والمواقف الخارجية، فالهجوم بالطريقة والكيفية التي تم بها وبالكم الكبير من السيارات والأسلحة المجهزة بطريقة خاصة والتمويل المالي الوفير الذي قدرته بعض المصادر بما يتراوح بين ١٥٠ و٣٠٠ مليون دولار، يفوق بكثير قوة وقدرة حركة العدل والمساواة الأمر الذي يثبت الدور التشادي. وربما أدوار أخرى لم يتم الكشف عنها بعد[1].

وأشارت بعض الصحف لدور ليبي في الهجوم بالعتاد والأموال اللازمة للتحرك.. ونجحت قوات حركة العدل والمساواة في الدخول إلى مشارف أم درمان بعد أن قطعت مسافة تزيد على آلاف الكيلومترات وهو أمر يستلزم قدراً كبيراً من التخطيط والمهارة في التنفيذ وأيضاً العون الاستخباري واللوجستي الذي آثار كثير من علامات الاستفهام حول مصادره ووسائله.. وبوجود الأطفال ضمن تلك القوات تكون حركة العدل والمساواة قد خرقت القوانين الدولية التي تمنع استعمال الأطفال لأي أغراض عسكرية ناهيك عن التجنيد القسري للأطفال في الحروب. وكانت بعض التحريات قد كشفت عبر بعض وسائل الإعلام إن هؤلاء الأطفال لم يكن لهم حرية اختيار الجندية والعسكرية.

وبعد أن وضعت السلطات السودانية يدها على هؤلاء الأطفال الذين زج بهم في الهجوم على أم درمان، شكلت لجنة عليا للإشراف على هؤلاء

---

(1) السياسة الدولية – مركز الإهرام – ص ١٩٤، العدد الثالث والسبعون بعد المائة يوليو ٢٠٠٨م.

الأطفال ومعالجة أوضاعهم وفق مبادئ الدين الإسلامي والقوانين الدولية الأخرى والتزاماً بالمواثيق والمعاهدات الدولية التي تحرم استخدام الأطفال في الحروب وبعد الاستجوابات عزل هؤلاء الأطفال في مكان لرعايتهم وتوفير الحماية القانونية لهم، وكشفت التحريات أن أغلب الأطفال من قبيلة الاترنقا ومسيرية جبل والمساليت وعدد بسيط من البرقو والزغاوة بالرغم من أن أغلب قادة حركة العدل والمساواة من قبيلة الزغاوة مم يؤكد أن التجنيد ليس بالرغبة بل كان قسراً وإذا كان طوعاً لكان ذوي القربى أولى!.

سمحت السلطات السودانية للمنظمات بزيارة هؤلاء الأطفال وتفقد أوضاعهم، وفي مقدمتها الأمم المتحدة ممثلة في اليونسيف وعدد كبير من منظمات المجتمع المدني وذوي الأطفال المتعرف عليهم.

وقد أشادت المنظمات المعنية بجهود الحكومة السودانية والتزامها بالاتفاقيات الدولية. وأعلنت اليونسيف في بيان إدانتها لما قامت به حركة العدل والمساواة بتجنيدها للأطفال واستخدامهم في الهجوم على أم درمان وأكدت المنظمة أن الأطفال الذين تفقدتهم يتمتعون بصحة جيدة.

وأوضحت منظمة (انقذوا الأطفال) العالمية أن المجتمع الدولي وفي سبيل محاربة استخدام الأطفال المقاتلين توسع في تعريفه لجرائم الحرب لتتضمن الزج بالأطفال دون سن الثامن عشر في النزاعات المسلحة وأشارت إلى أنه لا بد من النظر من زاوية إنسانية للأطفال المقاتلين في حركة خليل بأنهم في الأساس ضحايا حرب.

منظمات المجتمع المدني والناشطون في مجال حقوق الطفل أدانوا ما قامت به حركة العدل والمساواة بتجنيدها للأطفال القصر والزج بهم في حرب أم درمان وأوضحوا أن عمل الأطفال في حد ذاته يعد إنتهاكاً لحقوقهم

فما بالك بعملهم كمقاتلين ودون أن يتم تدريبهم ناهيك عن استخدامهم كدروع بشرية الأمر الذي يعد جريمة دولية بغض النظر عن جوانبها السياسية، لذا فإنه بات في حكم المؤكد أن يلاحق خليل بتهمة إرتكاب جرائم ضد الإنسانية.

منظمة وايجنيق بيس البريطانية الناشطة في محاربة التجنيد العسكري للأطفال وفي تقرير لها أصدرت إدانة لما قامت به حركة العدل والمساواة بتجنيدها للأطفال القصر وأوضحت المنظمة أن لديها أدلة وبراهين تثبت تورط الحركات المسلحة وبالأخص حركة العدل والمساواة في عمليات التهريب والتجنيد العسكري للأطفال من داخل معسكرات اللاجئين السودانيين بتشاد وعلى مرأى ومسمع وعلم السلطات التشادية وقوات الإتحاد الأوروبي المنوط بها حماية هذه المعسكرات. ورغماً عن تلك الشواهد والبيانات الحية أعلنت حركة العدل والمساواة أن مشاركة أطفال في الهجوم على أم درمان وما يثار عنها بأنه تلفيق تهمة وأن الأطفال المستخدمين هم من المشردين الذين تم تجميعهم من شوارع العاصمة، إلا أن الصور التي إلتقطتها وكالات أجنبية لقوات العدل والمساواة تؤكد ذلك وأيضاً التحريات التي أجرتها السلطات مع هؤلاء الأطفال أكدت على ذلك وهنا نأخذ نموذجاً واحداً فقط، طفل اسمه بابكر آدم درة يعقوب قال (أنا من شمال الجنينة، كنت ماشي إلى بئر سليمة قبضوني وودوني كارياري ومن هناك ودوني إلى أم جرس في تشاد وما دربوني وكنت بشتغل شاي وموية وبعد ذلك طلعنا الصحراء حتى ما جئنا هنا).

بهذا الشكل تكون حركة العدل والمساواة قد ارتكبت جرائم في حق هؤلاء الأطفال لأن المؤتمر الدولي الذي انعقد في باريس في فبراير ٢٠٠٧م ناقش

موضوعاً واحداً عن الأطفال المرتبطين بجماعات مسلحة وقد عرَّف هذا المؤتمر الطفل المجند (أي شخص دون الثامنة عشر من عمره يقوم بأعمال قتالية أو يستخدم من قبل مجموعات مسلحة بصرف النظر عن المهام التي يؤديها). وهذا التعريف يؤكد أن الأطفال الذين استخدمتهم حركة العدل والمساواة في الهجوم على أم درمان هم أطفال قصر ينطبق عليهم هذا التعريف.

وينص ميثاق الاتحاد الإفريقي لحقوق الطفل لعام ١٩٩٠م الذي يلتزم به السودان في مادته الرابعة على تعهد الدول الإفريقية باحترام قواعد القانون الإنساني الدولي عند نشوء النزاعات المسلحة التي تؤثر على الأطفال.

وتكون حركة العدل والمساواة بمخالفتها القوانين والأعراف الخاصة بالطفل قد خالفت القرار رقم (٢٦١) لمجلس الأمن الدولي الذي صدر في عام ١٩٩٩م هو عام الطفل في الأمم المتحدة حيث أصدر مجلس الأمن هذا القرار في ذلك العام باعتباره الأول لحماية الطفل في النزاعات المسلحة كما خالفت القرار الثاني للمجلس الذي صدر في عام ٢٠٠٠م الذي حث الدول الأعضاء على حماية الأطفال في الحروب.

ولكن الهجوم على أم درمان كشف عن الممارسات اللا إنسانية لحركة العدل والمساواة تجاه أطفال دارفور دون مراعاة لأي حقوق للطفل والقوانين التي تحميه ويبدو أن الحركة قد أعجبتها فكرة الفرنسيين الذين حاولوا تهريب عدد من الأطفال من السودان وتشاد من الذكور والإناث وأطلق سراح الخاطفين وفق مسرحية فرنسية تشادية هزيلة وضربت فرنسا وتشاد بقانون حقوق الطفل عرض الحائط ودون محاسبة أو حتى مساءلة من المنظمات الدولية الأمر الذي شجع حركة العدل والمساواة أن تقوم بتجنيد هؤلاء الأطفال الذين لا يحملون أي طموح سياسي ولا حتى عسكري.

الفصل السادس
الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهجوم حركة العدل والمساواة على أم درمان

- الخوف والهلع بدل الطمأنينة عمل إرهابي
- أم درمان احتفظت بكبريائها عند الأزمات
- الهجوم دمار اقتصادي

الخوف والهلع بدل الطمأنينة عمل إرهابي:

دون سابق إنذار علت أصوات الرصاص والدانات وتحولت طمأنينة وأمن مواطني أم درمان إلى خوف وهلع. الكل لا يعرف شيئاً، تحرك المواطن إلى حيث ما يحدث، حاول البحث عن مخبأ أو ملجأ أو مخرج من أتون الحرب في وقت كان الشارع يتنفس باروداً ودخاناً وسرعان ما انجلى الأمر وذهبت أم درمان عن بكرة أبيها لشارع العرضة وعرفوا أن الذي يحدث كانت تقوده حركة العدل والمساواة فظهرت تجليات أهل السودان ممثلة في أهل مدينة أم درمان في التصدي لكل دخيل أو عميل وعملت جنباً إلى جنب مع القوات النظامية بكل تشكيلاتها.

عرفت أم درمان بأنها العاصمة الوطنية وكثيراً ما تعرضت إلى هجوم أبلت فيه بلاءً حسناً بداية بالغزو التركي المصري ومروراً بالغزو الإنجليزي المصري. وكانت حائط صد تتحطم فيه كل المحاولات للنيل من هذا الوطن ممثلاً في عاصمته الوطنية.. ويسأل الكثيرون لماذا أم درمان ولكن يبدو أن الإجابة يعلمها أغلب أهل السودان لأن أم درمان هي العاصمة الوطنية ورمز عزة السودان وانطلقت منها الحكومات الوطنية بعد دحر كل المتآمرين على السودان وأن الثورة المهدية بدأت حكم البلاد من أم درمان.. وأيضاً نادي الخريجين الذي وقف ضد الاستعمار البريطاني كان مقره أم درمان حيث المثقفون والسياسيون كانوا بأم درمان. كل الأحزاب السياسية الكبيرة والقيادات السياسية نبعت من أم درمان. وكلنا يعلم أن النشاط الرياضي والأندية الرياضية التي وقفت ضد الاستعمار كانت بأم درمان مع ملاحظة كل أسماء أحياء مدينة أم درمان ارتبطت بالتاريخ النضالي ورمز العزة والكبرياء انطلق منها الفنانون والشعراء لا سيما شعراء الأغنية الوطنية.

تمثل أم درمان قلب السياسة والرياضة ودحر المستعمر الأمر الذي جعلها رمزاً للوطنية وتعارف عليها بأنها العاصمة الوطنية وجمعت كل ألوان الطيف السياسي والتنوع العرقي والديني وحي المسالمة شاهداً على ذلك.

لذا قصدت حركة العدل والمساواة هذا العمق الاجتماعي حتى تكون المسألة مؤلمة لهذا الشعب وحتى يكافئ هذا العمل ما لحق بالرئيس التشادي (دِبّي) من محاصرة قصره في انجمينا من قبل المعارضة التشادية التي يتهم السودان بدعمها.

ولكن يبدو أن حركة المساواة عندما أرادت أن تنفذ أجندة أخرى غير الأجندة الخاصة بدارفور لم تضع في حسبانها إن الشعب السوداني لا يقبل مثل هذه الأفعال، والغزو، ولم تدرس أسباب فشل غزو أم درمان من قبل الجبهة الوطنية في عام ١٩٧٦م.

أن أم درمان هي خط الدفاع الأول لكل محاولات الغزو وذلك يرجع لموقعها الاستراتيجي حيث تقع على نهر النيل في الجانب الأيسر مع وجود أراضي واسعة وممتدة إلى ناحية الغرب حتى مناطق كردفان كما لها مساحات متقدمة نحو الشمال الغربي حتى الحدود الليبية السودانية ومنطقة دارفور، وفي إمكانك التحرك من سوق ليبيا إلى أن تدخل ليبيا أو مصر أو تشاد عبر الصحراء. والغزو والهجوم الذي تعرض له السودان من ليبيا أو تشاد حيث الهجوم الأخير عليها دليل على ذلك كما نجد الطابية المقابلة النيل والتي كانت خنادق ودفاعات تميز أم درمان لتصديها للقوات الإنجليزية الغازية.

الوقت الخطأ:

التوقيت للعملية كان توقيتاً خاطئاً لان الوضع الآن يختلف عن الوضع في السابق عندما تم غزو العاصمة عبر النيل وغزو حسن حسين والجبهة الوطنية إبان حكم الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري. لأن الشعب السوداني في الهجوم الأخير على أم درمان كان أكثر وعياً لذلك نجده فوت الفرصة على خليل كما فوتها على مدبري أحداث الإثنين بعد إعلان مقتل قرنق عندما حاولت بعض القوى السياسية أيضاً زرع الفتنة بين أبناء الشمال والجنوب كما سعت بعض القوى السياسية أيضاً لزرع الفتنة بين أبناء الشمال وأبناء دارفور بالعاصمة الوطنية أم درمان التي أصبحت أماً رؤماً لكل أبناء الشعب السوداني مع العلم أن أغلب المجموعات السكانية في أم درمان من أهل دارفور لارتباطهم بالمهدية. وتأكد أن ما قامت به حركة العدل والمساواة في هجومها على أم درمان منافي ومخالف للأخلاق وأعراق الشعب السوداني عامة وأم درمان خاصة التي تحتضن حي المسالمة دعاة المحبة والسلام والتعايش في وئام تام بين المسلمين والأقباط.

وأم درمان يطمئن لها أي إنسان قطن بها فهي سودان مصغر تجتمع فيه كل القبائل السودانية ولا تخلو قبيلة في السودان أو منطقة من وجود فروع أو أصل لها في أم درمان وحتى قبائل دارفور بكل مسمياتها بما فيها قبيلة الزغاوة التي يتحدث خليل باسمها وهاجم أم درمان بأبناء تلك القبيلة لها جذور في أغلب مدن السودان ويتمركزون في أطراف أم درمان وخاصة منطقة سوق ليبيا.

وحاول أن يبث التفرقة وتفتيت النسيج الإجتماعي لأم درمان حيث دعا كل أبناء الزغاوة للوقوف مع حركة العدل والمساواة لأنهم مهمشون ولكن

خاب ظنه لأن أبناء الزغاوة ينصهرون في المجتمع الأمدرماني بكل ما تحمل كلمة انصهار فهم الجار والعم والخال لكثير من الأسر في أم درمان فكيف لهم أن يؤيدوا هذا الهجوم البربري الغاشم وهل سوق ليبيا هو متجر لحركة العدل والمساواة أم هو سوق لأهل السودان والعاصمة وخاصة أم درمان حيث يرتبط سكان هذا السوق وأغلبهم من أبناء الزغاوة بصداقات ومصاهرات وتعاملات تجارية مع سوق أم درمان وأهل أم درمان وباقي أسواق العاصمة وهم جزء من هذا المجتمع.

ولكن فوت أبناء الزغاوة على حركة العدل والمساواة تحقيق ذلك الهدف عندما اعلنوا وقوفهم مع الدولة ضد كل غزو يحاول النيل من السودان مهما كان مصدره. وكان قد أعلن خليل أن الحكومة اعتقلت كل ما هو زغاوي أو من دارفور باللون والعرق وليس لشيء آخر وعلى أبناء الزغاوة والفور أن يهبوا لمحاربة التمييز العرقي والجهوي الذي تمارسه الحكومة ضدهم مستغلاً في ذلك دعاية رخيصة وعنصرية عندما فشل في بلوغ هدفه الأسمى وتعرض لهزيمة، وتفرقت قواته داخل الأحياء وروعت المواطنين في الفتيحاب ومرزوق وأم بدة وبعض منازل العرضة وبالتالي بدأت المطاردة لفلول الهاربين من قبل القوات النظامية وكان المواطنون يميزون بين المواطنين والمهاجمين خاصة لو عرفنا أن المهاجمين وصلوا أم درمان جوعى وحفاة وعراة يبحثون عن الطعام والمشرب والملبس حيث تم إطعامهم ووفروا لهم المشرب والملبس وتم تسليمهم للشرطة في يقظة تامة كدأب أهل أم درمان.

وهناك صنف آخر وهو من خلع الكاكي وبحث عن الملكي كطوق نجاة حتى لا يتعرف عليه أحد ومنهم من أوى إلى أهله في بعض أحياء

أم درمان بهدف الإفلات من قبضة السلطات. وما كانت القوات النظامية أن تقبض على هؤلاء وبعض الذين أووا المهاجمين ووفروا لهم الحماية، ألم يكن هؤلاء أهل بعض قيادات حركة العدل والمساواة، وألم يكن من هاجموا أم درمان هم أهل دارفور، وكيف يتم القبض على شخص ليس له علاقة بهذا العمل وشيء طبيعي أن الذين تم القبض عليهم من أبناء دارفور لأن ليس من بين المهاجمين من هو من الشمال أو الوسط والجنوب أو الشرق، لذلك لم من يتم القبض عليه بسبب اللون أو القبيلة ولكن تم القبض عليهم وفق معلومات دقيقة ومرصودة من قبل الأجهزة الفنية المختصة.

إن ترويع المواطنين كان هدفاً مرسوماً ومدروساً من قبل حركة العدل والمساواة حيث تعاملوا مع المواطنين بشيء من الغلظة والتشفي وهنا نورد مثال ما ذكره بعض الأشخاص حتى يعلم الجميع مدى الترويع والهمجية التي أصابت المواطن في ذلك الهجوم قال:

في ظهر يوم السبت ٢٠٠٨/٥/١٠م ونحن في طريقنا من أم درمان إلى مروي كنا حينها نستغل عربة حكومية وبرفقتي سائق العربة وفي حوالي الساعة الثانية ظهراً عند الكيلو ٥٠ بطريق شريان الشمال لاحظت وجود سيارات لاندكروزر وكنا نعتقد أنها قوات الشعب المسلحة السودانية ولكن عندما صوبوا أسلحتهم تجاهنا وأمرونا بالتوقف أحسسنا بأنهم لا يتبعون للجيش، من طريقة تعاملهم معنا وطريقة ارتدائهم للعمامة (الخضراء) على الرأس. طلبوا منا أن نفرغ محتويات (جيوبنا) فاستولوا على ممتلكاتنا من مبالغ مالية وأجهزة موبايل وأخذو السيارة والسائق ثم بدءوا استجوابي (أنت شغال شنو؟) فاخبرتهم بأنني مهندس وفي طريقي لموقع عملي. وقال لي أحدهم أنت ضابط فكررت لهم بانني مهندس ولا علاقة لي بالعمل

العسكري، ثم أمروني بعد ذلك بأن أصعد في إحدى سياراتهم وحددوا العربة الأولى وقد كانت هذه العربة مخصصة لقائد المجموعة ولم يكن بالعربة سقف أو زجاج أمامي وقد سمعت أحدهم ينادي الذي يركب بجانب السائق (الجمالي)، ولم أكن أعرف في ذلك الوقت من هو الجمالي فقد كان واضحاً أنه قائدهم، وفي أثناء تحركنا في اتجاه أم درمان صادفنا حافلة ركاب، وقبل أن تتوقف أطلقوا عليها النيران بكثافة ونهبوا ممتلكات الركاب، واستمروا بعد ذلك، وكلما وجدوا عربة بالطريق ضربت الماكينة والإطارات ويستولوا على ممتلكات من بداخلها. وظهرت عربة لاندكروزر (ليلي علوي) عند منحنى الطريق وما إن رأى سائق تلك العربة منظر القوات وتعاملها ولى هارباً نحو الصحراء وحاول المتمردون إطلاق نيران الدوشكا ولكن لم تكن جاهزة فبدأت المطارة بالعربة التي كنت بها وهي عربة القائد جمالي، وفتحوا النيران على العربة الهاربة ولكنها للأسف وحلت في الرمال ونزل من بداخلها رافعين الأيدي دلالة على الاستسلام وكانت عائلة ومعهم نساء، نزل الجمالي من سيارته وأفرغ مجموعة كاملة من الكلاش تحت أرجل أفراد تلك العائلة فأرعبهم وكانوا في حالة هستريا، ثم أخذ ممتلكاتهم من موبايلات ونقود، وكالعادة دمرت الإطارات وماكينة تلك العربة، وتركوهم في الصحراء، ثم واصلنا المسيرة تجاه أم درمان، وفي الطريق وأمام محطة المرخيات التمويلية للكهرباء سألوني ما هذا؟ قلت للجمالي هذه محطة كهرباء فقال لعساكره (ندقها)، فقلت لو ضربت هذه المحطة سوف تنفجر في هؤلاء العساكر وسوف تحرق الخرطوم بأكملها فصاح بنعم (اتركوها). وسألني قائد المجموعة (الجمالي) عن موقع القيادة الجوية في وادي سيدنا. فاخبرته بأنني لا أعرف

موقعها وأنني أصلاً ليس لدي معرفة بأم درمان. وفي أثناء سيرنا وجدنا راعي مع أغنامه، فسألوه عن وادي سيدنا فأخذ عصاه وأخذ يوصف ولكن تحت تهديد السلاح أخذوه، وتركوني في تلك المنطقة البعيدة.

وبنفس العشوائية تعاملوا مع سكان أم درمان، حيث سقطت قذائف عديدة في منازل المواطنين، وعلت أصوات الصراخ من قبل الأطفال والنساء وفزع من كان في الحدائق، فترة لعب الأطفال لأن اليوم عطلة.. أحدث هذا الهجوم شرخاً اجتماعياً كبيراً وتوارى بعض أبناء دارفور خجلاً مما حدث باعتبار أن النظرة إليهم تغيرت وكان إعلام حركة العدل والمساواة أثناء وبعد الهجوم يتناول مواضيع لزرع بذور الفتنة والفرقة بين المواطنين فكان إعلاماً جهوياً عنصرياً وإثنياً.

الصمود أمام العاصفة:

إن الأثر النفسي الذي تركه الهجوم أكبر من الدمار المادي، ووصف محامي سوداني في واشنطن[1] الأثر على الناحية الاجتماعية بأنه أحدث خلخلة اجتماعية في الواقع الأمدرماني حيث قال: هذه المغامرة لا أعتقد أن أهدافها السياسية قد وئدت بدحرها عسكرياً كما يظن الكثيرون ولم أصدق أن أهدافها استلام السلطة في الخرطوم بواسطة تلك القوة العسكرية الصغيرة التي وجهت هجمة مباغة على أم درمان لأن من يقصد السلطة لا يعادي جميع قوات الأمن والشرطة والقوات المسلحة. وهذه العملية استهدفت العاصمة بشكل محدد، إن الأهداف المرجوة من قبل التمرد لن يحققها هذا العمل العسكري الذي تم احتواؤه ولكنها أحدثت خلخلة في الواقع الاجتماعي في أم درمان وسنرى كم هو عمق الشرخ الذي سببته، وهذه العملية في تقديري

---

(1) إبراهيم علي إبراهيم، المحامي واشنطون.

أرادت أيضاً خلخلة النظام الاجتماعي السائد في مدينة أم درمان التي هي أصلاً ريف كبير!! ولكن يرى الكثيرون أن أم درمان كانت عصية على ذلك وأن رابطها الاجتماعي أكبر من ما تريده حركة العدل والمساواة أو أي جهة أخرى لأن أم درمان تعودت على الصمود في مثل هذه العواصف.

وكان خليل قد أكد في حوار مع الشرق الأوسط[1] وهو ثاني حوار معه بعد هجوم حركته على أم درمان أنه حقق أهدافه من الهجوم على العاصمة الوطنية، ولكن يرى المراقبون أن هذه الأهداف لم تكن واضحة إلا إذا كان هدفه هو تدمير مراكز الخدمات ونهب الممتلكات كما فعل ذلك مسؤول شئون الرئاسة في حركته أثناء سيره في منطقة غرب أم درمان أو كان هدفه إحداث تفتيت في النسيج الاجتماعي الأمدرماني. لم يتحقق له ذلك ولكن يبدو أنه يريد أن يقول يا حكومة السودان ألحقنا بكم بمثل ما الحقتموه بتشاد من دعمكم للمعارضة ومحاصرة دِبِّي في القصر بأنجمينا.

ولكن ترك الهجوم على أم درمان آثاراً اجتماعية واقتصادية فالاجتماعية تتمثل في قتل وإعاقة عدد كبير من المواطنين ونهب وسلب ممتلكات عدد منهم ودمرت منشآتهم الخدمية فكانت المستشفيات شاهداً على ذلك، وأقسام الجراحة شاهدة على ذلك، وأقسام الشرطة أيضاً تشهد بالبلاغات التي حررها المواطنون من جراء أفعالكم ونهبكم وتتحدث الشوارع عن القتلى والجرحى من جراء ذلك الهجوم البربري الغاشم على العاصمة الوطنية أم درمان!.

والنقطة الأهم في أحداث أم درمان هي تلك المتعلقة بالأبعاد الإثنية والجهوية للهجوم. فقد سعى خليل عبر التصريحات التي أدلى بها للفضائيات

---

(1) الشرق الأوسط، حوار مع خليل بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٢م.

من داخل أم درمان إلى كسب تعاطف أبناء دارفور وتكريس نفسه مدافعاً عنهم من خلال التشديد على أن الهجوم كان انتقاماً لمعاناتهم.. رغم أن ذلك يهدم ما كانت تعلنه حركته من قومية توجهاتها ورؤاها ويفتح باباً جديداً في السياسة السودانية يحاول تقويض بنية وطبيعة الدولة القائمة في السودان ويرتد بها من صراعات سياسية حول الرؤى والسياسات اللازمة للتحديث والتكامل الوطني[1] وهذا الحديث يريد من خلاله تفتيت النسيج الاجتماعي الذي تتميز به أم درمان العاصمة الوطنية.

أحدث ذلك الهجوم رغماً عن قصر زمنه آثاراً نفسية واجتماعية سيئة لدى الشارع العام فطال بعض الأسر من اطلاق النار بصورة عشوائية وهستيرية ويظهر ذلك من خلال الاستطلاعات التي أجرتها بعض الصحف السياسية عن الضحايا والآثار التي خلفها ذلك الهجوم البربري وعلى سبيل المثال أوردت صحيفة (آخر لحظة)[2] عن سقوط دانة على منزل بحي المنصورة بحمد النيل واستشهاد بعض أفراد الأسرة حيث يروى العم النور الجاك أنه أصيب يوم الحادث بشظايا أثناء انفجار دانة بجوار منزله ونقل فوراً للسلاح الطبي وقال لي حفيد كان ينظر لعربات العدل والمساواة ويشاهد المنظر وأثناء جلوسه سمع وفي لمحة بصر اصطدم الدانة بعامود الكهرباء الذي بجوار المنزل لتتفجر إثر ذلك وتصيبه بشظايا فأغمي عليه وحمل إلى داخل المنزل واستشهد في الحال عبدالماجد خليل.

---

(1) السياسة الدولية – العدد (١٧٣) يوليو ٢٠٠٨م، ص ١٩٤.

(2) آخر لحظة بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٥م العدد ٦٤٣.

وفي العباسية اصابت طلقة شاب في الثلاثين من عمره وهو داخل غرفته بعد اختراق الطلقة الجدار[1] فاستشهد في الحال ولم يدفن في يومه نسبة للمعارك في شارع العرضة والأربعين ودفن في اليوم التالي.

وأكد أهل المنزل قوة القذيفة التي اخترقت جدار المنزل ومما يدل على أن هذا النوع من القذائف يستعمل لتكسير الدشم الخرسانة لا مواجهة الأفراد مما يعكس المدى التدميري للأسلحة التي استخدمت في الهجوم على أم درمان. يسأل الناس هل هذه الأسلحة يمكن أن تستخدمها حركة متمردة لها مطالب عادلة أم أنها تصلح للتجهيز لغزو كبير. فالدانات كانت تهز النوافذ والمراوح.

وكانت الفتيحاب أكبر المناطق التي سقط فيها شهداء من جراء الهجوم على أم درمان فحكي خالد بابكر موسى شقيق الشهيد بدرالدين للأحداث[2] قائلاً عندما بدأ إطلاق النار تسلل المهاجمون إلى داخل الأحياء هرع أخي لمساعدة الشرطة في القبض على أحدهم وبالفعل تم تسليم المتسلل للشرطة وبعد دقائق معدودات سمعنا إطلاق نار جوار المنزل وأصيب الشهيد بنزيف من جراء إطلاق الرصاص عليه. ولم يكن بدر الدين وحده ضحية الغزو ففي منزل محمد جاد الله بالفتيحاب كانت هناك صورة رسمت بدماء الشهيد هاشم محمد جاد الله الذي حاول أن يساعد الشرطة بعد أن احتمى الغزاة بمدرسة العمدة بالفتيحاب.

وفي أم بدة استشهد الشابان ياسين تاج الختم وليد محمد عبدالمجيد ابن الثلاثة عشر ربيعاً جراء القصف العشوائي الطائش لقوات حركة العدل والمساواة.

---

(1) صحيفة الأحداث ١٢/٥/٢٠٠٨م العدد ٢٠٨.

(2) صحيفة الأحداث ١٥/٥/٢٠٠٨م، العدد ٢١١.

كانت تلك أمثلة لشهداء هجوم حركة العدل والمساواة وليست على سبيل الحصر لأن عدد القتلى من المدنيين (٤٩) والجرحى (٢١٠) دون شهداء القوات النظامية.

لكن هجوم حركة العدل المساواة سبب الهلع والذعر خاصة للأطفال الذين ظلوا يبكون وأصوات الرصاص على رؤوسهم وفرقعة الدانات ترسل شظاياها مسببة المزيد من الرعب.

كبرياء عند الأزمات:

أم درمان احتفظت بكبريائها عند الأزمات

قدر أم درمان معقل الوطنية أن تكون دائماً محلاً للاختبار والامتحان وهو الذي يجعلها مكاناً لتداعي أبناء السودان في هجوم حركة العدل والمساواة في بسالة وجسارة لمجابهة الغدر الذي يستهدف الحكومة بقدر ما يستهدف مقدرات الإنسان السوداني. وعندما يتحدث مسئول حركة العدل والمساواة من لندن (إن هدف هذه الهجمة هو السلطات الأمنية (السودانية) ولكن الهجوم الذي استهدف مدينة أم درمان في العاشر من مايو ٢٠٠٨م ظهرت معالمه وتلاشت رواية أن المتسللين لم يتعرضوا للمدنيين وأكدت الحقائق أن المواطن كان هدفاً رئيسياً لحركة العدل والمساواة وإن كل مال وقع تحت أيديهم نهبوه وإن من رفض من المواطنين لم تكن قيمته عندهم أكثر من رصاصة كلاش وشهدت الأسواق التي دخلوها عمليات سلب نهب وحرق لكثير من المحلات التجارية وكان نصيب السوق الشعبي وسوق ليبيا الأبرز في تلك العمليات الهمجية والبربرية.

أعاد هجوم حركة العدل والمساواة على أم درمان والاعتداءات التي تعرض لها أبناؤها من المواطنين والمدنيين الأبرياء الكثير من الأحداث والحكايات التي ارتبطت بالمدينة فقد سبق وأن عاشت ظروفاً مشابهة في أوقات كثيرة ولكنها انتصرت عليها بقوة مواقف أبنائها وصمودهم في وجه الذين هاجموها بدءاً من عهد المستعمر البغيض وآخرها هجوم حركة العدل والمساواة الذي عاشت فيه المدينة ساعات طوال تحت زئير الرصاص ودوي المدافع التي انطلقت صوب كل شيء، المؤسسات الحكومية والمباني

الوطنية والحضارية مسجد الخليفة وقبة الإمام المهدي ومبنى البلدية ولم تسلم ممتلكات المواطنين وأرواحهم كما سبق ذكره سابقاً.

فكان حديث بعض المواطنين عن صمود أم درمان في ذلك اليوم الذي حفر في ذاكرتهم عنواناً جديداً للصمود والتضحية فاوردت صحيفة الأحداث[1] بعض تلك الوقفات القوية لسكان أم درمان التي هي السودان كما قال الأستاذ الشاعر التيجاني حاج موسى[2]:

وتاني نغني لي أم درمان
غنوة شجية الألحان
موقعة بي نحاس النصر
عشان البقعة هي السودان
تعالوا نغني لأم درمان
رطانة وفصيح بي كل لسان
نغني الماضي والحاضر
مدى التاريخ مدى الأزمان؟

عنوان الصمود

صالح أحمد زين العابدين: عاشت المدينة ساعات عصيبة اختلطت فيها أحاسيس الخوف على الأهل والدهشة والاستغراب، كيف يحدث ذلك وسط المدينة التي عرفت بأنها دار الأمان؟ وما الذي يريده هؤلاء المعتدون الذين هاجموا البقعة، لقد فقدت المدينة الباسلة عدداً من أبنائها الأبرار دون

---

(1) صحيفة الأحداث ٢٠٠٨/٥/١٦م.

(2) صحيفة الأحداث بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٩م العدد ٢١٥.

ذنب أو جريرة سوى أنهم يقطنون تلك الأرض، فهل هذا من الأهداف التي سعى المعتدون للوصول إليها.

عرفت أم درمان منذ القدم بأنها من أكثر مدن السودان آمنا وأماناً كيف لا وهي التي التقت فيها كل القبائل السودانية وذابت فيها كل السحنات والأعراق، وقدمت الأنموذج الحقيقي للتعايش بين أبناء الوطن الواحد، فلماذا لا نحافظ على تلك الصورة الزاهية لأم در؟.

أم درمان الوفاء:

إبراهيم هارون: أم درمان وطن عزيز على أهله الأوفياء الصامدين، لقد فتحت تلكم المدينة ذراعيها لكل أبناء السودان عبر ولاياته المتعددة وأقاليمه المتفرقة، وقامت البقعة المباركة على هدير التكبير والتهليل، فهي مدينة ينبض قلبها بحب الوطن وتستبد به مشاعر الوفاء لأهله، تستقبل الضيف بكرم وترحاب، تحنو على من جارت بهم الأيام، وتمسح الدمعة عمن تجرعوا الظلم والهوان؟

لكنها وفي كل الأحوال والملمات عنيدة مقاتلة شرسة، عرفت أم درمان الأزمات حين هم الغزاة البريطانيون أن يحصدوا أرواح أبنائها في كرري فكانت ملحمة الصمود والوفاء للوطن، حتى أن أحد المراسلين الحربيين قال يومها: انهم أشجع من قاتلناهم على ظهر البرية، إننا لم نهزمهم ولكننا قتلناهم. هكذا هم أهل أم درمان عند الملمات والمحن يزودون عن الأرض والعرض..

لقد عرفت أم درمان على مر التاريخ بالوفاء والرحمة بابنائها حين تتنكب بهم الطرق ويجنحوا إلى الشقاق والعقوق، مرت عليها أحداث جسيمة لم تقسو على أبنائها أو زائريها وإن كانوا من حملة السلاح وأرادوا

لها الدمار فبذات القدر الذي تثور فيه لكرامتها تحنو على من يعلن ضعفه وهوانه ولعل استجاد المعتدين بأهل أم درمان طالبين الطعام والشراب أكبر دليل على ذلك.

تحتشد ذاكرة أم درمان بالعديد من الحوادث التي تشابه ما حدث ليلة السبت الماضي مثل حوادث المرتزقة والأحد.

وأكد العم إبراهيم هارون أن أبرز ما يمكن أن تخرج به الوعي الكبير لأهالي أم درمان حيث اتسم أبناؤها بالثبات والسلوك القويم مفوتين الفرصة على من يسعى لإشاعة الفوضى والدمار حتى مرت العاصفة دون أن تمزق بناء الأمة ووحدتها.

صامدة وجسورة:

عبدالفضيل أحمد: هي قلب السودان يحبها كل من يجري في دمه عشق هذا الوطن الجميل إنها عروس السودان كلما مرت عليها الأيام والسنوات وازدادت جمالاً وبهاء ونضارة، كيف لا وهي التي تحتضن كل أهل البلاد شرقها وغربها شمالها وجنوبها، دون أن تميز بين هذا وذاك، أم درمان نسيج مختلف يصعب أن تجد لها شبيهاً.

الأزمة الأخيرة أكدت أن أبناءها وأهلها يستحقون أن يفخروا بمدينتهم وأن تفخر هي بمن ينتمون إليها، وقف أهلها صفاً واحداً عندما جلجل صوت الرصاص، يتفقدون بعضهم، يساعدون بعضهم يخرجون إلى الشوارع لحماية أحيائهم ومدينتهم حتى عندما اقتحم العدوان مدينتهم كانوا في الشوارع وهم الآن يبحثون عمن تبقى من فلول المعتدين لتعود أم درمان كما كانت ملاذاً لكل السودانيين وحضنا دافئاً لكل من ينتمي لهذه الأرض، عنوانها

الصمود والجسارة ويا ليتهم يعرفون لينعموا بخيراتها وأمانها فليس لهم من دون ذلك سبيل.

كلنا ذاهبون يبقى التاريخ حاضراً يسجل مواقف تلكم المدينة ويشهد على صمود أهلها الذين لزموا بيوتهم ولم يفارقوا وطنهم الصغير، مفضلين البقاء تحت جلجلة الرصاص ودوي المدافع على الارتحال وترك محبوبتهم بلا رفيق.

الهجوم دمار اقتصادي:

إن الحرب لن تنتهي بأنهاء العمليات العسكرية بل تبقى آثارها الاقتصادية وتستمر لفترة طويلة جراء الدمار الذي تخلفه وراءها من صناعة للموت بأشكال مختلفة. إعاقة دائمة ثمنها رصاصة لا تجاوز ثمنها اثنين جنيهين وأحياناً تدفع مجاناً وتصبح الإعاقة عملية سهلة الصنع ولكن ما تخلفه يفوق ميزانيات تلك العملية العسكرية ونجدها مدمرة أثناء الحرب ووقت السلام فهي تعمل على إعادة الحروب وكوابيسها ولياليها المفزعة للذاكرة.

فكان هجوم حركة العدل والمساواة على أم درمان من هذا الضرب. حيث خلفت في يوم واحد عدد ٢٨ شهيداً مدنياً (٤٢٩) جريحاً منهم من أصيب بإعاقة دائمة وهذا بمستشفى أم درمان وحدها. وكشف الشاذلي حامد في كتابه مكالمة آخر الليل[1] عن ضحايا ذلك الهجوم من الأطفال والنساء والشيوخ ممن لا ذنب لهم في ذلك اليوم إلا إنهم سودانيون من سكان أم درمان وكان الضرب عشوائي وهيستيري وعمل بربري وارهابي روع المواطنين الآمنين في منازلهم.

---

(1) الشاذلي حامد ، مكالمة آخر الليل ص ١٥٨، وذكر في ذلك الكتاب أنه شاهد على ذلك حين قال: طفت بنفسي على عدد مستشفيات مدينة أم درمان كما زرت عدد من الأسر التي قدمت شهداء من أبنائها كما زرت مواقع عديدة تعرضت للاعتداء من قبل حركة العدل والمساواة كما تعرفت على عدد من الجرحى وأجريت معهم مقابلات فكان معظمهم من النساء والأطفال المدنيين العزل من من أصيب في صدر وآخرون بترت أطرافهم من أصابته طلقة في بطنة ومنهم من كسرت يده أغلبهم أصيب داخل المنازل وتسبب ذلك في أثر اجتماعي بالغ الحساسية خاصة في ربط ذلك بتصريحات خليل ومناشدته لأهله في دارفور داخل أم درمان ليقفوا معه باعتباره يقود ثورة مهمشين لكي ينالوا حقوقهم من الشماليين الذين ظلموا أهل دارفور.

واستقبل المستشفى الصيني (٢٤) حالة من الجرحى ووفاة مواطن واحد وأغلبهم كانوا يعانون من إصابات بكسور وعاهات دائمة وأقسام الشرطة استقبلت بلاغات وشكاوى نهب وسلب وسرقه وحرق ممتلكات أو عربات وغيرها.

تعرضت أقسام الشرطة لنيران الغزاة بأسلحة ثقيلة وخفيفة محدثة خراباً ودماراً طال المكاتب والمباني مثل القسم الأوسط وقسم الصناعات والقسم الجنوبي وقسم المهندسين، كما تعرض مواطنو الفتيحاب لهجوم عنيف أصاب ممتلكاتهم.

يروي شهود عيان أن هجوم القوات المتمردة استهدف في البداية سوق العناقريب وبنك فيصل بسوق أم درمان الكبير ومركز الاحتياطي بالسوق الشعبي ويبدو أن حركة العدل والمساواة أرادت أن تشل حركة السوق وإحداث دمار فيه باعتباره مركزاً للجلابة وأهل أم درمان وإرسال رسالة لهم انهم الذين استأثروا بالرفاهية والدعة ولا بد من هز مشاعرهم حتى تكون الضربة أوجع تغوص في نفوسهم لتؤكد أنها حققت هدفها في وسط العاصمة الوطنية.

حاول الهجوم تدمير البنية الاقتصادية وإرسال رسالة للمستثمرين فحواها الوضع في الخرطوم غير آمن ويهدف من ذلك لإيقاف الاستثمارات التي تدفقت من الخارج ممثلة في مدينة النور بالفتيحاب وغيرها.

فكان مصنع الطوب الحراري بمنطقة غرب أم درمان حيث دمر المصنع تدميراً كاملاً وحرق عدد من السيارات أمامه واستشهد مديره العام وأربعة من العاملين وبينهم مصريان يعملان فنيين بالمصنع كما نهب ودمر عدد من البنوك بسوق ليبيا ولم يسلم مستشفى أم بدة الجديد الذي يعالج

النازحين والمستقرين من أهالي دارفور الذين استجاروا بمدينة أم درمان من رمضاء دحر الحروب التي تقودها حركة العدل والمساواة والحركات المسلحة الأخرى ضد أهليهم من دارفور لأنها حروب وكالة وحروب أجندة خارجية وليس حرب من أجل أهل دارفور العظماء.

وكان الدمار واضحاً وظاهراً للعيان في الفتيحاب وجسر الإنقاذ وشارع العرضة وحواري أم درمان وسوق ليبيا من السوق الشعبي ومنطقة ود البشير وكرري وطريق شريان الشمال فمثلاً وأنت نازل من كبري الإنقاذ تجد آثار الدمار واضحة في العربات المحروقة على جانبي الشارع وآثار ضرب الرصاص حيث يوجد مركز القمة للأثاث الذي يروي صاحبة القصة[1] بأن الغزاة دخلوا المحل وحاولوا كسر الخزنة ولكن الوقت لم يسعفهم وإكتفوا بسلب الموبايلات لعدد أكثر من ٢٠ عاملاً تحت تهديد السلاح والناحية الشمالية من كبري الإنقاذ نجد الدمار واضحاً على كلية القادة والأركان المشتركة.

وإذا اتجهت نحو بانت غرب نجد آثار الدمار باينة على بعض المحلات التجارية التي دمرت ونهبت وحرقت عربات المواطنين على طول شارع الأربعين.

أما شارع العرضة ومنطقة المسلة على تقاطع الأربعين وشارع العرضة فقد كانت مكتظة بعربات مدمرة ومنازل (مخرمة) من جراء القصف العشوائي وعدد ليس بالقليل من القتلى والجرحى.

ونال مجلس بلدية أم درمان ما نال من هجوم مدمر بدانات ضد الدشم الخرسانية واصابت المبنى في حيطانة وأثاثاته الداخلية وفي جواره مئذنة ميدان الخليفة والتي كانت تقف شاهقة تعانق السماء دمرت بالكامل.

---

(1) صحيفة الأحداث بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٤م العدد ٢١٠.

وإذا سلمنا سلفاً أن مجلس البلدية ومئذنة ميدان الخليفة هو موقع يقيم فيه السودانيون احتفالات المولد ويجب أن يدمر حتى نزيد معاناة أهل أم درمان في عدم وجود مكان للاحتفال بالمولد ومجلس بلدية أم درمان هو مبنى حكومي تدير منه حكومة الإنقاذ معتمدية أم درمان. فما بال قبة المهدي التي لم تذق طعم التدمير إلا في الحملات الإنجليزية الاستعمارية إبان الحكم الإنجليزي المصري عندما سقطت الخرطوم بعد حروب مع الثورة المهدية في كرري وأم درمان.

وألم يكن متحف الخليفة الذي تعرض للدمار من قبل غزاة حركة العدل والمساواة يمثل تاريخ السودان الحضاري ذلك التاريخ الذي صنعه الإمام المهدي وخليفته عبدالله التعايشي برجال دارفور وكردفان أليس هم الذين نصروا الإمام المهدي في قدير وشيكان.

ولكن يبدو أن قادة حركة العدل والمساواة ليست لهم أي علاقة بهذا التاريخ وهذه المعاني ويريدون أن يمسحوا كل ما يرتبط بقادة السودان السابقين والحاليين باعتبارهم رمز التهميش لأهل دارفور ولكن أهل دارفور يتبرؤون من مثل هذا العمل الذي اعتبروا أهدافه ليست هي الأهداف المعلنة.

ولم تسلم البنيات التحتية خدمية واقتصادية من مهاجم الغزاة، محطة كهرباء أم درمان واوسعوها ضرباً حتى تساقطت أجزاءها وانفصل التيار الكهربائي عن المنازل وحقاً إنهم إرهابيون يروعون المواطنين ويعتدون على ممتلكاتهم على محطات المياه والكهرباء والمدارس ودور العبادة.

تعرض الغزاة إلى متحف الخليفة أحد الآثار السودانية العريفة الذي أسس في عام ١٨٨٥م ولم يسلم من حركة العدل والمساواة والجيش التشادي الذي يعرف أي تاريخ وأي مقدسات وآثار يمكن أن يحميها. وأكبر دمار اقتصادي

أحـدث هجـوم حركــة العــدل والمـساواة علـى أم درمـان هــو تجنيـد الحركــة للأطفال القصر الـذين أولاهـم العـالم والمؤسـسات الحقوقيـة والتربويـة والتعليميـة عناية خاصة وكفل لهم الحقـوق والحمايـة وعـدم تعريضهم للاسـتغلال والـضياع والاســتخدام غــير المـشروع ولهــذا امتــدت الجهــود العالميــة تجــرم بــالقوانين والبروتكـولات والاتفاقيـات اسـتخدام الأطفـال في الحـروب وتجنيـدهم وذلـك لخطـورة الحـروب علـى الأطفـال وحيـاتهم وصـحتهم النفسية والجسدية. اتفاقيـة جنيف ١٩٤٩م، البروتوكول الثاني جنيف ١٩٧٧م اتفاقية حقوق الطفل ١٩٩٤م.

ولكـن الحركـة لم تلتـزم بـذلك ودمـرت بنيـة بـشرية قوامهـا أكثـر مـن تسعين طفلاً من أهل دارفور وتشاد وهل هذا لصالح دارفور أم لصالح جهـات أخرى هل يريد أهل دارفور تدمير بنيتهم البشرية التي هي سواعد بناء دارفـور وهل من صالحها أن تدمر اقتصادها وهل رفاهية دارفور تتم عبر قتل أطفـال دارفـور أم الرفاهيـة في تنـشئة أطفــال دارفـور وتعلـيمهم والعنايـة بـصحتهم النفـسية وحمـايتهم الـتي كفلـها الدسـتور الـسوداني والقــوانين الدوليـة ومنظمات حقوق الطفل – لذلك ما قـام بـه خليـل هـو دمـار اقتصادي لـدارفور وللسودان كله بتجنيده لهؤلاء الأطفال والزج بهم في حـرب انتحاريـة تـصب في صالح دول أخرى يريـد أن تـسقط الانقـاذ لـصالح الغـرب عبر وكالـة تـديرها تشاد التي تريد هـي الأخرى أن تقول المعارضة السودانية دخلت قلب العاصمة السودانية أم درمان مثلما فعلت المعارضة التشادية في انجمينا.

فكانـت بحـق جريمـة العـصر وهــي جريمـة اقتـصادية دمـرت أطفــالاً لا ذنب لهم في الحروب.

ترك الهجوم أثراً على حركـة التجـارة بـين أم درمـان ودارفـور وكـردفـان حيـث توقفـت الـشاحنات الـتي تنقـل الـسلع والبـضائع بـين أم درمـان والمـدن

الكبرى في الفاشر والجنينة ونيالا ومدن كردفان عبر منطقة غرب أم درمان مما أثر على توفير بعض السلع الضرورية لتلك المناطق لفترة ليست بالقليلة وبالتالي تأثر حركة السوق وخاصة سوق أم درمان الذي يعتبر أكبر مورد للأسواق في تلك المناطق. كما عطل الهجوم تسويق منتجات دارفور وكردفان ومحصولاتهم الزراعية والتي تعتبر أيضاً أم درمان أكبر الأسواق على الإطلاق لهذه المحصولات والمنتوجات.

الفصل السابع

الرفض الداخلي والخارجي لهجوم حركة العدل والمساواة على ام درمان

- القوى السياسية تقف في وجه الهجوم
- استنكار دولي للهجوم على أم درمان
- لصالح من الهجوم على أم درمان

القوى السياسية تقف في وجه الهجوم

أنا عندي شغل جاهز في الخرطوم، وعندي ناس أكثر منكم في الخرطوم[1]. هذه العبارات وهذه المقولة لقائد حركة العدل والمساواة خليل إبراهيم في تنويره لقواته وهو يعلن لهم أن الجهة التي يقصدونها هي الخرطوم، بعد اعتراضات من بعض قادته على مهاجمة الخرطوم باعتبار أنهم لم تكن لديهم معلومات عن الوضع داخل العاصمة، وقال إن الوضع داخل الخرطوم (مؤمن تماماً). فكان حديثه تطميناً لهم،وقال أنا عندي ناس في الخرطوم، هذا الأمر قاد عدد من المحللين إلى القول أن هناك عملاً مدبراً وان خليل له أعوان بالداخل وليس متعاطفون ومتفرجون ولكن هناك منفذين ينتظرون إعلان الانتصار أو حتى الدخول إلى داخل الخرطوم وهم يكملون باقي المهمة والمساهمة في إنجاح الغزو، ولكن يبدو أن القبض على بعض الشخصيات في مساء يوم ٢٠٠٨/٥/٩م أي قبل الهجوم بيوم واحد كان محسوباً من قبل الجهات المختصة. واستطاعت حركة العدل والمساواة أن تصل إلى قلب العاصمة الوطنية أم درمان في هجوم غير مسبوق حمل مؤشرات خطيرة حيث سقط على أثره المئات من القتلى والجرحى بالإضافة إلى الخسائر المادية والمعنوية التي خلفها وراءه واثار علامات استفهام حول دوافع الهجوم الذي أقل ما يوصف به أنه هجوم انتحاري، فتساءل الناس عن الأسباب القوية التي دفعت حركة العدل والمساواة إلى هذا المصير المهلك رغماً عن أن الدلالات كانت تشير إلى عدم انتصار الحركة في هذه المعركة. فهل كانت الحركة بهذا الغباء السياسي والعسكري الذي قادها إلى حسابات خاطئة ترتبت عليها خسائر على المستوى السياسي

---

(1) صحيفة الرأي العام بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٨م.

والعسكري أم أن هناك شيئاً ما في حساباتها لم يتحقق!؟. أم أن هنالك قوى داخلية كانت تراهن عليها ولم تهب لنصرتها[1]. لم تخف حركة العدل والمساواة أنها كانت تنتظر المدد، وصرح بذلك عبدالعزيز نورعشر القيادي بالحركة وهناك ضابط تم القبض عليه مساء الجمعة قبيل إحداث الهجوم.

أما انحياز الجماهير الذي كان يتوقعه قادة حركة العدل والمساواة باعتبارها حركة للمهمشين والمستضعفين في جميع أنحاء السودان، فكان شأن آخر، فقد انحاز أهل السودان ضد الهجوم على أم درمان واعتبروه عملاً ارهابياً بل بادرت قادة الأحزاب السودانية والقوى السياسية وقادتها بشجب ذلك الهجوم، وعلى رأسهم قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان سلفاكير ميارديت الذي قطع مؤتمر حركته في الجنوب وعاد مع قيادات حزبه إلى الخرطوم وأعرب عن إدانته للعمل[2]. على الرغم من العلاقات السابقة التي تربط بين الحركة الشعبية وحركات التمرد في دارفور ولم تقف أول حركة مسلحة في دارفور والتي انشقت عنها كل الحركات المسلحة ولاسيما حركة العدل والمساواة مع الهجوم حيث وصف مني أركو مناوي رئيس حركة تحرير السودان التي وقعت اتفاقاً في أبوجا مع الحكومة والذي أصبح بموجبها كبير مساعدي رئيس الجمهورية ورئيس السلطة الانتقالية في دارفور، وصف ما قامت به حركة العدل والمساواة بالمحاولة الشنيعة والتخريبية. وأضاف أنها أرادت ترويع المواطنين موضحاً أن حركة تحرير

---

(1) أسماء الحسين.

(2) صحيفة آخر لحظة بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١١م ، العدد (٦٣٩).

السودان نأت عن حمل السلاح ضد المواطنين، كما أعلنت أحزاب حكومة الوحدة الوطنية إدانتها لهجوم حركة العدل والمساواة على أم درمان[1].

طالب السيد الصادق المهدي زعيم حزب الأمة بتوقيع عقوبات رادعة على المتورطين في الهجوم وأدان الهجوم في كلمته التي أوردتها صحيفة أخبار اليوم[2]، حيث قال (الحمد لله الذي كفّ عن السودان هذا الغدر الآثم الذي استهدف المدينة وترويع الوطن والمواطنين وإني أهنيْ كافة قواتنا النظامية والمدنية على ما قامت به وكذلك أهنيء شعبنا السوداني الذي تصدى لهذا العدوان وواجهه، وأقول نحن نطالب بمحاكمات عادلة ورادعة لأننا نعتقد أن هذا الأمر أمر ينبغي أن يواجه بالحزم والعدل وقال لي بعض الناس. ألم تفعلوا أنتم عملاً مماثلاً أقول لا نحن عندما تحركنا مستهدفين أهدافاً عسكرية.. ولكن تحركنا كان في وقت فيه سدت كل السبل وعندما انفتح الباب للحوار وضعنا السلاح وعدنا للوطن.

كما أدان التجمع الوطني الذي كان يقف مع حركة العدل والمساواة والحركات المسلحة في دارفور وينسق مع تلك الحركات المسلحة أدان هجوم حركة العدل والمساواة على أم درمان وقال علي السيد الناطق الرسمي باسم التجمع[3] (ما قامت به حركة العدل والمساواة منافٍ ومخالف للأخلاق وأعراف الشعب السوداني ويجد الرفض من الجميع).

---

(1) صحيفة آخر لحظة بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٢م ، العدد (٦٤٠).

(2) صحيفة أخبار اليوم ٢٠٠٨/٨٥/١١م، العدد (٤٨٧٩).

(3) جريدة الوطن السودانية بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٣م، العدد (١٧٨٤).

ووصف سليمان حامد عضو اللجنة المركزية بالحزب الشيوعي الأحداث بالمؤسفة وقال في تصريح لآخر لحظة[1] (نحن ضد نقل الحرب من دارفور إلى الخرطوم أو إلى أي بقعة في السودان).

من جهة أخرى أدان الأمين العام لحركة تحرير السودان مصطفى تيراب ما أسماه بالمحاولة الجبانة لمتمردي حركة العدل والمساواة، واعتبر تيراب ما أقدمت عليه حركة العدل والمساواة فرقعة إعلامية، وقال إن خليل يسدد بهذه العملية فواتير ديون عليه لصالح النظام التشادي، وأضاف نحن نعرفهم وكنا معهم ونعرف أنهم عملاء للمخابرات، وتساءل ماذا يستطيعون أن يفعلوا في الخرطوم حتى لو وصلوها[2] ويبدو أن الجميع كانوا ضد تردي الأوضاع الحالية والتي ترتبت على اتفاقات بين الأطراف المختلفة ولا يرغبون في وضع يؤدي بالبلاد إلى المجهول. وحتى حزب المؤتمر الشعبي حذر عبر أمينه العام الترابي من مغبة الانقلاب العسكري وأكد وقوفه ضد أي انقلاب عسكري على النظام القائم[3]، ولكن كان ذلك الحديث للأمين العام للمؤتمر الشعبي قبل هجوم حركة العدل والمساواة على أم درمان بثلاثة أيام أي يوم ٢٠٠٨/٥/٨م في لقاء جماهيري بمدينة سنار وتم اعتقاله بسبب ذلك الحديث عقب الهجوم، حيث اعتبر المراقبون أن للترابي علم بهذا الهجوم وكلامه كان تمويها لكي يفهم بأنه ليس له علاقة بالهجوم بعد حدوثه، ويبدو أنه كان معولاً على ذلك الهجوم كي يحدث انقلاباً عسكرياً حسب ما هو مرتب له.

---

(1) صحيفة آخر لحظة بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١١م، العدد (٦٣٩).

(2) صحيفة آخر لحظة بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١١م، العدد (٦٣٩).

(3) صحيفة آخر لحظة بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٠م، العدد (٦٣٨).

وهنا أوردت أسماء الحسيني الكاتبة المصرية[1] أنه لم يبق من بين الزعماء السودانيين أحد لم يدين الهجوم سوى الدكتور الترابي زعيم حزب المؤتمر الشعبي المعارض الذي تشير إليه أصابع الإتهام دوماً في هذه الواقعة تحديداً نظراً للمؤشرات العديدة حول علاقة وثيقة بينه وبين خليل إبراهيم بالحركة الإسلامية سابقاً وعلاقته الوثيقة والقوية حتى الآن مع نائب الأمين العام للمؤتمر الشعبي الدكتور على الحاج الموجود خارج السودان.

ولكن في تصريح لخليل بعد ثلاثة أيام من هجوم حركته على أم درمان لم يعرب عن أي إحساس بالمرارة أو السخط تجاه الشعب السوداني أو سكان العاصمة حيث قال إن أعداداً كبيرة منهم استقبلته وأعضاء الحركة بالترحاب والعصائر والطعام. ولكن تستطيع أن تخدع بعض الناس.. بعض الوقت لكنك لا تستطيع أن تخدع كل الناس.. كل الوقت هذه الحكمة الخالدة لم تستوعبها قادة حركة العدل والمساواة الذين انتشروا في أجهزة الإعلام الدولية فنقلت الفضائيات والإذاعات ما يرددون[2] (استلمت قواتنا أم درمان كلها وهي تتوجه إلى القصر الجمهوري، الآن استلمنا (٨٠٪) من الخرطوم، نداء للحركة الشعبية يطمنها بان نجاح الحركة لايعني إلغاء اتفاقية السلام بنيفاشا).

لماذا فشلت العملية في إسقاط النظام؟ جاءت الإجابة من بعض القيادات خارج السودان حيث ذكروا أن السبب يرجع إلى أن العناصر بالداخل لم تتحرك، لا المجموعات داخل العاصمة، ولا الموالون من جهات أخرى.

---

(1) أسماء الحسيني.

(2) صحيفة آخر لحظة بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٥م، العدد (٦٤٣).

عموماً كان الرد بليغاً من القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني بالعاصمة والولايات حيث أكدت أن ما قامت به حركة العدل والمساواة عمل إرهابي وأكد ذلك معارضو الحكومة من أحزاب وجماعات ومنظمات، باعتبار ذلك لا يشبه السودان والخلق السوداني وأنه فتنة تحاول أن تفرق بين أبناء الشعب السوداني المترابط المتماسك لما جاءت به من عبارات إثنية ونوايا عدوانية.

استنكار دولي للهجوم على أم درمان

كانت ردود الأفعال الدولية والإقليمية متفاوتة بين الإدانة للهجوم والشجب والاستنكار وبين الرفض لتصعيد العنف. وكانت بداية إدانة الهجوم على أم درمان من رئيس البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي بدارفور رودلف أدادا فقد شجب المحاولة التخريبية بقيادة خليل إبراهيم على أم درمان وعبر أدادا عن أمله أن تنبذ الحركات المسلحة العمل المسلح وتقبل على التفاوض[١].

من جانبه أدان مجلس الأمن الدولي الهجوم الذي شنته حركة العدل والمساواة على أم درمان وأصدر بياناً رئاسياً بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٣م تلاه سفير بريطانيا لدى الأمم المتحدة الذي كانت ترأس بلاده مجلس الأمن في ذلك الوقت، وجاء فيه أن المجلس يدين بشدة الهجوم الذي وقع في العاشر من شهر آيار مايو الحالي والذي شنته حركة العدل والمساواة ضد الحكومة السودانية في أم درمان. وحث المجلس كافة الأطراف على وقف العنف فوراً واحترام التزاماتها والقانون الإنساني الدولي كما أدان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون هجوم حركة العدل والمساواة على أم درمان ووصف الهجوم بالمحاولة التخريبية.

أدان خفير سولانا المنسق الأعلى للسياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي هجوم حركة العدل والمساواة على مدينة أم درمان وشدد[٢] على أنه لا يمكن إيجاد تسوية عسكرية لأزمة دارفور على وجه الخصوص أو كافة المشكلات التي يواجهها السودان، ودعا كافة الأطراف المعنية في السودان

---

(1) صحيفة آخر لحظة بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٥م، العدد (٦٤٣).

(2) بيان خفير سولانا المنسق الأعلى للسياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١١م.

بالالتزام بمبدأ الحوار، كما أدانت الولايات المتحدة الامريكية الهجوم على أم درمان الذي نفذته حركة العدل والمساواة ودعت لوقف فوري للمعارك وذكر المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية جون ماكورماك أن واشنطن تدين الهجوم الذي شنته قوات حركة العدل والمساواة على أم درمان موضحاً في ذلك البيان أن هذه الهجمات تنسف الجهود التي تبذلها المجموعة الدولية للمساعدة على إيجاد حل للنزاعات في السودان[1].

أصدرت الخارجية البريطانية بياناً حول هجوم حركة العدل والمساواة على العاصمة الوطنية أم درمان حيث قالت إن هجوم حركة العدل والمساواة على أم درمان أمر مصدّم ويعد بمزيد من التصعيد في العنف بالسودان وتوسيع الصراع بدارفور.

أدانت الخارجية الفرنسية بشدة هجوم حركة العدل والمساواة على مدينة أم درمان وأصدرت بياناً جاء فيه أن فرنسا تدين بشدة الهجوم المسلح المنفذ ضد العاصمة السودانية. ليس هناك أي ظرف يمكن أن يبرر مثل هذه الأعمال، إن هذا الهجوم الخطير يدل على الضرورة العاجلة لتسوية أزمة دارفور ويؤكد أن عدم إحراز تقدم في هذا الاتجاه من شأنه أن يشكل عاملاً لزعزعة الاستقرار، ودعا البيان إلى التسريع بنشر بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور واستئناف الحوار السياسي وتطبيق الاتفاقيات الهادفة إلى تهدئة التوتر في المنطقة.

وصفت الصين هجوم حركة العدل والمساواة على مدينة أم درمان بأنه اعتداء آثم. وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية[2] إن الصين تدين

---

(1) قناة الجزيرة بتاريخ ١٢/٥/٢٠٠٨م.

(2) بيان صحفي للناطق الرسمي باسم الخارجية الصينية بتاريخ ١١/٥/٢٠٠٨م، أوردته القدس العربي.

الهجمات التي أدت إلى وقوع إصابات وسط المدنيين. وأعربت عن أمل الصين أن تنضم جماعة متمردي دارفور إلى العملية السياسية في أسرع وقت ممكن أن تستأنف التفاوض مع الحكومة السودانية في وقت مبكر من أجل التوقيع على اتفاق سلام شامل لتحقيق الاستقرار والتنمية في دارفور.

أوردت روسيا اليوم[1] أن روسيا أعربت عن قلقها إزاء توتر الوضع الأمني في السودان عقب الهجوم الذي قامت به حركة العدل والمساواة على أم درمان وإن موسكو تدين محاولة حركة العدل والمساواة احتلال العاصمة الخرطوم وأضاف أن هذا العمل أدى إلى تصعيد العمليات القتالية بين المجموعات المسلحة في دارفور كما أدى إلى تصعيد حدة الأزمة بين السودان وتشاد التي دفعت الخرطوم إلى إعلان قطع العلاقات الدبلوماسية مع إنجمينا.

أعربت الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب عن بالغ قلقها وانزعاجها الشديدين للجوء حركة العدل والمساواة إلى استخدام السلاح واعتماد أسلوب العنف المسلح بهدف إحداث انقلاب في الخرطوم، واعتبرت الأمانة العامة للاتحاد أن هذه الأعمال انتهاكاً صريحاً للقوانين السودانية والأعراف الدولية وميثاق وقرارات الاتحاد الإفريقي، ومن جانبه أدان الاتحاد الإفريقي الهجوم الذي قامت به حركة العدل والمساواة على مدينة أم درمان، حيث أورد راديو سوا[2] أن الاتحاد الإفريقي أدان بشدة الهجوم الذي شنه مسلحو حركة العدل والمساواة في مدينة أم درمان وأشار إلى أنه سيزيد الأوضاع في دارفور تعقيداً، أعرب جان بيونق رئيس مفوضية الاتحاد

---

(1) روسيا اليوم بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٣م.

(2) راديو سوا بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٢م.

الإفريقي عن بالغ قلقه، ودعا جميع أطراف النزاع إلى ضبط النفس وحل أزمة دارفور بالطرق السلمية.

من جانب آخر أدان الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أكمل دين الهجوم الذي شنه مسلحو حركة العدل والمساواة المتمردة في إقليم دارفور على مدن بكردفان ومدينة أم درمان، مناشداً السودانيين لنبذ العنف واتخاذ الحوار سبيلاً لحل الخلافات وأعرب عن أسفه لوقوع ضحايا من المدنيين داعياً إلى إيجاد حل سريع لأزمة دارفور التي ستظل منطلقاً للنزاع مالم يتم حلها.

كان رد الفعل المصري قوياً حيث أدانت مصر اعتداء العدل والمساواة على أم درمان ودعت القوى السياسية لدعم الحكومة وقالت إن الاعتداء الذي قامت به عناصر من حركة العدل والمساواة بدارفور على مدينة أم درمان يوجب على القوى السياسية التوحد والالتفاف حول هدف حماية السودان وسيادته وحذرت من أي محاولة للمساس بأمن واستقرار السودان وأكدت وزارة الخارجية المصرية خطورة توسيع دائرة الصراع في إقليم دارفور، مشيرة إلى أن نقل الصراع إلى مناطق أخرى مثل كردفان والخرطوم سيزيد من تعقيد الأزمة ويقوض جهود التسوية السلمية، ودعت الخارجية المصرية كافة حركات التمرد في دارفور إلى الاستماع لصوت العقل وتحمل المسئولية. وتقدمت خطوات حيث واصلت مصر حملة الملاحقة ضد جماعات التمرد الدارفورية بالقاهرة في أعقاب الهجوم وأبعدت ممثل منسوب لحركة العدل والمساواة من البلاد وطلبت مصر من عضو قيادي بحركة العدل والمساواة واثنين آخرين مغادرة البلاد كما قامت مصر بإبعاد

(حافظ يوسف حمودة، مستشار زعيم حركة تحرير السودان "عبدالواحد محمد نور" وعضو فريق بحركة تحرير السودان دون توضيح الأسباب) [1].

وأوردت صحيفة الخليج الإماراتية[2] أن البرلمان العربي الانتقالي أدان هجوم حركة العدل والمساواة على أم درمان والذي أدى إلى قتل وجرح عدد من المواطنين وروع المواطنين في أم درمان. مؤكداً دعمه للحكومة السودانية في تصديها للهجوم واتخاذها الإجراءات اللازمة لحماية أمن واستقرار السودان والمحافظة على وحدته الوطنية.

وحذر حاسم الصقر رئيس البرلمان الجهات الخارجية من العبث بأمن واستقرار السودان والنيل من وحدته الوطنية وأمنه واستقراره مشدداً على أهمية استخدام الوسائل السلمية والحوار من أجل تثبيت دعائم الوحدة الوطنية. رافضاً استخدام القوة المسلحة والوسائل العسكرية لتحقيق مكاسب سياسية حقيقية.

عبرت المملكة العربية السعودية عن إدانتها وإستنكارها للاعتداءات المسلحة التي شهدتها مدينة أم درمان وأية محاولات تستهدف أمن واستقرار السودان، وقال وزير الخارجية السعودي في مؤتمر صحفي إن المملكة تؤكد أهمية مضاعفة الجهود الإقليمية والدولية لتسوية مشكلة دارفور على أساس اتفاق أبوجا بين الفصائل وقرارات الاتحاد الإفريقي ذات الصلة والتفاهمات القائمة بين السودان والأمم المتحدة وأن تهديد أم درمان أمر لا يقبل مهما كان وأياً كانت الجهة التي وراء ذلك..

(1) الشاذلي حامد مكالمة آخر الليل ٢٠٠٩، ص(٢٣٤).

(2) صحيفة الخليج الأماراتية بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٢م.

أعربت دولة قطر عن إدانتها واستنكارها للاعتداء الذي قامت به عناصر متمردة على مدينة أم درمان بهدف زعزعة الأمن والاستقرار في السودان الشقيق فيما يتعرض له من اعتداءات تستهدف أمنه واستقراره وسيادة وسلامة أراضيه[1].

أدان الرئيس اليمني كل المحاولات الهادفة إلى زعزعة الأمن والاستقرار في السودان ووقوفه إلى جانب السودان في كل مايصون أمنه واستقراره وسيادته ووحدته وعدم التدخل في شئون السودان من أي جهة كانت.

أوردت صحيفة الدستور الأردنية[2] أن الملك عبدالله الثاني اطمأن على الأوضاع في السودان في أعقاب المحاولة الفاشلة لزعزعة أمنه واستقراره وأكد تضامن الأردن مع السودان ودعم جهوده من أجل تحقيق الوئام والسلام والاستقرار.

أدانت اللجنة الشعبية العامة الليبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي الأحداث الأخيرة التي تعرضت لها أم درمان على إثر الهجوم الذي قادته حركة العدل والمساواة المتمردة. وقالت اللجنة "بانشغال بالغ وقلق شديد حول الأحداث الأخيرة في السودان والناجمة عن قيام مجموعة من المتمردين بالهجوم على مدينة أم درمان وضواحيها مما تسبب في فقدان أرواح الكثير من الأبرياء من الشعب السوداني وعرض أمنه واستقراره للخطر فإن ليبيا تدين بكل قوة هذا العدوان الذي كان في وقت تتواصل فيه الجهود من قبل الاتحاد الإفريقي ودول الجوار لحل مشكلة دارفور وإعادة الأمن والاستقرار

---

(1) الأنباء القطرية ٢٠٠٨/٥/١٣م.

(2) الدستور الأردنية بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٤م.

إلى المنطقة. ودعا البيان إلى احترام اتفاقيتي سرت وطرابلس واتفاق داكار الهادف إلى تحقيق حل عاجل ونهائي لمشكلة دارفور لأن انتهاج أعمال العنف لحل الخلافات لن يستفيد منه أحد وأن الحلول السلمية من خلال الحوار وتعزيز علاقات حسن الجوار هي الكفيلة بإحلال السلام والأمن والاستقرار بالسودان وفي المنطقة بأسرها. يشار إلى أن حركة العدل والمساواة المتمردة قادت هجوماً مسلحاً على مدينة أم درمان في العاشر من مايو ٢٠٠٨م.

كان البيان الليبي جاء في وقت تناولت فيه الصحف اليومية أخبار ومقالات تتحدث عن أن ليبيا ضالعة في توفير المال والعتاد العسكري وغيره لحركة العدل والمساواة في هجومها على العاصمة الوطنية أم درمان.

أدانت الخارجية السورية محاولة مجموعة من متمردي دارفور زعزعة الاستقرار في السودان وعبرت عن الإرتياح لفشل هذه المحاولة مؤكدة دعم سوريا للسودان في تصديه الحازم لأعمال العنف وقالت أن سوريا ترفض التدخل الأجنبي في شؤون السودان الداخلية[1].

من جانب آخر أعربت الأمانة العامة لتجمع (س ص) في بيان صحفي عن إنشغالها العميق حول الهجوم الذي تعرضت له مدينة أم درمان الذي تسبب في وقوع خسائر بشرية ومادية مؤسفة وحملت حركة العدل والمساواة مسئولية هذا العمل وناشدت الأمانة العامة للتجمع ببذل المزيد من الجهد من أجل استتباب الأمن والاستقرار، وأضاف البيان أن التجمع يدين الهجمات التي قامت بها حركة العدل والمساواة، تلك الهجمات غير المبررة والتي تمثل خرقاً صارخاً لكل القوانين الوطنية والدولية.

---

(1) وكالة أنباءالإمارات بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٢م.

إن ما قامت به حركة العدل والمساواة لا يمكن أن يؤدي إلى نتيجة سوى زيادة معاناة الشعب الذي يطمح إلى الأمن والاستقرار. ودعا البيان هذه الحركة إلى التخلي عن السلاح كوسيلة للتغيير والكف عن المعارضة المسلحة وأن تلحق بغيرها من الحركات المسلحة بطاولة المفاوضات.

كما أدان وزراء الخارجية العرب العملية الإرهابية التي قامت بها حركة العدل والمساواة المتمردة بقيادة خليل إبراهيم في العاصمة الوطنية أم درمان بهدف زعزعة الأمن والاستقرار في السودان مطالبين الحركة بنبذ كافة أشكال العنف. وطالب الوزراء في بيان المجموعات المتمردة التي لم توقع سلام دارفور بنبذ خيارات التصعيد العسكري والالتزام بالحوار كوسيلة وحيدة للسلام في دارفور. وأكد الوزراء دعم الجامعة العربية للجهود التي تقوم بها حكومة الوحدة الوطنية في السودان لتحقيق السلام والأمن في ربوع البلاد. وطالبوا بوقوف الجامعة العربية إلى جانب السودان لمواجهة ما يتعرض له من اعتداءات تستهدف أمنه واستقراره وسلامة أراضيه، ودعا الوزراء كافة الدول التي تدعم حركات التمرد المسلحة السودانية إلى الكف عن دعمها أو السماح باستخدام أراضيها منطلقاً لتهديد وحدة وأمن السودان ، مؤكدين ضرورة الالتزام بمبادئ حسن الجوار. كما دعا الوزراء مجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ التدابير اللازمة لفرض العقوبات المناسبة على أي حركات مسلحة تستهدف تهديد السودان وعرقلة العملية السلمية في دارفور ودعا الوزراء المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزاماته نحو دعم اتفاق سلام دارفور. والضغط على كافة الحركات المسلحة المتمردة لاستئناف العملية السلمية في أسرع وقت[١].

---

(1) الشاذلي حامد، مكالمة آخر الليل، ص(٢٣٧).

هجوم حركة العدل والمساواة وجد الاستنكار من القوى السياسية في الداخل وأدانته معظم المنظمات الإقليمية والدولية والجماعات، الأمر الذي وصم ما قامت به الحركة بالعمل المرفوض داخلياً وإقليمياً ودولياً وأنه يدخل في خانة العمل الإرهابي الهمجي البربري.

الهجوم على أم درمان لصالح من !؟

كانت حركة العدل والمساواة وكوادرها هم الأنشط فكرياً وسياسياً بين متمردي دارفور، وينسب إلى خليل إبراهيم قائد تلك الحركة الكتاب الأسود الذي ظهر في بدايات الانشقاق في المؤتمر الوطني متناولاً اختلال توزيع الثروة والسلطة في السودان. د. خليل إبراهيم ذلك الطبيب الذي ينتمي للحركة الإسلامية السودانية منذ أن كان طالباً، وقد تولى مناصب قيادية في حكومة الإنقاذ وزيراً للصحة ثم التعليم.

وكان أحد أمراء المجاهدين الذين حاربوا في جنوب السودان. ويرتبط خليل بالرئيس التشادي إدريس دبي بصلة قرابة، فكلاهما ينتمي إلى ذات القبيلة التي ينقسم أبناؤها بين السودان وتشاد.

ذكر خليل في مرات عديدة أنه يريد أن ينقل العمليات العسكرية إلى داخل الخرطوم وأحبطت محاولات له لعمل تخريب داخل العاصمة، ويبدو أن خليل لم يكن في حساباته أن يقود جيوش ويغزو العاصمة مباشرة وكان يكتفي بالتخطيط لعمليات تخريب داخل العاصمة وذلك يظهر في رفض قياداته الذهاب للخرطوم مباشرة عندما أعلن لهم أنه يريد أن يدخل الخرطوم، حذروه بأن هذه مجازفة لايحمد عقباها ولكنه أصّر، واستدرك أن إقناع القوات بذلك أمر معنوي مهم فأخرج كلاماً ساخناً في داخله أن لقواته أعواناً بالداخل أكبر من تلك القوات التي يقودها.. ويمكن أن يكون ذلك صحيحاً إذا نظرنا إلى ما ذهب إليه المحللون لعملية الهجوم على أم درمان التي أظهرت أن هذه العملية وبهذا الشكل لا يمكن أن تكون إلا عملية انتحارية وعشوائية في التخطيط حيث أن هناك أسلحة لم تستعملها القوات الغازية في الهجوم.

وبالنظر إلى هذا الهجوم من زاوية أخرى، أنه كان له أهداف غير معلنة، وذكر خليل بأن العملية أدت غرضها. وإذا ربطنا ذلك بأمنية الرئيس التشادي أن يرد الصاع لحكومة الخرطوم وأن يبرهن لها أنه قادر على القيام بما تقوم به وأن الوصول ممكن مثلما كان الوصول إلى إنجمينا ممكناً أيضاً.

حجم الإعداد للعمليات أكبر بكثير مما تحتاجه العمليات التخريبية من حيث القوات ونوع السلاح والعدة والعتاد. هذا الشكل مخالف لما يدعو له. والقرار الذي اتخذته قيادات حركة العدل والمساواة وامنياتهم بنقل العمليات العسكرية من دارفور إلى كردفان والشمالية والعاصمة في شكل تخريب وليس في شكل غزو عسكري، خاصة إذا نظرنا إلى المعلومات الواردة من مسرح الأحداث في ١٠ مايو التي تشير إلى أن هناك عناصر موالية لتنفيذ مخطط إسقاط النظام، ستتضم منها أحزاب سياسية وقوات نظامية ومنظمات المجتمع المدني وجماعات، لأن المخطط أصله قائم على ضرورة مشاركة العناصر الداخلية في العمليات أو ما يسمى بالخلايا النائمة. هذه كلمة أخرجها خليل عندما أراد أن يبرر لقواته هجومه على أم درمان.

تلك كانت مكونات الهجوم الداخلية على مدينة أم درمان. لصالح من من هؤلاء يمكن أن يكون هذا الهجوم؟ هل لصالح القوى السياسية التي أدانت الهجوم؟ واعتبرته انتحارياً ووقفت ضده وطالبت بمحاكمات عادلة لمنفذيه. أم هو لصالح دارفور وقضيتها العادلة التي اعترفت بها الدولة وسعت لحلها عبر اتفاقيات وتنمية ورغماً عن ذلك المجهود لم يشفع للحكومة وضع أرضية صالحة للسلام الدائم في دارفور. حيث كانت استجابات الحكومة للسلام كفيلة بجعل حركة العدل والمساواة تضع السلاح وترفع معاول

البناء والإعمار وتحقيق السلام، لأن تحقيق السلام لا يتم من طرف واحد. وحاولت الحركة إفشال كل جلسات الحوار من أجل حل الأزمة، مما يؤكد أن قصد الحركة لم يكن السلام بل كان كما أعلن عنه في أعقاب الهجوم ومــاذكره قائد حركة العدل والمساواة في الفضائيات والصحف هو إسقاط النظام بالقوة العسكرية أو عبر التفاوض بتنازل الحكومة عن دارفور لحركة العدل والمساواة ويتم تسليمها لهم وظهر ذلك في الشروط التي تقدمت بها الحركة في الدوحة مؤخراً.

ويتبادر سؤال هنا هو هل دارفور هي حركة العدل والمساواة؟ هل أراد خليل أن يقصي الآخرين من الحركات الأخرى في دارفور، المعارضة منها؟ والتي وقعت سلاماً مع الدولة، علماً أن عدد الحركات قد تجاوز الثلاثين فصيلاً كلها تنادي وتؤكد أنها جاءت من أجل دارفور ـ وهل تريد حركة العدل والمساواة أن تتنازل الدولة من دارفور إلى الحركات التي لاتربط بينها أي أواصل اتفاق وهل هذه مطالب يمكن أن توافق عليها دولة لها مسئولياتها تجاه مواطنيها وتتركهم لتلك الحركات ذات الأطماع الخاصة وممثلي أبواق الهيمنة العالمية.

إن حركة العدل والمساواة ارتكبت خطأً كبيراً بهجومها على مدينة أم درمان هو ثاني أكبر ضربة توجه إلى الحركات المسلحة في دارفور بعد أن بدأت تكتسب بعض الأرضية بحديثها عن حقوق عادلة لأهل دارفور وإقدام الحكومة على الاعتراف بذلك وبدأت في تنفيذ كثير من الاتفاقيات مع الحركات المسلحة في دارفور، والضربة الأولى كانت على يد عبدالواحد محمد نور زعيم حركة تحرير السودان الذي اعترف بإسرائيل

وفتح مكتباً له ولحركته في خطوة غير مبررة جلبت له السخط خارج السودان وداخله وخاصة أهل دارفور أرض القرآن.

فالمكون الخارجي للهجوم يمكن أن تقرأه من خلال الحديث الذي أدلى به خليل عن إسرائيل، واشارت المعلومات التي ذكرت أن إسرائيل تدعم حركات مناوئة للخرطوم تنطلق من دولة مجاورة للسودان. فدول الجوار لها أجندتها الخاصة والكل يسعى ليؤمن موقفه من معاداة السودان وكسب ود الذين يحاولون النيل من السودان، فكانت بعض الدول بمثابة النصير والداعم ومنها المتعاطف مع الحركات المسلحة ومنها من يقف بجانب السودان، كلٍ حسب ارتباطه بالحكومة السودانية، وذات المواقف تنطبق على المنظمات الإقليمية ومدى ارتباطها بالقوى الدولية المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، تلك القوى نجد منها الشريك في العدوان ومنها من كان محرضاً ومنها المتعاطف ومنها من ساند السودان.

وشاركت تلك الدول في الهجوم على أم درمان عن طريق تشاد التي وفرت المعسكرات والتدريب والإشراف على قوات الحركة وقيادة بعض فصائلها ساعدها في ذلك أن قيادة حركة العدل والمساواة من الزغاوة حيث الجنسية المزدوجة سوداني مادام هو داخل السودان وتشادي مادام داخل الأراضي التشادية[1].

تشاد غضت الطرف عن جرائم حركة العدل والمساواة وخاصة في عملية تجنيد الأطفال بدارفور حيث كشفت منظمة وايجنيق بيبل البريطانية الناشطة في محاربة التجنيد العسكري للأطفال أن حركة العدل والمساواة

---

(1) ذو النون التجاني، دارفور حقيقة الثروة والإبادة، ص(١٣٢) دارعزة للطباعة والنشر والتوزيع.

تقوم بتجنيد الأطفال للعمل العسكري، وذكرت المنظمة في تقرير لها أن لديها أدلة وبراهين تثبت أن حركة العدل والمساواة قامت بتجنيد الأطفال القصر. وأوضحت المنظمة أن الأدلة والبراهين تثبت تورط الحركات المسلحة بالأخص حركة العدل والمساواة في عمليات التهريب والتجنيد العسكري للأطفال داخل معسكرات اللاجئين السودانيين بتشاد وعلى مرأى ومسمع وعلم السلطات التشادية وقوات الاتحاد الأوروبي المنوط بها حماية هذه المعسكرات. وناشدت المجتمع الدولي بضرورة محاكمة كل من يثبت تورطه في تهريب وتجنيد الأطفال قسرياً. والتقرير يكشف أن حركة العدل والمساواة لم تقم بذلك من أجل أهل دارفور الذين يرفضون مثل هذه الأساليب ولا يمكن أن تزج بأطفالهم في حرب كهذه، وبالتالي إن التجنيد ليس في صالحهم اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً ولا أخلاقياً.

ولكن الأحداث الأخيرة كشفت حجم التآمر والتخطيط من نظام تشاد الذي تستغله القوى الغربية في أزمة دارفور لتحقيق أغراضها وأجندتها من خلال رئيس حركة العدل والمساواة وأن السودان يمر بلحظات عصيبة عبر أزمات ومؤامرات تستهدف شعبه وأرضه.. حتى ترى سوداناً مفككاً.

خاتمة

ظهرت حركة العدل والمساواة كتنظيم عسكري يعمل على استرداد حقوق أبناء دارفور التي سلبها النظام في الخرطوم باعتبار أن أهل شمال السودان يستأثرون بالسلطة والثروة فيما يعيش الأخرون في تهميش كامل وأن الحركة تحارب لاسترداد حقوق أهل دارفور بخوضها معارك كثيرة في بلدات وقرى المنطقة.

اتجهت حكومة السودان إلى دارفور بعد توقيع اتفاق نيفاشا في محاولة لحل بعض المشاكل هنا وهناك واضعة في ذهنها أن اتفاق السلام الشامل وضع حلاً لكل قضايا السودان وحسم أمر الثروة والسلطة وقضى على دعاوى التهميش رغم أن المجتمع الدولي أعلن اهتمامه بدارفور بمجرد توقيع برتوكول مشاكوس مردفاً أن السلام لن يكتمل ويصبح واقعاً ما لم يحقق السلام في دارفور، واتجه الغرب بكلياته نحو دارفور وتسارعت خطاه حتى وصل الأمر إلى احتجاج دكتور جون قرنق بأن الدول المانحة والدول الغربية أهملت اتفاق السلام الذي وقع في نيفاشا واتجهت إلى دارفور. مما ترك انطباعاً بأن الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب تريد أن تأجج صراعاً آخر عقب حل مشكلة السودان الكبرى وهي قضية جنوبه بتوقيع السلام، فاتجهوا غرباً ولكن بسرعة فائقة وأصدرت عدداً من القرارات تجاه دارفور، وكأن مجلس الأمن والأمم المتحدة لا توجد في العالم مشكلة تحتاج إليهما مثل دارفور. كان ذاك عملاً مقصوداً وتنفيذاً لسياسات غربية لها مصالحها في الإقليم.

فكـان اللـوبي الـصهيوني لـه دوره في رسـم سياسـة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ورأينـا كيـف صـرح المسؤولون الإسـرائيلون واصفين الحكومة بأنها تحارب المسلمين الزنوج في إقليم دارفور غرب السودان، فدُعمت تشاد لتنفيـذ بعـض المخططـات عبر فرنسا المستعمر التقليـدي في المنطقـة. فكـان خليل إبراهيم وقيادته لحركـة العدل والمساواة أقرب لتنفيـذ المهمـة لعلاقته الأسرية والقبلية مع إدريس دبي حيث لوح أكثر من مرة أنه يريد أن ينقل المعركـة إلى داخـل الخرطـوم وكانـت هنـاك عـدة محـاولات لتنفيـذ ذلـك مـع أعوانه في الداخل ولكـن كلها باءت بالفشل ولم يكـن في حسبان كل قـادة الهجـوم علـى أم درمـان وظهـر ذلـك مـن خـلال الاعتراضـات الـتي أعلنهـا القـادة حسب ما تم الكشف عنها مؤخراً.

وكان لمسألة المعارضة التشادية التي حاصرت الرئيس التشادي داخل قصره بانجمينـا أثـر نفسـي بـالغ علـى قيـادة التشادية الـتي اتهمـت الخرطـوم بدعمها للمتمردين وكانت حركـة العدل والمساواة والقوات الفرنسية همـا المنقـذ الأقـوى لـدبي وخلصتاه مـن معارضيه. وكـان لا بـد مـن أن يرسـل دبـي رسالة بأن المعارضة السودانية في تشاد يمكـن أن تقـوم بمثـل هـذا العمـل وتم تجهيز قوات حركـة العـدل والمساواة بتوفير العتـاد والسلاح مـن بعض القـوى الدولية ودفعت بخليل ودعمته ببعض القوات التشادية وعدد لا يستهان بـه مـن الأطفال وحاول الهجوم على العاصمة وإسقاط النظام[١].

---

(1) انظر الملاحق التي توضح مشاركة قوات تشادية في الهجوم والدعم العسكري وتسهل حركة قوات العدل والمساواة من تشاد إلى أم درمان.

الغريب في الأمر أن تلك القوات تحركت من أم جرس داخل تشاد وعبرت الحدود الشرقية لتشاد دون أن تعترضها القوات الفرنسية المنتشرة في شرق تشاد ولا قوات الهجين.

رفض أهل السودان بكل فئاتهم من أحزاب سياسية وطرق صوفية واتحادات ونقابات هذا الهجوم وسيرت الولايات مسيرات تندد بهجوم حركة العدل والمساواة على أم درمان وأهل دارفور رفضوا ذلك المسلك وحتى قبيلة الزغاوة داخل السودان رفضت ما قامت به حركة العدل والمساواة الأمر الذي قاد إلى السؤال لصالح من كان الهجوم على أم درمان بعد أن رفض من كل الجهات بما فيها الدول العربية والإسلامية وبعض دول الجوار والمنظمات الإقليمية والدولية التي ادانته في نفس اليوم وثاني أيام الهجوم ومنها من انتظر أسبوعاً ثم أدان الهجوم بعد أن انجلى الأمر.

كانت حركة العدل والمساواة تتماثل خطى الحركة الشعبية وارادت أن يتعامل معها مثل ما تم التعامل مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في الاتفاقيات ولكنها طالبت بما لم تطالب به الحركة نفسها ففي معرض حديث قيادات حركة العدل والمساواة أكدوا أن ما قامت به الحركة الشعبية يوم الإثنين الذي أعقب مقتل قرنق أكبر مما قامت به حركة العدل والمساواة من هجومها على أم درمان ويمكن القول أن هناك فرقاً كبيراً بين الحركتين حتى إذا اتفقتا أنهما حاربتا من أجل إسقاط النظام في الخرطوم. لكن الأمر مختلف تماماً فيوم الإثنين المذكور صادف مقتل قائد حركة حارب واحد وعشرين عاماً ووقع اتفاق وحكم واحد وعشرين يوماً فقط وكانت آمال معظم أبناء الجنوب وبعض الشماليين معقودة عليه فما بال حركة العدل والمساواة التي يقودها خليل إبراهيم الذي لم يرض عنه حتى

أبناء قبيلته ويعمل وسط أكثر من ثلاثين حركة في دارفور وكان ضمن صانعي حكومة الإنقاذ التي حاربت قرنق نفسه وقضت على فرعه في دارفور بقيادة بولاد وكان قائدها مجاهداً وأميراً للمجاهدين في حرب الجنوب.

وبمقارنة بسيطة نجد إن المجموعة الجنوبية التي شكلت الحركة الشعبية وكانت نواة لها خرجت من المدرسة العسكرية الرسمية والمجموعات المسلحة في دارفور خرجت من أوعية الأحزاب السياسية التي شعرت بالتهميش داخل أحزابها ومثال لذلك خليل إبراهيم الوزير الإنقاذي لسنوات طوال أو تلك التي تشعر بتهميش حزبها وابتعاده عن مناطق الكسب ومثال ذلك الدكتور شريف حرير الرجل الثاني في الحزب الفيدرالي، إذاً حالة الشعور بالتهميش تمتد وتتسع من دائرة الذات لتشمل النطاقين القبلي والجهوي[1]. أن الفارق الأساسي بين الحركة الشعبية وحركة العدل والمساواة هو أن تمرد الجنوب بدأ عسكرياً ثم تسيس وتمرد دارفور بدأ سياسياً ثم تعسكر. فالعسكريون في الجنوب استقطبوا المدنيين للصراع ولكن لم تستطع المعارضة الدارفورية استقطاب العسكريين للصراع لذلك اتجهت للمجتمع الدولي ووقعت في أحضانه وأصبحت مطية لتنفيذ برامجه.

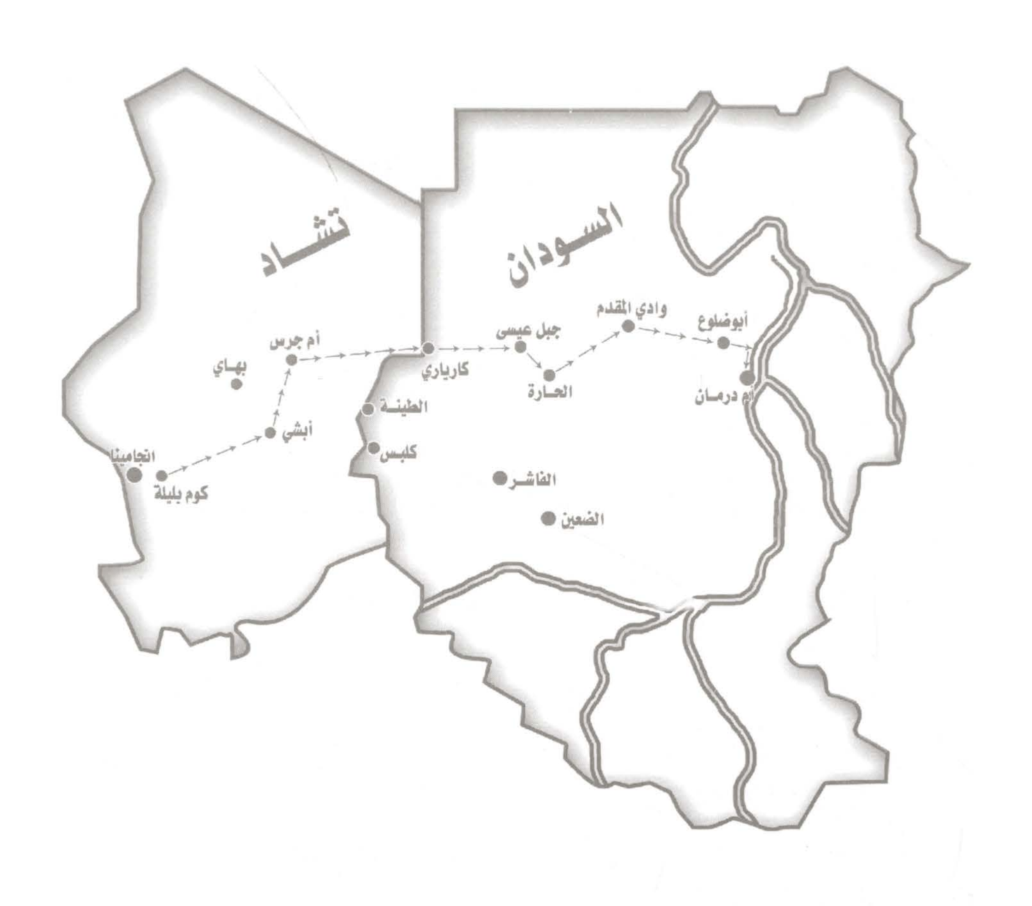
إن إقليم دارفور يمثل نقطة تماس مع ما يعرف بالحزام الفرانكفوني وهي الدول التي تحكمها فرنسا في استعمارها للقارة الإفريقية وهذا يسهل الفهم العام لاهتمام فرنسا بدارفور وما لا تريده هو تحرك الزحف الصيني في المنطقة لما تتمع به دارفور من مواد خام من بترول وغيره.

هل عرفنا إذاً لماذا وصلت مشكلة دارفور وبهذه السرعة لمجلس الأمن ولم تصله مشكلة الجنوب التي استمرت أكثر من خمسين عاماً.

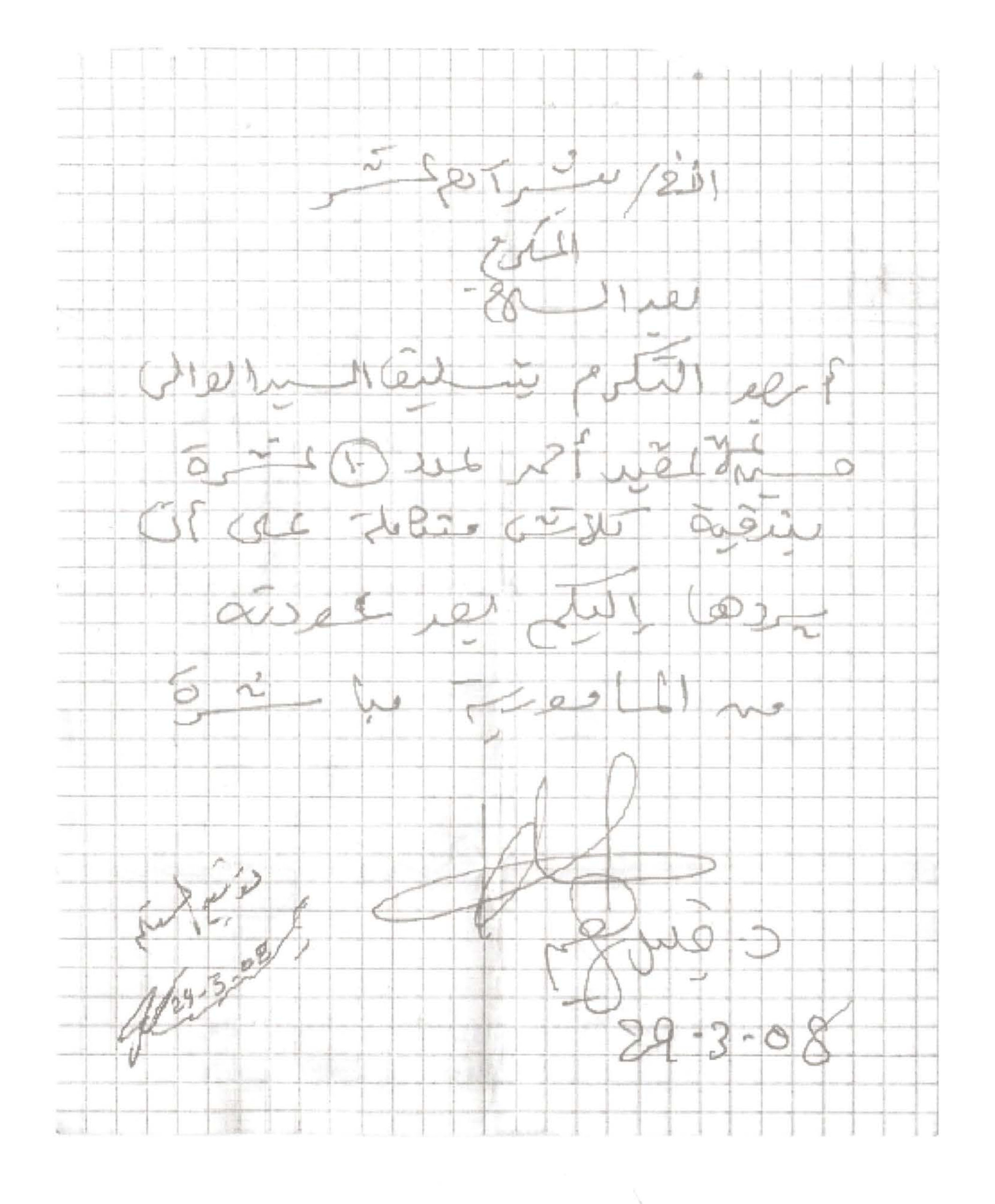
---

(1) عصام عبدالفتاح – دارفور وجع في قلب العروبة، ص ٧٨ كنوز للنشر والتوزيع ٢٠٠٨م.

الملاحق



مسار قوات حركة العدل والمساواة من كوم بليلة شرق العاصمة انجامينا الي أم درمان في العاشر من مايو ٢٠٠٨ م .


الأخ/ بشر آدم بشر

المحترم

بعد السلام

أرجو التكرم بتسليم السيد الوالي

مع العقيد أحمد حامد (١٠) عشرة

بندقية كلاشنكوف على أن

يردها إليكم بعد عودته

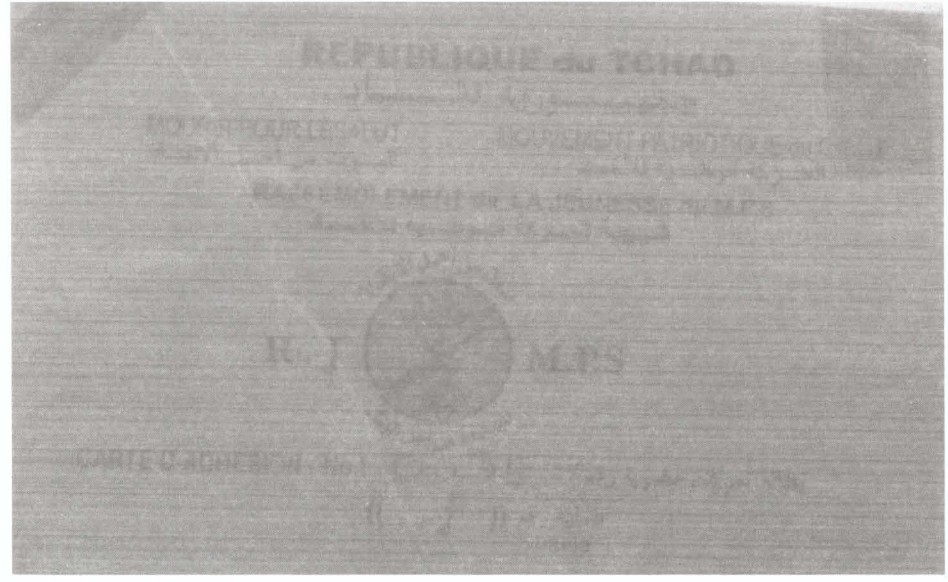
من المأمورية مباشرة

د. فيصل

29-3-08

توقيع المستلم

24-3-08


REPUBLIQUE du TCHAD
M.P.S
CARTE D'ADHESION

❖ بطاقات لمواطنين تشاديين وجدت في أرض المعركة

بعد دحر الهجوم على أم درمان في ١٠ مايو ٢٠٠٨م❖

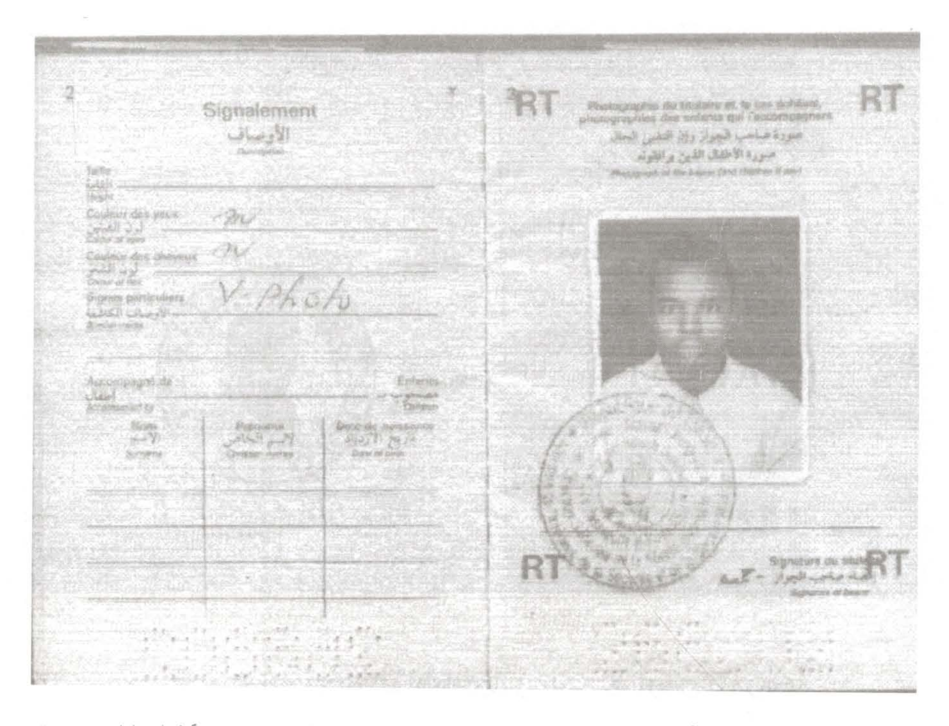
PASSEPORT
جواز السفر
PASSPORT

VOIR EN PAGE 48 LA RUBRIQUE
RECOMMANDATIONS IMPORTANTES
الرجاء مراجعة المعلومات الهامة على الصفحة الأخيرة
SEE «IMPORTANT NOTICES» ON PAGE 48

RT REPUBLIQUE DU TCHAD RT
جمهورية تشاد
REPUBLIC OF CHAD

Nom: DJOUMA ADAM
Prénoms: Khamis
Nationalité: Tchadienne
Né le: Vers 1978
Lieu de naissance: Ndjamena Joh-Bag
Profession: Etudiant
Adresse: Ndjamena
N° 8527/00

RT No. 268 802 ٢٦٨٨٠٢ RT



2 Signalement
الأوصاف

Taille
Couleur des yeux
Couleur des cheveux
Signes particuliers V-Photo

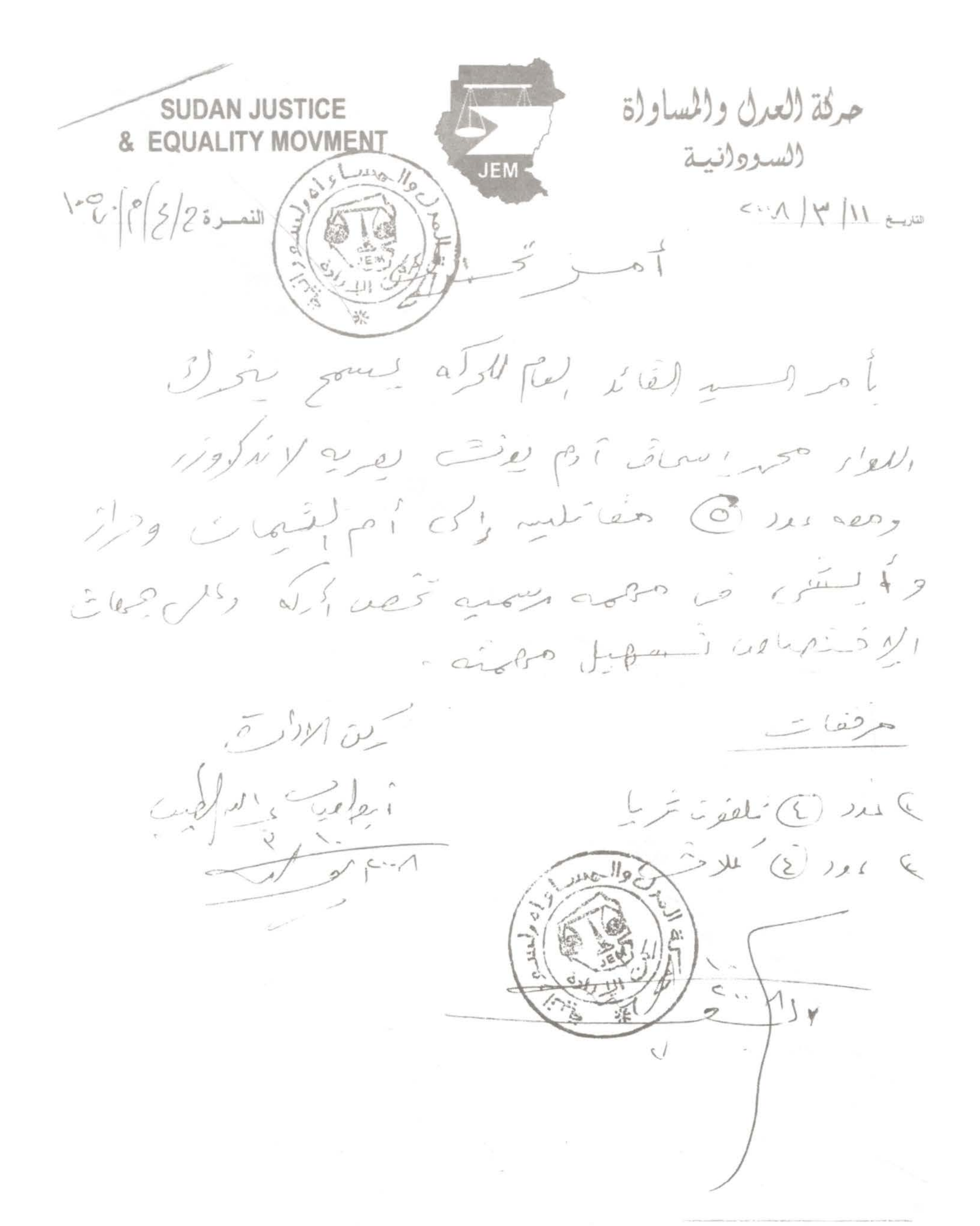
Accompagné de ... Enfants

Nom	Prénoms	Date de naissance

RT Photographie du titulaire et, le cas échéant, photographies des enfants qui l'accompagnent RT
صورة صاحب الجواز وإن اقتضى الحال
صورة الأطفال الذين يرافقونه

RT Signature du titulaire RT

❖ جواز سفر تشادي لأحد المشاركين في الهجوم ضبط بحوزته أثناء المعركة ❖



SUDAN JUSTICE
& EQUALITY MOVMENT

JEM

حركة العدل والمساواة
السودانية

النمـرة ح/ع/م/م/١٠٥/٢٠٠٨

التاريخ ١١/٣/٢٠٠٨

أمر تحرك

بأمر السيد القائد العام للحركة يسمح بتحرك
اللواء محمد إسحاق آدم يوسف بعربة لاندكروزر
ومعه عدد (٥) مقاتلين وإلى أم الشيمات ودراز
وأبيشي في مهمة رسمية تخص الحركة وعلى جهات
الاختصاص تسهيل مهمته.

مرفقات

١- عدد (٤) تلفونات ثريا
٢- عدد (٤) كلاشات

ركن الإدارة
إبراهيم ... الطيب
١١/٣/٢٠٠٨

Address : www.sudanjem.com

RÉPUBLIQUE DU TCHAD — UNITÉ - TRAVAIL - PROGRÈS

PRÉSIDENCE DE LA RÉPUBLIQUE

ORDRE DE MISSION N° 1079 /PR

Il est ordonné au COLONEL AZADINE YOUSSOUF BADJI ACCOMPAGNE DE [illegible] ELEMENTS

Fonction : OFFICIER DE L'ARMEE NATIONALE TCHADIENNE

De se rendre à ABECHE

Objet de la Mission : MISSION OFFICIELLE

Moyen de transport : Trois (3) TOYOTA PICK[illegible]

A destination de N'DJAMENA - ABECHE - N'DJAMENA

Aller et retour : OUI

Date de départ : 17 DECEMBRE 2[illegible]

Date de retour : FIN DE MISSION

Imputation budgétaire : ETAT

N'Djaména, le 16 DEC. 2006

P. *Le Président de la République*

Le Chef d'Etat-Major Particulier

REPUBLIQUE DU TCHAD — PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE — Le Chef d'Etat-Major — ETAT-MAJOR PARTICULIER

MOUSSA HAROUN TIRGO

Chef d'Etat Major Particulier

du Président de la Rép[illegible]

IDT BA3 00324

AMPLIATIONS

- Présidence........................ 2
- Finances (passages)......... 3
- Intéressé........................... 2
- Dossier.............................. 2
- Archives............................ 2

❖ أمر تحرك عسكري تشادي لأحد الضباط للمشاركة

مع الحركة في الهجوم على أم درمان ❖

رقم التس

حركة العدل و المساواة السودانية

Sudan Justice & Equality Movement (JEM)

الإسم : .... Name :

الإعتماد Signature

الصفة : .... Position :

إسم الأم : .... Mother's name :

مكان و تاريخ الميلاد ....١٩٨٢م.... Place and Date of Birth :

تاريخ الإصدار 1 / 1 / 2006 Issue Date



RÉPUBLIQUE DU TCHAD

جمهورية تشاد

CARTE NATIONALE D'IDENTITÉ

بطاقة شخصية وطنية

Nom : الاسم: BICHARA ABDALLAH

Prénom : الاسم الخاص: FADOUL

Date et lieu de naissance : تاريخ و مكان الولادة: 01/01/1983 à TINE/BILTINE

Père : اسم الأب: ABDALLAH FADOUL

Mère : اسم الأم: MACKA ABAKAR

N° de carte : رقم البطاقة: 310-00508949-22

Expire le 26/10/2016

❖ بطاقة لمواطن تشادي عضو في حركة العدل والمساواة - ضبطت بعد دحر الهجوم على أم درمان ❖



RÉPUBLIQUE DU TCHAD
جمهورية تشاد
CARTE NATIONALE D'IDENTITÉ
بطاقة شخصية وطنية

Nom : الاسم: ABDELRAHIM ATAHIR
Prénom : الاسم الخاص:
Date et lieu de naissance : تاريخ و مكان الولادة: 01/01/1984 à HADJER-HADID
Père : اسم الأب: ATAHIR ADAM
Mère : اسم الأم: HALIME HISSEIN
N° de carte : رقم البطاقة: 200-00198739-22
Expire le 10/09/2013

RÉPUBLIQUE DU TCHAD
جمهورية تشاد
CARTE NATIONALE D'IDENTITÉ
بطاقة شخصية وطنية

Nom : الاسم: MOUSSA ABDOULAYE
Prénom : الاسم الخاص:
Date et lieu de naissance : تاريخ و مكان الولادة: 01/01/1980 à KASSIRA
Père : اسم الأب: ABDOULAYE
Mère : اسم الأم: MARIAM ISMAIL
N° de carte : رقم البطاقة: 138-02076698-22
Expire le 18/05/2016

RÉPUBLIQUE DU TCHAD
جمهورية تشاد
CARTE NATIONALE D'IDENTITÉ
بطاقة شخصية وطنية

Nom : الاسم: BECHIRE ADAM
Prénom : الاسم الخاص: OUCHARE
Date et lieu de naissance : تاريخ و مكان الولادة: 01/01/1969 à TINE
Père : اسم الأب: ADAM OUCHARE
Mère : اسم الأم: ZAM-ZAM HASSAN
N° de carte : رقم البطاقة: 319-00568616-22
Expire le 04/12/2017

❖ بطاقات لمواطنين تشاديين شاركوا في هجوم حركة العدل والمساواة على أم درمان ١٠ مايو ٢٠٠٨م ❖

بسم الله الرحمن الرحيم

حركة العدل والمساواة السودانية

Sudan Justice and Equality Movement (jem)

التاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٥

يسمى هذا القرار قرار تعيين اللواء / جمال عامر إدريس مسؤلاً للشـ طه العـ
التابعة للحركة بإنجمينا
ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه

بموجب التعليمات الصادرة من السيد/ رئيس الحركة والقائد الأعلى للحركة لقد تقرر تعيين اللواء جمال عامر إدريس مسؤلاً للشرطة العسكرية بإنجمينا وبهذا قد تخول له جميع صلاحيات الشرطة بالمكتب وهذا للعلم والتنفيذ



عقيد/عز الدين يوسف بجي
أمانة شؤون الرئاسة

❖ قرار تعيين اللواء للشرطة العسكرية تدلاله على وجود قوات لحركة العدل والمساواة بانجمينا ❖



REPUBLIQUE DU TCHAD

جمهورية تشاد

MOUVEMENT PATRIOTQUE
DU SALUT

الحركة الوطنية للإنقاذ

CONSEIL NATIONAL DU SALUT

المجلس الوطني للإنقاذ

Mourir Pour Le Salut

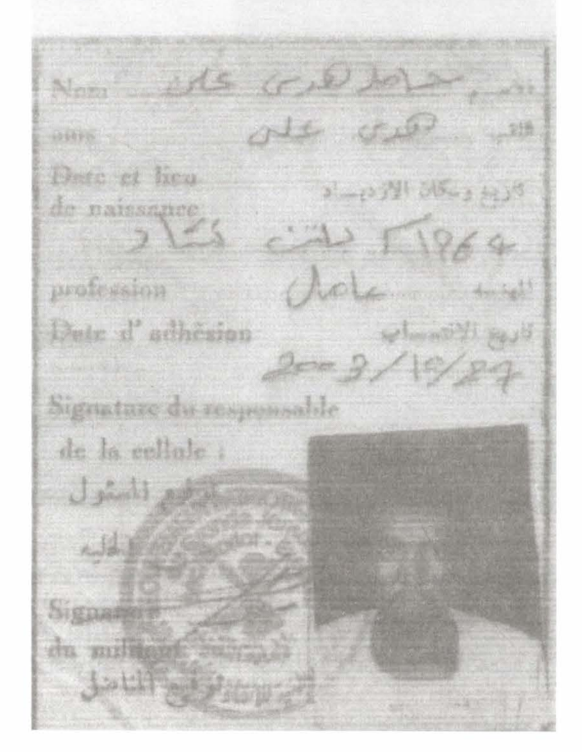
الإستشهاد من أجل الإنقاذ

CARTE D' ADHÉSION

بطاقة الانتساب

№ 0000153 الرقم

Cellule .... خلية



Nom .... الإسم

Surnom .... اللقب

Date et lieu de naissance .... تاريخ ومكان الإزدياد

1964

profession عامل المهنة

Date d' adhésion .... تاريخ الانتساب

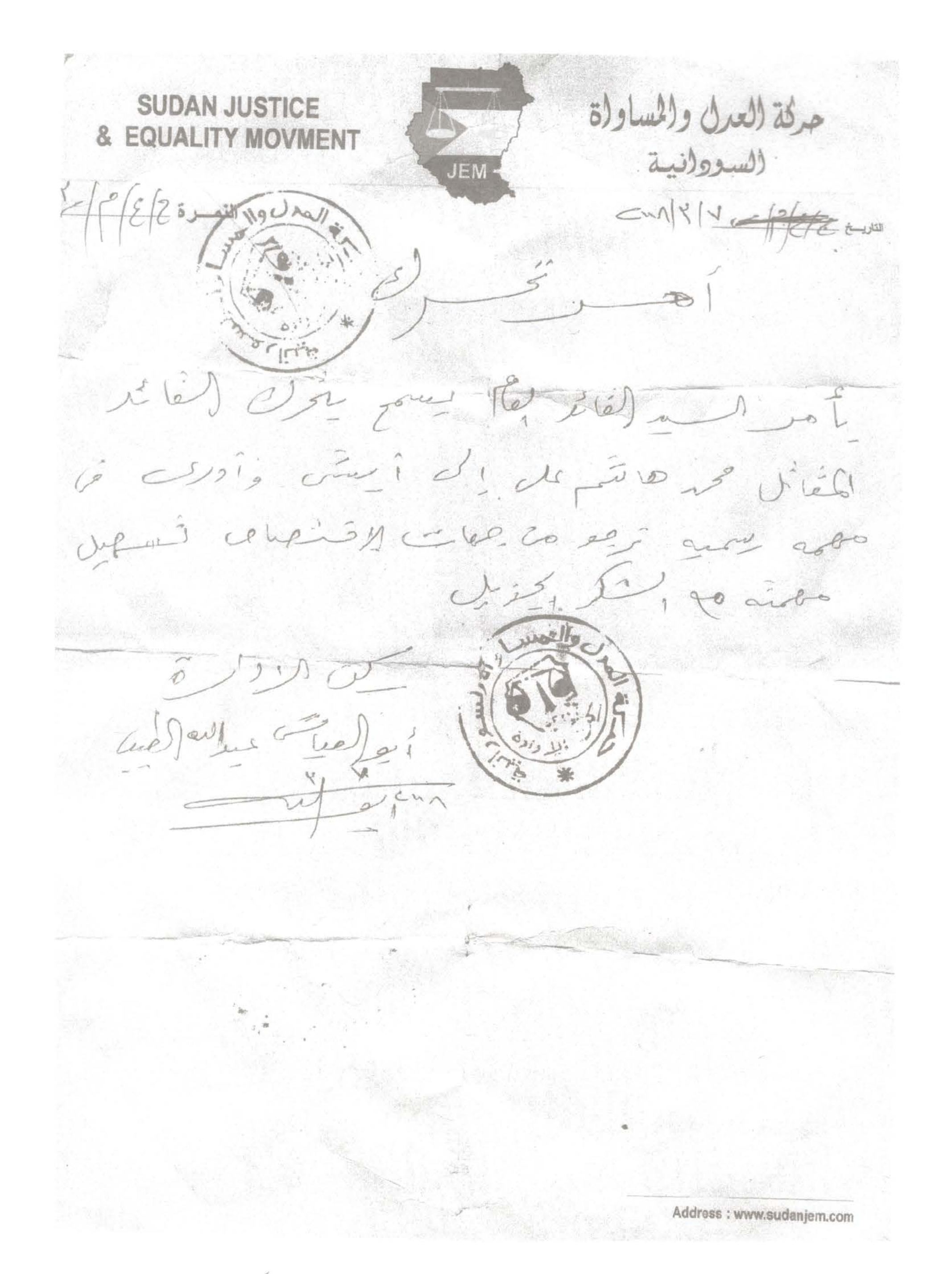
2003/10/27

Signature du responsable de la cellule :

توقيع المسؤول الخلية

Signature du militant

توقيع المناضل



SUDAN JUSTICE
& EQUALITY MOVMENT

حركة العدل والمساواة
السودانية

JEM

النمرة ح/ع/م/٢

التاريخ ٧/٢/٢٠٠٨م

أمر تحرك

يأمر السيد القائد العام بأن يسمح بتحرك القائد المقاتل محمد هاشم علي إلى أبيشي وأدري في مهمة رسمية نرجو من جهات الاختصاص تسهيل مهمته مع الشكر الجزيل

سكرتير الإدارة
أبو العباس عبدالله الطيب

حركة العدل والمساواة السودانية – الإدارة

Address : www.sudanjem.com

❖ أمر تحرك يدل على أن هنالك تنسيقاً بين
حركة العدل والمساواة والقوات المسلحة التشادية ❖



❖ عربة تحمل رقم مرور تشادي ضبطت بعد الأحداث وتؤكد الدعم التشادية لحركة العدل والمساواة في هجومها على أم درمان ❖

المراجع

١ – قضية دارفور: الأبعاد المحلية والدولية وآفاق الحل – مركز الراصد.

٢ – صحيفة الرائد.

٣ – صحيفة أخبار اليوم

٤ – قناة الجزيرة الفضائية.

٥ – حاتم براهيم علي دينار.

٦ – د. شهاب سليمان عبدالله – ود. مصطفى إبراهيم محمد – دارفور العدالة الدولية الغائبة.

٧ – الإرشيف الوطني السوداني (النمو الاقتصادي إقليم دارفور ١٩٤٥م).

٨ – محمود خالد الحاج وآخرون – دارفور الحقيقة الغائبة – إصدار المركز السوداني للخدمات الصحفية – الخرطوم، ٢٠٠٤م.

٩ – مجهودات الدولة في مجال التنمية بولاية دارفور في الفترة ١٩٨٢- ٢٠٠٥م دراسة اعدها مركز الدراسات والتخطيط الاستراتيجي – الخرطوم ٢٠٠٦م.

١٠ – كراسات استراتيجية – أزمة دارفور وجهود التسوية – مركز الدراسات الاستراتيجية –السنة الخامسة عشرة، العدد ١٥٧ – ٢٠٠٥م.

١١ – مجلة دارفور اليوم: العدد الثاني.

١٢ – هاني مرسلان - أزمة دارفور وجهود التنمية.

١٣ – جريدة الشرق الأوسط.

١٤ – دراسات استراتيجية – مركز الدراسات الاستراتيجية – الخرطوم.

١٥ – اتفاقية السلام في دارفور (أبوجا).

١٦ – شمس الهدى إبراهيم – دارفور المؤامرة الكبرى – الطبعة الأولى.

١٧ – هاني رسلان دارفور الأزمة – والجهات المقاتلة والأدوار الخارجية.
١٨ – صحيفة الأهرام المصرية.
١٩ – صحيفة آخر لحظة.
٢٠ – السياسة الدولية – مركز الأهرام – العدد (١٧٣) ٢٠٠٨م.
٢١ – إبراهيم على إبراهيم، محامي سوداني بواشنطون.
٢٢ – صحيفة الأحداث.
٢٣ – الشاذلي حامد – مكالمة آخر الليل/ ص ١٥٨، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
٢٤ – صحيفة الرأي العام.
٢٥ – صحيفة أخبار اليوم السودانية.
٢٦ – صحيفة الوطن السودانية.
٢٧ – مقالات لاسماء الحسيني – كاتبة مصرية.
٢٨ – بيان خافير سولانا المنسق الأعلى للسياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي.
٢٩ – بيان صحفي للناطق الرسمي باسم الخارجية الصينية – المقدس العربي.
٣٠ – روسيا اليوم.
٣١ – راديو سوا.
٣٢ – صحيفة الخليج الإماراتية.
٣٣ – الأنباء القطرية.
٣٤ – الدستور الأردنية.
٣٥ – ذو النون التجاني– دارفور حقيقة الثروة والإبادة.
٣٦ – عصام عبدالفتاح – دارفور وجع في قلب العروبة.

رقم الإيداع

٢٠٠٩/٢٢٩